

على أحمد نجيب

رأى فى الثورة الوطنية

مصر

على احمد نجيب

رأى فى الثورة الوطنية

مصر

العربي
للنشر والتوزيع
٦٠ شارع القصر العيني - امام روز اليوسف - القاهرة

لم يكن من الممكن أن تمر التحولات التي تمت في الاقتصاد المصري المصري في أعقاب عدوان أكتوبر ١٩٥٦ دون أن تثير في أذهان المهتمين بشئون السياسة والاقتصاد في مصر قدرا كبيرا من التساؤلات والتوقعات .

ولم يكن من الممكن الا أن يكون تأثير عمليات التأميم أو التمهيد للاموال الاستعمارية في أعقاب أكتوبر ١٩٥٦ حاسما على حركة الثورة . وعلى المضمون الاجتماعي الذي كانت المبادئ الستة أعلنتها عند قيامها تعبيرا عنه .

ولقد كانت أحداث عام ١٩٥٨ و ١٩٥٩ من أكثر الأحداث خطورة سواء في مصر أو الشرق العربي .

فبعد اتمام الوحدة السورية قامت ثورة العراق وكان ذلك تعبيرا عن الدور القومي والتقدمي لثورة يوليو على النطاق العربي .

وبقدر ما كان دور الثورة بارزا الا أن التفاعلات الاجتماعية سواء في مصر أو البلاد العربية الأخرى التي ارتبطت بصورة أو بأخرى بالدور التقدمي للثورة لم تكن على نفس القدر من الوضوح .

ولقد لعبت التناقضات بين القوى الوطنية التقدمية دورا أكبر مما كان متوقعا وظهرت الاتجاهات الإقليمية بقدر ما كانت قوى الرجعية فعالة سواء في التركيب الطبقي في البلاد المتخذة مسار الثورة أو بقدر ما كانت تلك القوى تجد معبرين عن تطلعاتها في النظم الثورية نفسها .

وفي بداية ١٩٥٩ عندما كانت مجريات الأمور توحى بمزيد من التحولات التقدمية في الاقتصاد المصري تمليها ضرورات التنمية والتحرر من الضغوط الاقتصادية الاستعمارية فوجئت القوى التقدمية بانعكاس الخلافات بين القوى الثورية في العالم العربي انعكاسا سلبيا في مصر اتخذ شكل أزمة حادة بين ثورة يوليو والتنظيمات الشيوعية التي كانت في مجموعها قد أيدت الثورة بل وصلت بها العلاقات الى قدر من التفاهم والمعايشة واتخذت لها دورا في الحركة الاجتماعية في مصر .

ولقد كانت هذه الظروف تفرض على المتصدى لتحليل الأحداث في مصر ومحاولة تفهم حركة الثورة وتفاعلاتها قدرا كبيرا من توخي الموضوعية وصفاء الذهن والبعد عن الذاتية .

ولقد بدأ التفكير في هذه الدراسة في غضون المناقشات التي كانت تجري بين الزملاء قبل محاكمات سنة ١٩٦٠ ويذكر كاتبها بعض المناقشات التي كانت تتم باقتضاب في طابور الصباح .

ولقد كتبت هذه الدراسة بين سجن القناطر وسجن الواحات الخارجة على ورق البافرة ثم نقلت كما هي في هذا الكتيب لم يكد يتغير من سياقها حرف ولم يتناول المنطق الذي يحكمها أى تغيير على الإطلاق .

ولعل القارئ يقدر أى قدر من الخلاف قد تثيره مثل هذه النظرة للثورة بين مجاميع الزملاء الذين سنحت الفرصة لتبادل الرأى معهم عند كتابتها ، أو القلة القليلة التي قرأت أصولها .

خُطان يتحرك عليهما الثورة .

التحرر الوطنى والتحول الاجتماعى .

بقدر تصاعد الدور الوطنى ينشط التحول الاجتماعى ، وبقدر تقدم التحول الاجتماعى يتدعم التحرر الوطنى سياسيا واقتصاديا .

وبقدر انتكاس التحرر الوطنى بقدر ما يتهدد التحول الاجتماعى ، وبقدر ما يتهدد التحول الاجتماعى بقدر ما يتعرض الاستقلال الوطنى للمخاطرة .

ذلك أن امكانية التنمية الرأسمالية أصبحت معدومة وثبتت حركة التاريخ سواء في مصر أو في بلاد العالم الثالث أكثر وأكثر وبوضوح متزايد أن الطريق الرأسمالى مغلق أمام ذلك العالم من واقع العلاقات الاقتصادية السياسية بين القوى الاجتماعية فيه وبين الاستعمار .

وبقدر تقدمية الثورة في مصر نجد أنه شابها خلل في قدرتها على تنظيم حركة الجماهير وتنظيم طبقات الشعب العامل ، وبقدر ذلك الخلل تحولت التناقضات بين قوى الثورة وممثلى الفكر الماركسى في مصر .

وقد سبب ذلك الخلل قدرا هائلا من الضرر سواء لحركة الثورة وقدرتها على تنظيم جماهير الشعب العامل أو التنظيمات الشيوعية التي كان يجب أن يكون دورها منذ البداية كتيبة ذات دور بارز بين قوى الثورة .

وليس هذا الكتاب دفاع عن موقف اتخذته التنظيمات الشيوعية سواء في تأييد الثورة أو التناقض منها أو انهاء كيان تلك التنظيمات . إنما هو شرح للعوامل التي دفعت وقت كتابته لمثل هذه التنبؤات .

وأيا كان موقف بعض فرق الماركسيين أو تنظيمااتهم في مصر تلك التنظيمات التي لم تكد تتوحد الا لفترات قصيرة للغاية ، فمما لاشك فيه أن ثورة يوليو لاتزال تحكمها حتمية تاريخية تربط بين طابعها الوطني التحرري ومضمونها الاجتماعي المتقدم .

ولقد يثير البعض منا في بعض الاوقات عديدا من التساءلات حول مدى هذا الارتباط ، كما قد يتشكك في بعض المنعرجات التي تسير فيها الثورة . غير أن كاتب هذه الرسالة كان ولايزال على رايه أن ثورة يوليو لازالت تحكمها هذه العلاقة الجبرية ولعل ماكان يجب أن يتناوله هذا الكتاب بين فصوله بعضا منها يتناول دور مصر التاريخي وشيئا عن الجغرافية السياسية التي تتميز بها في المنطقة العربية وكطبيعة السلطة فيها ولعل ذلك كان يشرح بعض العوامل التي تجعل الصراع الطبقي في قمة السلطة انعكاسا للصراع الطبقي في المجتمع بشكل لانجده على ذلك القدر في كثير من المجتمعات الاخرى ، ولعل ذلك كان يشرح كثيرا من التناقضات بين ثورة يوليو وبعض القوى التقدمية سواء في العالم الخارجى عامة أو العالم العربى خاصة .

كما أن ذلك قد كان يشرح المدى الذى تأخذه المناورة السياسية سواء في مجال الحركة الوطنية أو التحول الاجتماعي والدور التقدمى الذى تأخذه القيادة في تلك المناورات .

غير أن ذلك كان يعنى كتابة كتاب آخر لعل له من الاهمية بقدر ما لاكمال النظرة موضوع هذا الكتاب ومد فكرة دراستها الى السنين الاخيرة بعد ١٩٦٤ سواء في النظرة الى حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ أو الامتداد بها الى اليوم .

غير أن كاتب هذه النظرة لايزال يلتزم بها وهو على تفاؤله الذى تحكمه تلك النظرة بقدر ما يجد فيها من موضوعية .

الاستقلال الاقتصادي

بدخول الرأسمالية مرحلة الاحتكار ورأس المال المالى دخلت الرأسمالية مرحلة تصدير رؤوس الاموال مرحلة الامبريالية . وليست أهمية هذه المرحلة من الرأسمالية فى الاستنزاف الفظيع للارباح من البلاد التى وقعت تحت نير الاستعمار فحسب بل أن تقسيم العالم بواسطة الاحتكارات العالمية خلق نتيجة أخرى لعلها هى أخطرها وعلى أى حال فهى أبقاها اثرا فى تطور هذه البلاد حتى الآن . وهى تحويلها الى مصادر للموارد الخام ثم تطوير اقتصادها وبناءؤه على أساس التخصص فى انتاج المواد الخام زراعية كانت او من منتجات المناجم .

وخطورة هذا الوضع تنتج عن أنه على الرغم من استقلال كثير من المستعمرات أو البلاد شبه المستعمرة فإن تغير هيكلها الاقتصادي والخروج عن الوضع الذى فرضه الاستعمار ليس عملية سهلة أو سريعة .

ان الاستعمار فى وقتنا الحاضر بعد ان فقد قدرته على الاحتفاظ بجيوش احتلاله فى البلاد المستقلة انما يحتفظ بمراكز قوى تبقى عليه قدرته على استنزاف طاقاتها الاقتصادية . وهذه العملية لم تعد تتم بمجرد تصدير رؤوس الاموال الى البلاد المستعمرة بل صارت تتم بصورة تتزايد أهميتها وهى عن طريق التجارة غير المتكافئة (بالخفض المستمر لاسعار المنتجات الزراعية والمواد الخام مع الارتفاع المطرد فى اسعار المنتجات المعدنية والمنتجات الصناعية عموما .

ان الرأسمالية ينتج عنها النمو غير المتكافئ ، ففى نفس الوقت الذى يزداد فيه معدل التصنيع فى البلاد الرأسمالية يتحطم الانتاج الصناعى فى المستعمرات .

والرأسمالية فى تطورها تزيد فى التركيب العنصرى لرأس المال أى بالنسبة بين العمل المختزن والعمل الحى فى السلعة الناتجة . ان خفض اسعار السلع لايمكن ان يتم الا بانقاص نصيب العمال من القيمة المضافة أى يخفض نصيب الاجور من ثمن السلعة وذلك لا يتم الا بتطوير الآلة وبزيادة التركيب العضوى لرأس المال .

ويزداد التركيب العضوى لرأس المال فى السلع التى تصدرها البلاد الامبريالية الى البلاد المتخلفة والمستعمرات فى الوقت الذى يظل فيها الانتاج على نفس المستوى المنخفض من التركيب العضوى لرأس المال . ويزداد التفاوت بين النوعين من الكيان الاقتصادى فى البلاد الامبريالية من ناحية والبلاد المتخلفة من ناحية أخرى .

غير ان التجارة غير المتكافئة هى فى جوهرها تبادل سلع ذات تركيب عضوى منخفض لرأس المال بسلع ذات تركيب عضوى عالى . هى تصدير عمل قيمته منخفضة فى صورة سلع خام واستيراد عمل قيمته عالية فى صورة منتجات عالية التصنيع .

ان هذه العملية مستمرة وحتمية بل هى تزداد بمعدل يتزايد اذ ان معدل التغيير فى أدوات الانتاج وزيادة التركيب العضوى لرأس المال يتزايد بسرعة أو بعجلة متساوية مع تقدم العلم والتكنيك .

وليس يفيد فى ايقاف تلك العملية أى محاولات للاتفاق على تثبيت أسعار السلع فى السوق العالمى فى المدى الطويل . فان قوانين القيمة وقوانين تبادل السلع لا يمكن الافلات منها مادام هذا التفاوت فى التقدم الاقتصادى موجودا بين نوعين من البلاد .

ان هذه العملية مرتبطة ايضا بنشأة رأسمالية الدولة الاحتكارية التى تربط قوى الاحتكارات وقوة الدولة فى البلاد الاستعمارية . فان السوق الاوروبية المشتركة تمثل نوعا من الاتفاقيات بين الاحتكارات تستهدف حصار اقتصاديات البلاد المختلفة ومن خلال سياسة التمييز الجمركى تفرض أسعار مطردة الانخفاض للمواد والمنتجات الزراعية وتحرم البلاد المتخلفة من أى مزايا تعود اليها من التخصيص فى تصدير سلع ومنتجات هى بحكم طبيعتها مما لا يمكن رفع التركيب العضوى لرأس المال فى انتاجها رفعا محسوسا .

هذا مع وضعنا فى الاعتبار انه حتى الانتاج الزراعى يتم فى البلاد الاستعمارية بتكلفة اكثر تقدما من البلاد المتخلفة . ومن ناحية أخرى فان التقدم فى انتاج السلع البديلة يخفض بالضرورة أسعار المنتجات الزراعية كألياف القطن والصوف والحرير ولا يمكن رفع أسعار تلك السلع مالم يقل انتاجها بالقدر المناسب غير ان هذا هو عكس ما يمكن للبلاد المتخلفة ان تفعله اذ ان هذه السلع هى المصدر الاساسى للنقد الاجنبى اللازم للتنمية .

ان البلاد المتخلفة حتى لو (تحررت من الاحتلال العسكرى والتبعية السياسية وحتى لو طردت رؤوس الاموال الاستعمارية لاتفلت من قبضة

النهب الاستعماري . فمادامت تلك البلاد متخلفة اقتصاديا لا يمكن الا ان تكون ضحية التجارة غير المتكافئة .

ان هذه البلاد بحكم توجيه اقتصادها تاريخيا الى تصدير المواد الخام والمنتجات الزراعية ترتبط قدرتها على تكوين رؤوس الاموال اللازمة للتصنيع والتنمية الاقتصادية بالفائض الذي تحصل عليه من التجارة الخارجية . وبزيادة اثر التجارة غير المتكافئة تنعدم قدرة تلك البلاد على الخروج من مرحلة التخلف الاقتصادي .

وفي هذا الوقت لاتكون رؤوس الاموال الاستعمارية مصدر نهب لمجرد تصديرها الارباح الطائلة بل ان خطورتها ترجع بالدرجة الاولى الى سيطرتها على المراكز العصبية للاقتصاد من تمويل ومرافق عامة بما يضمن ابقاءه على الوضع المتخلف والاستمرار في توجيه اقتصاديات البلاد المتخلفة الى خدمة الاقتصاد الاستعماري وخدمة التجارة غير المتكافئة .

ومالم تخرج البلاد المتخلفة من نطاق التجارة غير المتكافئة فهي بالضرورة تقع في نطاق التبعية الاستعمارية بما تجره من التبعية السياسية والعسكرية ورجوع رؤوس الاموال الاجنبية بما تحمله من خطورة على عملية التنمية .

لذلك فان الاستقلال الاقتصادي لم يعد معناه مجرد التخلص من رؤوس الاموال الاجنبية والاستحواذ على السوق المحلي بل ان الاستقلال الاقتصادي يعنى بالدرجة الاولى قيام اقتصاد وطني ذو تركيب عضوي عالي لرأس المال .

غير ان رأس المال هو عامل الندرة الاساسي الذي يلزم الدول المتخلفة كي تطور اقتصادها وفي هذا يمثل الاستغلال الذي تمارسه الاحتكارات العالمية في اسواق الدول المتخلفة أحد العقبات الاساسية امام قيام صناعة حديثة ذلك انه يرفع التكاليف الأولية ورأس المال الثابت اللازم لانتاج السلع الصناعية خاصة منتجات الصناعة الثقيلة الاساسية .

ومن جهة أخرى فان التقدم التكنيكي يخفض تكاليف الانتاج بزيادة التركيب العضوي لرأس المال بحيث يكاد يكون من المتعذر في الدول المستقلة حديثا ان تنتج سلعا بتكاليف تنافس الدول المتقدمة الا باستخدام أحدث أساليب التكنيك أي باستخدام تركيب عضوي عالي لرأس المال أي باستخدام رؤوس أموال كبيرة لاستيراد أحدث الآلات وبالتالي فان قيام صناعة حديثة في الدول المستقلة حديثا قادة على منافسة البلع التي تنتجها الدول الاستعمارية يستلزم استثمارات رأسمالية كبيرة وهي المشكلة الاولى التي تواجه التنمية في الدول المتخلفة .

ان مشكلة الاستثمارات الضخمة التي يستلزمها قيام صناعة حديثة لها تركيب عضوى عالى لرأس المال تتجسم فى قيام الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والصناعات الكهربائية والكىماويات . .

فهذه الصناعات تستلزم قدرا كبيرا من رأس المال سواء بالنسبة لعدد العمال المشتغلين بها أو بالنسبة لقيمة السلع الناتجة عنها وهى تستلزم حدا أدنى من حجم المشروع لاتقل قيمته فى حالات كثيرة عن عدة ملايين من الجنيهات .

وبجانب ذلك فان غرس صناعة ثقيلة فى الاقتصاد المتخلف يلاقى تربة غير مهيأة من نواح عدة فان هذه الصناعات تستلزم شبكة من الخدمات كالمواصلات والتخزين والقوى المحركة والصناعات المكملة سواء الموردة للمواد الخام أو قطع الغيار وغيرها وتحتاج الى مستوى عالى من الخبرة الفنية والتأهيل المهنى ، كل ذلك يضيف نفقات جسيمة الى التكاليف الاولى للانشاء ويستلزم بالتالى مزيدا من المدخرات المالية لاقامته .

كل ذلك يستتبع نسبة من الاستثمارات اللازمة لزيادة الدخل القومى اللازمة لزيادة الدخل القومى بنفس القدر .

لكن مشكلة اقامة اقتصاد وطنى متكامل مستقل عن الاستعمار هى بالدرجة الاولى مشكلة اقامة صناعة ثقيلة .

فهل يمكن اقامة صناعة ثقيلة فى البلاد المتخلفة ، فى مصر ، على أساس منافسة الصناعات الاستعمارية وعلى أساس انها تحقق ربحا فى المستوى الذى تحققه الاستثمارات الرأسمالية فى المجالات الاخرى .

ان تجربة صناعة الحديد والصلب فى مصر تعطينا الرد على ذلك التساؤل ان المصنع الذى تكلف اكثر من عشرين مليون جنيه ينتج حوالى ٢٠٠ ألف طن من الصلب سنويا كما ان صناعة الحديد استلزمت بناء كوبرى المرازيق واقامة محطة كهرباء خاصة بالمصنع وعديد من الاستثمارات الاخرى وهى فوق ذلك نشأت فى حجم لايسمح باقامة الصناعات الملحقه بشكل اقتصادى والبداية بتصنيع كمية ضئيلة من الصلب تبعا لاحتياجات السوق المحلى يخلق بالضرورة زيادة فى التكاليف الثابتة وغالبا ما يوجد عنق زجاجة أو أكثر فى مراحل الانتاج فلايمكن لمصنع صغير للصلب ان ينتج أنواعا متعددة من الصلب أو القطاعات المختلفة دون ان يفقد مزايا الانتاج الكبير .

ولكن فى حدود امكانياتنا هل كان من الممكن اقامة صناعة الحديد بالحجم الذى يحل هذه المشاكل .

من الصعب الاجابة على هذا السؤال بالاجاب سواء من ناحية حجم السوق المحلى او امكانيات الاستثمارات اللازمة هذا الى جانب المشاكل لاخرى مثل توريد طرز متخلف من الآلات من قبل الشركة التى اقامت المصنع .

وكنتيجة لذلك فان سعر الحديد الناتج كان أكثر بكثير من سعر الحديد المستورد ولم تحقق الشركة ربحا من عملية الانتاج لعدة سنوات ولم توزع بالتالى الا نسبة الربح الذى منحتة الحكومة للاسهم وذلك دفع من خزانة الدولة .

ولكن هل كان يمكن التخلى عن اقامة مصنع الصلب تلك الصناعة التى تمثل حلما قوميا فى اذهان الشعب تلك الصناعة التى هى عصب الانتاج الثقيل وعصب أى اقتصاد صناعى .

ان اقامة صناعة الصلب هى شرط أساسى لاقامة اقتصاد وطنى متكامل قادر على النمو الناتج من توظيف امكانياته الخاصة دون الاعتماد على الاقتصاد الاستعمارى . اقتصاد يمكن أن ينتج أدوات الانتاج .

الم تكن اقامة صناعة الحديد خروجا على مبدأ الربح خروجا على قاعدة أن الصناعة الرأسمالية تنشأ من أجل الحصول على الربح .

ان رأس المال يتحرك فى اتجاه الربح والرأسماليون يستثمرون رؤوس أموالهم فى المجالات التى تحقق أكبر معدلات الربح بحيث تكون النتيجة فى نهاية الامر الحصول على نفس معدل الربح تقريبا فى كافة مجالات الاستثمارات المختلفة .

وان نظرة سريعة الى احصاءات رأس المال فى مصر كفيلة بأن توضح لنا أين يمكن أكثر المجالات اجتذابا لرأس المال أى أكثرها قدرة على اعطاء أعلى معدلات الربح .

لقد كان الاستثمار العقارى وتكوين الشركات التجارية وشركات الصناعات الاستهلاكية الخفيفة هى أكثر المجالات اجتذابا لرؤوس الاموال .

ان رؤوس الاموال فى البلاد المتخلفة غالبا ما تحقق أعلى معدلات الربح باقامة الصناعات ذات التركيب العضوى المنخفض لرأس المال باستخدام العدد الكبير من العمال بأقل الاجور التى غالبا ما تقل عن حد الكفاف .

ونتيجة لكل هذه العوامل لم يكن من مصلحة رأس المال الخاص أن يندفع الى الاستثمار فى الصناعة الثقيلة كما أنه لم يكن لدى البورجوازية الناشئة القدر من المدخرات الذى يسمح لها بدخول ذلك الطريق فلم يكن

لدى هذه البورجوازية القدرة على الادخار والاستثمار التى تسمح لها بالدخول فى الاستثمارات ذات الحجم الكبير التى يتطلبها انشاء صناعة ثقيلة كالحديد والصلب أو البترول والكيماويات الثقيلة أو الكهرباء والالكترونيات والمناجم ... الخ .

وبلغة اخرى لم يكن لدى البورجوازية الا ان تكتفى بأن تستحوذ على مجالات الاستثمارات المتواضعة التى تفتحها الصناعات الخفيفة أو التجارة فى السلع المستوردة وتصدير المواد الخام وذلك بالطبع بجانب الاستثمار العقارى الذى كان يحول ريفنا اكثر فأكثر الى ريف رأسمالى .

ولكن هل كان يمكن بهذا الوضع ان تحل مشكلة اقامة اقتصاد وطنى . ان اقامة صناعة خفيفة فقط كان يعنى الإبقاء على الارتباطات التقليدية بالاقتصاد الاستعمارى تلك الارتباطات التى كان يزيد فى تدعيمها النفوذ المتزايد لرؤوس الاموال الموظفة فى التجارة الخارجية أو الداخلية التى تتعامل فى السلع التى تنتجها الدول الاستعمارية .

ان ذلك الوضع كان يعنى الإبقاء على هيكل اقتصادى كسيح يتزايد ارتباطه واعتماده على الاقتصاد الاستعمارى .

ان اتجاه الرأسماليين الى الصناعات الخفيفة ومجالات الاستثمار الاخرى من تجارية وعقارية معناه تأخير قيام الصناعات الاساسية التى بدونها لا يمكن انتاج ادوات الانتاج والاعتماد على امكانيات الاقتصاد الوطنى لاحداث التنمية بل معناه أيضا الإبقاء على نفس العلاقات القديمة فى تبادل السلع مع البلاد ذات الاقتصاد الصناعى المتقدم .

ان تأخير قيام الصناعات ذات التركيب العضوى العالى لرأس المال هو فى الحقيقة نقي للاستقلال الاقتصادى .

ولعله من تحصيل الحاصل ان نشير الى عدم امكانية الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية فى تحريك عجلة التنمية الاقتصادية فى بلادنا فرؤوس الاموال الاجنبية حكمها حكم رأس المال الخاص لا تتحرك الا بدافع الربح اى لا يمكن ان تتجه الى المشاريع الصناعية الخفيفة أو تمويل التجارة الخارجية وعمليات الائتمان أو استنزاف المواد الخام كالبترول والمناجم أما بالنسبة للصناعة الثقيلة فهى بجانب عزوفها عن اقامة مراكز تصنيع منافسة لها لاتجد فى تلك العملية مجالا محققا لمعدل ربح مرتفع ولا تجد امكانية لاقامتها على أساس رأسمالى .

وبجانب ذلك فان ظروف تطور الحركة الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت ترهب رأس المال الاجنبى ولا تشجعه على القدوم الى بلادنا ولعل فى احصاءات رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة منذ نهاية الحرب فى مصر ما يوضح ذلك .

التحول عن الرأسمالية

لكل هذه العوامل السابقة كان يتضح في معالجة مشاكل التصنيع والتنمية أنه من الضروري الاقدام على عديد من المشروعات التي لايمكن أن تقام على أساس مريح من وجهة نظر الاقتصاد الرأسمالي والتي لايمكن التخلي عنها الا على حساب الاستقلال الاقتصادي أى على حساب فصم علاقاتنا الاقتصادية بالاستعمار . فبدون اقامة مشاريع التصنيع الأساسية ولو على أساس أنها غير مريحة لابد أن تظل علاقات التبعية للاقتصاد الاستعماري قائمة ولابد أن ينتج هيكل اقتصادي مشوه عاجز عن النمو الذي يتطلبه استقلالنا الاقتصادي .

ولكن اقامة مشاريع على غير أساس الربح انما هي عملية غير ذات موضع بالنسبة للرأسماليين ولم يكن من الممكن أو المتوقع أن يساهم الرأسماليون في هذه المشاريع في الظروف العادية وبرضى ناتج عن احساسهم بمصالحهم الاقتصادية .

ولذلك كان من المحتم لكى تقام مثل هذه المشاريع أن تساهم الدولة مساهمة مباشرة أو أن تضمن بجانب مساهمتها حدا أدنى من الربح للمساهمين .

ان ذلك كان يعنى نتيجتين هامتين أولا أنه ظهرت أشكال جديدة من الملكية العامة خطرها على اقتصاد البورجوازية لاينتج فقط من مساهمة الحكومة بشكل عام كما كان حادثا منذ امد بعيد في السكك الحديدية أو الكهرباء والمرافق العامة ... الخ . بل من أن مساهمة الحكومة كانت عاملا أساسيا حاسما في امكانية قيام صناعات تعتبر عصب الاقتصاد الصناعي وقلبه النابض .

والنتيجة الثانية ان دخول الحكومة بهذه المساهمات في خطة التنمية كان يستلزم خلق قبضة من الحكومة على أجهزة التمويل (البنوك وشركات التأمين وصناديق الادخار ... الخ) بما يتيح لها استخدام مدخرات المجتمع ، بما فيه البورجوازية نفسها ، في خطة التنمية . هذه ليست عملية رقابة أو اشراف وتوجيه فحسب انما هي استحوار مباشر على المدخرات البورجوازية من استخدامها في المشاريع التي تنصرف اليها تلقائيا من أجل الحصول على الربح .

ان التخلي عن مفهوم الربح اى اقامة المشاريع لاهداف التنمية الاقتصادية حتى ولو كانت تحقق معدلا من الربح في مجال معين اقل من الربح الذي يتحقق في المجالات الاخرى او لا يحقق ربحا على الاطلاق ، ان ذلك في جوهره خروج على علاقات الرأسمالية في نطاق معين حتى ولو كان يحكم الاقتصاد في مجموعة اطار من علاقات الانتاج الرأسمالي .

ان اقامة صناعات على هذا الاساس وسيطرة الدولة المتزايدة على مصادر التمويل انما يعنى ان نمو الاقتصاد الوطنى على اساس غير الاسس التى تحرك رأس المال فى الاقتصاد الحر . ان تحد حركة رأس المال او تستحوذ على المدخرات القومية لتوظف فى مجال معين ان هذا يعنى ضرورة وضع خطة تنمية وأن يتبع منهج التخطيط . ان هذا معناه ان يقنن الخروج على علاقات الانتاج الرأسمالية . ان فكرة التخطيط نفسها تنطوى على اهمال وضع الاعتبار الاول للربح وهى اذ تستخدم رأس المال العام فى اقامة مشاريع اساسية وتدخل المدخرات القومية بصورة تتزايد تحت سيطرة الدولة سواء فى اسلوب التوجيه او الاستحواذ المباشر ان هذا كله يعنى التخلي عن الاسلوب الرأسمالي للنمو .

غير ان هذه العوامل لاتفعل فعلها بصورة مجردة انما هى تتطور من خلال تطور معركة الاستقلال وبناء الاقتصاد القومى من خلال التخلص من قبضة السيطرة الاستعمارية بحيث يتضح أكثر وأكثر فى التطبيق ان علاقات الانتاج الرأسمالي انما هى معوق أساسى فى طريق بناء اقتصاد قومى فى طريق التخلص من القبضة الاستعمارية .

وفى هذه العملية ، فى الكفاح من أجل تحقيق الاهداف الوطنية تبرز بصورة متزايدة التناقضات بين رأس المال الخاص وعلاقات الانتاج الرأسمالية من ناحية وبين مصلحة الاقتصاد الوطنى الذى بدون بنائه لايمكن أن يتحقق الاستقلال والعلاقات التى يفرضها القطاع العام فى الانتاج بما يحمله من أشكال جديدة فى الملكية وعلاقات الانتاج التى تخالف الشكل التقليدى لعلاقات الانتاج الرأسمالية من ناحية اخرى .

لقد كانت معركة العدوان الاستعماري سنة ٥٦ من اهم المعارك التى حددت مسار الاقتصاد المصرى ففى هذه المعركة تقرر مصير رأس المال الاستعماري ولكن من ناحية اخرى كانت الوسيلة لتحقيق ذلك تمثل نقطة هامة فى تحديد الشكل الذى سيتخذه الاقتصاد الوطنى فى هذه المرحلة من التحرر الوطنى ذلك الشكل الذى سيحدد الى مدى بعيد امكانية النمو او الضمور الذى يتعرض له رأس المال الوطنى .

والمسألة او هى المعركة كانت ماذا سيكون مصير رأس المال الاجنبى بعد تمصيره هل سيكون من نصيب القطاع العام أم القطاع

الخاص . أى هل سيدعم القطاع العام أو ستتولى على مراكزه
البورجوازية الوطنية وتستأثر به وحدها .

ويجب أن نلاحظ أن تأميم الشركات الاستعمارية قد تم في بداية
سنة ٥٧ أى بعد خمس سنوات من ثورة ٢٣ يوليو وبعد أن كانت الثورة
قد عانت عديدا من التجارب مع رأس المال الخاص وتبينت الى حد
بعيد كم هو قاصر عن القيام بالهام التى ينوطها به واجب بناء اقتصاد
وطني .

ثانيا انه كان وجد فعلا قطاع قائم (بجانب المرافق العامة كالسكك
الحديدية ... الخ) مثل شركة الحديد والصلب وشركة كيما والتجارة
الخارجية .. وهى الشركات التى ساهمت فيها الحكومة في بداية تنفيذ
مشاريع التنمية .

ثالثا ان رأس المال الاستعماري وهنا نقطة جوهرية كان يحتوى
بالدرجة الاولى على بنوك وشركات تأمين أى على أجهزة تمويل رئيسية
(حوالى ٦٠ ٪ من ميزانيات البنوك) وهى أجهزة تبين في التطبيق أهميتها
الجوهرية في التحكم في تنفيذ خطة التنمية وفي الاستحواذ على مدخرات
المجتمع .

رابعا ان رأس المال الخاص أى البورجوازية الوطنية نفسها لم
يكن يمكنها عمليا حتى مع ابدائها الرغبة في ذلك أن تستأثر أى تشتري
الاستثمارات الأجنبية بامكانياتها الخاصة وكان من المرجح أن تستخدم
امكانيات الدولة نفسها للقيام بذلك .

خامسا ان ذلك كان يستتبع عمليا زيادة استغلال الطبقات الاخرى
وحرمانها من نصيبها من مكاسب المعركة .

ان خطوة تأميم الاستثمارات سنة ٥٧ قد وضعت القطاع العام
في مركز السيطرة على مصادر الائتمان وعلى قدر كبير من الانتاج الصناعى .

ولكن هذا الوضع الذى خلق نوعا من المنافسة بين القطاعين العام
والخاص أبرز التناقض بينهما وأخذ يبرز أكثر فأكثر الدور المعطل لرأس
المال الخاص في خطة التنمية .

ان التناقض بين القطاعين العام والخاص لو صفى لحساب القطاع
الخاص لكان يعنى ذلك فشل التنمية وبناء الاقتصاد الوطنى . ان أى
تسليم للقطاع الخاص بالقدرة على توجيه الاقتصاد القومى أو التخلي
له عن أرباح القطاع العام واعطائه الفرصة للتوسع كان يعنى حتما حرق
خطة التنمية .

ومن جهة أخرى فان مقاومة القطاع العام لعملية النهب المنظمة التي يقوم بها القطاع الخاص واحتياجه المتزايد لرأس المال التي تفرض عليه السيطرة المتزايدة على البنوك ... الخ . كان يؤدي بصورة متزايدة الى توجيه ضربات متتالية لاجزاء مطردة الاتساع من البورجوازية الوطنية نفسها فمن تأميم بنك مصر والبنك الاهلى الى الادوية وشركات النقل ثم ضربات يوليو ١٩٦١ .

ان ذلك كان يعبر عن احتياجات بناء الاقتصاد الوطنى وتدعيم الاستقلال تلك الاحتياجات التي فرضت اشكال جديدة للملكية العامة وانواعا جديدة من المشاريع الانتاجية لاتعتمد على حافز الربح وتعبر عن علاقات انتاج جديدة متباينة فمن مشاريع ملك الدولة مباشرة الى شركات ملك الدولة او القطاع العام او شركات فى القطاع العام يساهم فيها رأس المال الخاص الى تعاونيات استهلاكية ملك الدولة ملكية تامة او بالمساهمة مع التعاونيين ... الخ .

وبجانب ذلك احتل القطاع العام مكانا متزايد الاهمية فبجانب الانتاج من أجل الربح برز انتاج لايتوخى الربح بالدرجة الاولى واذا كان فى اطار من علاقات الانتاج الرأسمالية وتبع ذلك قيود لاتعبر فقط عن حماية الصناعة المحلية انما تعبر عن القيود التي يجب ان يفرضها هذا الاقتصاد فى مراحل تطوره على التجارة وحركة رأس المال وحقه فى الاستثمار فى المجال الذى يختاره .

ان تأميم بنك مصر والبنك الاهلى كان حرمان الرأسمالية الوطنية من حقها وفرصتها فى تكوين رأسمال من خلال الاستحواذ على مدخرات المجتمع وكان يعنى هذا تقييد نموها واخضاعه لمشئئة الدولة .

اما ضربات يوليو ١٩٦١ فكانت تعنى التصفية النهائية للمراكز الرئيسية لرأس المال الكبير وهى فى نفس الوقت تضع الاساس المادى الذى يمكن ان تستقر عليه علاقات انتاج اشتراكية اذا تم فى طبيعة السلطة ذلك التعبير الذى مهدت له هذه الاجراءات .

لقد عبرت هذه القوانين عن ضرورة ذبول علاقات الانتاج الرأسمالية فى المجتمع كله وهى فى ذلك لاتعبر عن احتياجات الصراع الطبقي فحسب بل عن احتياجات المعركة ضد الاستعمار بصورة اساسية ايضا .

المضمون الاجتماعي للثورة الوطنية

ان الثورة الوطنية التي تعبر عن نشأة القومية وكفاحها ضد الاستعمار وهي الثورة التي تتم تقليديا بقيادة البورجوازية الوطنية انما كانت تعبر بالدرجة الاولى عن مصالح البورجوازية الوطنية وعن رغبتها في الاستقلال بالسوق المحلي عن نفوذ الاستعمار .

وبالتالى فان الوضع الاجتماعى الناشئ عن الثورة الوطنية كان يعبر عن مصالح البورجوازية الوطنية في مجتمع رأسمالى تسيطر عليه علاقات الانتاج الرأسمالى وتستقر على قمته البورجوازية الوطنية .

غير انه بدخول العالم في مرحلة الثورة الاشتراكية وازمة النظام الاستعماري العامة وجدت ظروف جديدة لم تعد تسمح بنجاح البورجوازية الوطنية في مهام اقامة اقتصاد وطني ، تلك العوامل التي نشأت من تزايد الضغط الاستعماري على اقتصاديات الدول المتخلفة بحيث لم يعد ممكنا ان تنهض البورجوازية بهذا الهدف .

لقد اوضحت ظروف الهند المستقلة ان التزامها النظام الرأسمالى لايسمح لها بأى حال بمعدل كاف من النمو لرفع مستوى معيشة الجماهير او حتى تعويض الزيادة السنوية في عدد السكان .

ان تتبع خطة التنمية الهندية في مشاريع السنوات الخمس الاولى والثاني والثالث يوضع خطورة الاعتماد على رأس المال الخاص الاجنبى او الهندي في القيام بالمشاريع الاساسية للصناعات الثقيلة فقد تخلت رؤوس الاموال هذه عن القيام بمشاريع الالومنيوم والحديد وكثير من المشاريع الاساسية في الخطة الاولى مما كان سببا مباشرا في تخلفها عن تحقيق اهدافها وذلك يوضح اطراد تناقض نسبة استثمارات القطاع الخاص في خطة التنمية وزيادة نسبة استثمارات القطاع العام باطراد من مشروع خماسي الى آخر .

وفي نفس الوقت وعلى الرغم من هذا الاتجاه نجد ان الهند لم تتخلص بعد من الاستثمارات الاستعمارية التي تبلغ نسبيا تتراوح بين ٩٠٪ ، ٢٠٪ من اول صناعة الحديد والسيارات والبتترول الى مزارع الشاي ... الخ .

وعلى الرغم من التغييرات التى تطرات على خطة التنمية فى الهند فانها مازالت متمسكة الى حد بعيد بطريق التطور الرأسمالى ولم تتمكن بعد من تصفية علاقاتها برأس المال الاستعمارى ولم تتمكن بعد من ان تحقق معدلا عاليا فى التنمية او تضع الاساس لبناء اقتصاد وطنى مستقل من الاستعمار .

وفى تركيا التى قامت بالثورة الوطنية منذ أربعين عاما ونجحت فى التخلص من الاحتلال الاجنبى واحراز الاستقلال السياسى فانها اليوم مازالت او هى انتكست الى وضع شبه مستعمر بحيث لاتعتبر فى حاجة الى ثورة اشتراكية بالمعنى التقليدى بل انها تحتاج الى ثورة وطنية تفصم ارتباطها بالاقتصاد الاستعمارى وتعيد بناء اقتصادها الوطنى وتخلصها فى نفس الوقت من الاحلاف العسكرية والتبعية السياسية بالاستعمار .

ان الوقت الذى كان من الممكن فيه ان تنتصر الثورة الوطنية البورجوازية قد انتهى ولم يعد من الممكن بناء مجتمع بورجوازى رأسمالى على أنقاض المجتمع شبه المستعمر مهما بلغت ثورية البورجوازية .

ان لكل ثورة وطنية مضمونها الاجتماعى وقد كان من الممكن فى وقت انتصار البرجوازية على النطاق العالى ان تخلق الثورات الوطنية مجتمعا رأسماليا عند انتصارها لقد كان ذلك ممكنا عندما كانت الرأسمالية هى النظام العالى المتقدم وقبل ان تدخل مرحلة الاستعمار وقبل دخول العالم مرحلة الثورة الاشتراكية مرحلة القضاء على الاستعمار مرحلة احتضار الرأسمالية فان الظروف الموضوعية لم تعد تسمح ببناء مجتمعات رأسمالية جديدة .

فى هذا الوقت يتضح ان محاولة بناء مجتمع رأسمالى لايمكن الا ان تنطوى على ابقاء علاقاته مع الاستعمار تلك العلاقات التى تبقى البلد المستقل فى وضع شبه مستعمر والتى تعطل بناء اقتصاده القومى .

لذلك كان من الضرورى ان تمارس الثورات الوطنية تجارب جديدة سواء فى أسلوب احرازها للاستقلال او فى محاولة بناء الاقتصاد الوطنى تجارب جديدة تبعد البناء الاقتصادى عن النظام الرأسمالى ولكن تلك التجارب الجديدة اى مضمون اجتماعى تعبر عنه ؟ ان ذلك المضمون الجديد فى مرحلة الثورة الاشتراكية العالمية لايمكن ان يكون مضمونا اشتراكيا .

وليس معنى ذلك ان هذا المضمون يبرز مباشرة بمجرد حدوث الثورة ولكنه يبرز على مدى تطور مراحل الثورة بحيث تتضح معالمه

وتتشكل تدريجيا كلما واجهت الثورة مشاكل جديدة في بناء الاقتصاد القومي انتاج جديدة .

غير ان هذه المسألة لايمكن أن يتضح معناها الا بعد دراسة الدولة وهي التي تعبر عن مصالح الطبقة المسيطرة على الانتاج والتي تسيره لمصلحتها والتي لها اليد العليا في التحكم في القوى الانتاجية في المجتمع .

واذا كانت الثورة الوطنية في تطورها تكشف عن قصور علاقات الانتاج الرأسمالي وان كانت تخلق علاقات انتاج جديدة فمن المحتم أن يكون لذلك تأثيره على الدولة على السلطة الناتجة من نجاح الثورة الوطنية وذلك بالتالي ينعكس مرة أخرى على علامات الانتاج ويعبر عن توازن جديد في الصراع الطبقي .

قيادة الثورة الوطنية

في بداية الثورة الوطنية تتشكل جبهة ثورية من الطبقات الثورية البرجوازية الوطنية والعمال والفلاحين والمتقنين وبمجرد نجاح الثورة تظهر التناقضات بين مصالح تلك الطبقات .

وان المجموعة المسئولة عن الحكم في بداية الثورة لا يمكن في وقتنا الحاضر أن تكون معبرة عن مصالح طبقة واحدة فبدون حشد قوى كل من الطبقات الثورية يصبح انجاز النصر في المعركة الوطنية متعذرا وبالتالي فان قيادة الثورة التي تستولى على السلطة تمثل تحالف عدة طبقات .

وتبرز قيادة طبقة معينة من الطبقات الثورية من خلال قدرتها على حل مشاكل الثورة بطريقتها الخاصة أى بأيديولوجيتها واسلوب عملها وبأجهزتها الخاصة ومن خلال خلق علاقات الانتاج التي يفرضها اسلوبها في الانتاج .

وفي هذه المرحلة في فترة الانقلاب الثوري نفسه يكون جهاز الدولة نفسه من أهم مسارح الصراع الطبقي ان لم يكن أهمها جميعا .

واذا كانت البرجوازية في مصر قد تمتعت في بداية الثورة بأكبر فرصة لفرض قيادتها فان سلسلة الازمات التي واجهتها الثورة أثبتت عجز اسلوب عملها وايديولوجيتها وجهاز السلطة الذي تحاول أن تحكم به وتفرض قيادتها على الثورة ثم تصفى به القيادات الثورية الاخرى وتعزلها عن السلطة .

فمجرد احراز الثورة للانتصارات في المعركة ضد الاستعمار تبرز التناقضات بين قوات الثورة وتبدأ سلسلة من التفاعلات داخل جهاز السلطة نفسه وفي قيادته تعبر عن الصراع الطبقي الدائر في المجتمع كله والذي يتجاذب الثورة ويحدد مسارها .

أولا يحدث استقطاب في قيادة الثورة طرفاه البورجوازية الوطنية من ناحية وجناح يسارى يقوى نفوذه من خلال تطبيق وسائل جديدة وتجارب جديدة في حل مشاكل الثورة .

ثانيا من خلال فشل أسلوب وأيدلوجية الرأسمالية تفقد البورجوازية أكثر فأكثر قيادتها على الثورة ويقل دورها ومن خلال حل مشكلة إقامة الاقتصاد الوطنى تتعرض البورجوازية لضربات متتالية لاتصيب مراكزها الاقتصادية فحسب بل تصيب بالتبعية أيضا الاجنحة المدافعة عن مصالحها فى السلطة وتنتقل قيادة السلطة داخل التحالف الوطنى أكثر فأكثر الى الجناح اليسارى .

ثالثا يتحول الجناح اليسارى نفسه أكثر فأكثر الى أيدلوجية يسارية تميل أكثر فأكثر الى الاشتراكية العلمية من خلال الضربات التى توجه الى البرجوازية وإلى نظام الانتاج الرأسمالى ومن خلال انتهاج تجارب متأثرة بالنموذج الاشتراكى كل ذلك يجعل الجناح اليسارى نفسه يتجه الى تمثيل الطبقة العاملة وجماهير الشعب العاملة سواء بالنسبة لمصالحها أو أيدلوجيتها .

ان هذه العملية لاتتم بصورة ميكانيكية وهى ليست على صورة منحنى بيانى أملى لمعادلة رياضية انما هى تتمثل فى سلسلة من الازمات التى تعبر فى مراحل مختلفة من سير الثورة عن توازن القوى الطبقيّة داخل جهاز السلطة .

وفى كل ازمة تتعرض الثورة نفسها لخطر الانتكاس لو ان الجناح اليميني كسب الجولة ، فمعنى توقف سير الثورة ان يقف التطور الاجتماعى ذلك التطور الذى يدونه تحرم الثورة الوطنية من فرصتها فى النجاح .

ولكن اذا نجح الجناح اليسارى فان ذلك يدفع القيادة الثورية كلها خطوة الى اليسار وليس ذلك فقط من خلال تدعيم الجناح اليسارى بل من خلال التخلص من ممثلى أقصى اليمين أو تحول هؤلاء الى الدفاع عن مصالح الفئات المتبقية من البرجوازية التى لم توجه اليها بعد ضربات .

ومن ناحية أخرى فان التحول الثورى هذا لا يتم بصورة متسقة طول الوقت بل ان التناقضات الثانوية وعدم الوضوح والعوامل الفردية والسياسات اللامبدئية قد يجعل خط سير الثورة فى منتهى التعقيد .

ففى بداية ثورة يوليو انعزل الشيوعيون بسبب يساريّتهم واطّائهم وضعفهم الذاتى وعدم قدرتهم على تفهم طبيعة الثورة أو أن الثورة الوطنية الديموقراطية ليست بالضرورة ثورة بورجوازية وأن الدفاع عن شكل الديموقراطية البرلمانية البورجوازية لم يكن ليدفع الثورة الى الامام بل كان كفيلا بانكاسها وأن توازن القوى الجديدة فى العالم الناشئ من تعاظم قوة المعسكر الاشتراكى كان يسمح لقيادة الثورة بقدر كبير من المناورة وحرية الحركة كان الشيوعيون يسيئون تفسيره على أنه تهدان مع الاستعمار .

ومن جهة أخرى فان قيادة الثورة لم تكن تأثرت تأثيرا كافيا من وجود المعسكر الاشتراكي نتيجة للجمود الذي كانت تتسم به تحركاته في ذلك الوقت .

ولذلك فعلى الرغم من أن التناقض بين الشيوعيين والاجنحة الاقل يسارية في قيادة الثورة لم تكن بالعمق الذي عليه التناقضات بين قيادة الثورة والاستعمار أو بين تلك الاجنحة والاجنحة الرجعية فقد برزت تلك التناقضات الى السطح خاصة في أزمة مارس التي وقف فيها الشيوعيون مع الاجنحة الرجعية التي كانت تدافع عن مفهوم برجوازي للديموقراطية كان الشيوعيون يتصورون انه احسن ما يمكن الوصول اليه في ثورة وطنية ديموقراطية بورجوازية أو هي لايمكن الا أن تكون برجوازية .

ولذلك فعلى الرغم من أن أزمة مارس انتهت بضرب الشيوعيين الا انها في نفس الوقت صفت التنظيمات الحزبية البرجوازية التقليدية وأضعفت قدرة تلك الطبقة على التنظيم وكانت تمثل خطوة ثورية هامة في اتجاه اليسار لقيادة الثورة في مجموعها .

وليست لدينا القدرة على تعداد كل الازمات التي مرت بالثورة بالتفصيل أو تقصى الدوافع والاسباب الحقيقية لكل أزمة أو مواقف كل جناح فيها ولكن ضرب الاخوان المسلمين والتخلص من محمد نجيب ورشاد مهنى ثم صفقة الاسلحة والعدوان الاستعماري .. كل ذلك كان يمثل تغيرات في الاسلوب الذي انتهجته الثورة لحل المشكلة الوطنية وضرب الاجنحة المتخلفة .

أما في باب البناء الاقتصادي فنجد تحولا من السياسة الاولى التي كانت تضع مسئولية التنمية في الاساس على رأس المال الخاص بل حتى الاستعانة برأس المال الاجنبي ، وكانت خطة التنمية الاولى واعمال مجلس الانتاج في بداية الثورة بل حتى المسئولين عن خطة التنمية كل ذلك كان يعبر عن تأثير ايديولوجية البرجوازية في التنمية وبناء الاقتصاد القومي . ولكن مع ثبوت فشل ذلك الاسلوب بدأ التدخل المباشر لرأس المال الحكومي كمشاريع الحديد والصلب والسماح وبعض الصناعات الاساسية الاخرى ولكن الخطوات التي تلت العدوان سنة ٥٦ كانت تعبر عن قفزة جديدة ببروز القطاع العام بشكل واضح وحرمان البورجوازية من الاستئثار بمكاسب النصر على الاستعمار .

كل ذلك يعبر عن تغير الايديولوجية الموجهة للثورة وهذا لم يكن يعني الا تغييرا في ميزان القوى داخل السلطة نفسها فان السلطة لايمكن الا أن تكون كمعبرة عن توازن القوى بين الطبقات ذات المصالح في البناء الاقتصادي القائم وفي التغيرات التي تحدد مساره وتطوره ونموه .

لقد كانت هذه التطورات في أسلوب حل مشاكل الثورة تعبر عن ضرورة تغيير الحكومة الثورية لاسلوب عملها والتخلص من المدافعين عن مصالح الطبقات التي يجب ان توجه اليها الضربات وكل ذلك كان يتبلور في سلسلة من ازمات الحكم ترحزح البرجوازية عن مركز القيادة وتدفع بمفاهيم جديدة الى التطبيق وبذلك تبدأ عملية تدريجية طويلة من احلال ايدولوجية واشكال في الانتاج تميل الى النمط الاشتراكي بسدل تلك الرأسمالية الفاشلة في الوقت الذي تتغير طبيعة السلطة من خلال استبعاد ممثلى البرجوازية واحلال آخرين يمثلون بصورة متزايدة ايدولوجية ومصالح الطبقة العاملة والشعب العامل .

ان هذه العملية الطويلة تمثل لحظة ثورية طويلة . ان ما تم في روسيا في عشرة أيام أو أقل يحدث بطريقة مختلفة تماما وعلى مدى عشر سنين في بلادنا وفي هذا التغيير الطويل ذى القفزات القصيرة المتتالية لايمكن تحديد لحظة معينة تعبر عن مرحلة قائمة بذاتها ومن الصعب ان تحدد في لحظة معينة بأى قدر تمثل قيادة الثورة مصالح البرجوازية أو مصالح الطبقة العاملة والشعب العامل . انما الذى يمكن تحديده تماما هو اتجاه التغيير وعندما تتضح الامور في مجال معين يمكننا ان نتبين بوضوح أى الاجراءات يمثل مصالح البرجوازية وأياها يمثل مصالح العمال والفلاحين ويمكن في ذلك الوقت ان يتضح كما هو حادث ، الا ان السلطة التى تحدث الاجراءات التى تصفى مصالح البرجوازية واسلوبها في الانتاج سواء في عمليات التأمين أو القطاع التعاونى ... الخ هي سلطة معادية للبرجوازية وهى وان كانت مشوبة بشوائب برجوازية في تنظيمها لجهاز الدولة أو برواسب تاريخية برجوازية الا انها تميل الى تمثيل مصالح الطبقة العاملة والشعب العامل .

ولذلك ففى مناقشة مراحل الثورة لايمكن ان نفصل بين المرحلة الوطنية والمرحلة الاشتراكية انما تتخذ الثورة كلها طابعا انتقاليا مزدوجا اذ ان الاهداف الوطنية لا تتحقق بالاسلوب التقليدى والتغيرات الاجتماعية تبرز تدريجيا من خلال تحقيق الاهداف الوطنية .

بالطبع يكون احراز الانتصار على الاستعمار في بداية الثورة هو الهدف المباشر لكن التغيرات الاجتماعية تبرز في الحال من خلال الحصول على هذه الانتصارات وبناء الاقتصاد الوطنى تبرز تلك التغيرات الاجتماعية سواء في العلاقات الاجتماعية أو في طبيعة السلطة من خلال تعاظم الدور الذى تقوم به الطبقة العاملة والشعب العامل ونجاح اسلوب عملها ونجاح التجارب المتأثرة بالفكر الاشتراكي العلمى ومن خلال فشل ايدولوجية واساليب البرجوازية وتضائل دورها في المعركة الوطنية وبناء الاقتصاد الوطنى .

وكلما تقدمت الثورة برز طابعها الاشتراكي سواء في جهاز الحكم أو السلطة أو علاقات الانتاج الجديدة . وبالتحول المطرد في طبيعة السلطة

والتحول التدريجى فى علاقات الانتاج يحدث تحول تدريجى فى الواجبات التى تواجه الثورة وتتدخل فى مرحلتها الاشتراكية .

ولذلك فان ثورة ٢٣ يوليو ولو انها فى بداية الامر كانت تحت قيادة تجمع ثورى تتمتع فيه البورجوازية بفرصة طيبة للاستيلاء على القيادة فان انجازها للواجبات الوطنية تم فى نطاق الثورة الاشتراكية العالمية وبأسلوب يميل الى الطابع الاشتراكى .

غير ان التفاعل الذى يجرى فى قيادة الثورة فى قمة السلطة فى توازن القوى بين الفئات المعبرة عن المصالح الطبقيّة فى السلطة الثورية ليس معزولا عن المجتمع وهو لايسير بطريقة ميكانيكية او من خلال تفاعلاته الذاتية وهو فى تعبيره عن توازن القوى الطبقيّة يؤثر فى توازن القوى داخل المجتمع نفسه ويتأثر بنفس تلك القوى الطبقيّة .

ان السلطة تؤثر فى المجتمع ولكن تطور المجتمع نفسه يؤثر فى السلطة . ان كل تغيير فى طبيعة الحكومة يدفع عجلة التطور الى الامام ويزيد من امكانية استخدام حلول اكثر ثورية لمشاكل المجتمع ويزيد فى اضعاف نفوذ الطبقات التى تخسر من التحولات ذات الطابع الاشتراكى فى المجتمع ويزيد فى نفس الوقت من نفوذ الطبقات الاكثر ثورية ، فى نفوذ العمال والفلاحين والجماهير الكادحة يزداد من قدرتهم على التنظيم ومن درجة تنظيمهم ويزيد من فعاليتهم ومن الدور الايجابى الذى يلعبونه سواء فى تطبيق الاجراءات التقدمية او حمايتها او شل حركة الطبقات الرجعية او الفئات التى تتحول الى صفوف المعادين للتحولات الثورية من شرائح البرجوازية التى تصيبها اجراءات التاميم .

ففى أزمة مارس على الرغم من ان الشيوعيين قد اتخذوا الموقف الخاطيء الا ان الطبقة العاملة لعبت دورا فعالا لم ينتقص من أهمية انه كان على رأس تنظيماتنا النقابية مجاميع من القادة العاملين اقل ثورية من الشيوعيين واللذين كان كثير منهم ذوى تاريخ طويل فى العمل مع الاحزاب البرجوازية . وعلى الرغم من ان مصر معركة مارس انما تقرر بالدرجة الاولى فى صفوف الجيش الا ان انحياز الطبقة العاملة للنجاح المتقدم من الثورة ابرز دورها الجماهيرى بل ونفوذها وتأثيرها فى خط سير الثورة وقيادتها اكبر من ذى قبل .

ولذلك فان كل تقدم فى القوى الطبقيّة التى تعبر عن المصالح الجديدة عن الاساليب الجديدة فى الانتاج عن المضمون الاشتراكى للثورة ، كل تقدم فى تلك القوى يعنى زيادة امكانية التحول فى طبيعة السلطة وفى اتجاه توازن القوى داخل جهاز السلطة نفسه فى مصلحة الطبقة العاملة والشعب العامل .

ومن جهة أخرى فإن تلك العملية المستمرة يعترض طريقها تجمع الرجعية ضد الإجراءات الثورية التي تصفى مصالحها وتطردّها من السلطة ، باتساع الجناح اليميني والذي يزداد بزيادة الطبقات والشرائح الطبقية التي تتخلى عن ثورتها بتقدم المضمون الاجتماعي للثورة وذلك يجعل من الصعب استمرار التغيرات الثورية دفعة واحدة . فبحوث تقدم ثوري تتسع جبهة الرجعية وتمنع زيادة هذا التقدم بل تحاول تصفيته ولكنها تفعل ذلك من مراكز قوى أضعف عن ذي قبل ويفعل الوضع الجديد فعله في تصفية بعض أجزائها ويضعف تحالفها في مجموعه ويتهياً الوضع لمعركة جديدة .

أن تطور المجتمع عملية حية وفي الظروف الثورية التي يعيشها مجتمعنا لا يمكن أن تتوقف تلك العملية سواء داخل جهاز الدولة أو في العلاقات الطبقية داخل المجتمع . أن عملية التحول هذه حتمية ولا يمكن منع التحول من أن يأخذ مجراه مهما كانت نيات بعض قادة الثورة في أن يقف التطور عند مرحلة معينة . أن هذا لايعنى إلا أزمة حكم أخرى وعملية استقطاب جديدة فيها جانب متقدم وجانب متخلف وتظل عمليات الاستقطاب وأزمات الحكم تتكرر حتى يتم التحول النهائي في السلطة وتمثل بشكل عام دكتاتورية الطبقات الثورية سلطة الشعب العامل .

ولذلك فإنه إذا كان يتردد كلام في بعض الاوقات عن اشتراكية الملاك وعن ماهية رأس المال المستقل ذلك الكلام الذي يعنى ابقاء الانتاج والاستغلال الرأسمالى في مستوى الملكية الصغيرة فان هذا ليس معناه إلا محاولة تعطيل مؤقتة لايمكن ان تطول أو تعبر عن توازن القوى في مرحلة معينة أو تعبر عن وضع معين مؤقت ولايمكن اعتبارها نهاية اى مرحلة ثورية جديدة إنما هي مجرد نقطة جديدة على خط التحول المستمر في طبيعة السلطة هذا الخط الذي يعبر عن الصراع داخل جهاز الدولة وفي المجتمع بين البرجوازية والشعب العامل .

أما في التطبيق فيعنى أن تنحصر مقاومة البرجوازية في آخر معاقلها وهى البرجوازية الصغيرة التي لايمكن أن تقيم مجتمعها الخاص وان كانت أكثر الطبقات التي يلزم لتصفيتها مزيد من الصبر والوقت والعمل البطيء والتي لايمكن في النهاية من تصفية دورها في الانتاج الا من خلال التقدم الكبير في القطاع الاشتراكي في الانتاج .

لحظة التحول الثورى

قد تبدو الصورة التى ترسمها هذه النظرة للتحول الثورى فى بلادنا غريبة عن المفهوم المعتاد للتغير الكيفى . فالمجتمع رأسمالى حتى تزداد التناقضات بين علاقات الانتاج وتطور وسائل الانتاج فتتخطى علاقات الانتاج بالثورة . الثورة التى تحطم جهاز الدولة البرجوازى وتفرض دكتاتورية الطبقة العاملة وحلفائها .

ومالم تكن الثورة واضحة المعالم وعملية الانقلاب الثورى متميزة فانه يصعب تفهم طبيعة التحول ولانجد ردا على التساؤل أين علاقات الانتاج الجديدة ؟ لماذا لم يتحطم جهاز الدولة البرجوازى ؟ أين السلطة الجديدة ؟ أين سلطة الطبقة العاملة وحلفائها ؟ .

أين التحول الذى يتم على مدى طويل وفى قفزات قصيرة من الصعب أن نفهمه وأن ندرك المضمون الثورى الذى يحتويه مالم ندرس قوانين الجدول دراسة أكثر تعقيدا ، دراسة تحاول أن توسع المحتوى الذى تتضمنه تلك القوانين وتجعل قدرتها على تلك الظواهر الطبيعية أكثر شمولاً .

فالماء يغلى فى درجة ١٠٠ مئوية . لكن مزيجا من الماء والكحول يغلى ويستمر فى الغليان على مدى كبير من درجات الحرارة يتراوح بين درجة غليان الكحول ودرجة غليان الماء . وفى نفس الوقت تتغير نسبة الماء فى البخار المتصاعد كلما استمر غليان المزيج مع تغير تركيب المزيج نفسه .

والثلج ينصهر فى درجة الصفر المئوية وتستمر درجة الحرارة ثابتة عند درجة الصفر حوالى مدة الانصهار غير أن فى حالة الاسفلت مثلا نجد أن تلك المسادة تبدأ فى الطراوة والرجاوة بارتفاع درجة الحرارة وتظل درجة الحرارة ترتفع وتتغير حالة المسادة تدريجيا حتى يتم تحويلها الى سائل . ذلك أن الاسفلت ليس مادة واحدة نقية بل هو مزيج من عدة مركبات تختلف درجة انصهار كل منها .

وكذلك فرق بين معايرة حامض قوى كحامض الادروكلوريك مع قلوئى كادروكسيد الصوديوم ومعايرة حامض ضعيف كحامض الليمونيك

مع قلوبى ضعيف كالمركبات الامينية . فى الحالة الاولى نقطة التحول من الحامض الى القلوبى واضحة حادة اما فى الحالة الثانية فلا تكون كذلك لان التفاعل فى كلا الحالتين انما يتم بين ايونات تلك المركبات ولكن الاحماض والقلويات تكون فى حالة تأين تام طول الوقت فى حين أن تلك الضعيفة لا تكون فى حالة تأين تام بل تتأين تدريجيا مع التفاعل بين الحامض والقلوبى وكلما اتحدت ايوناتها تأين جزء آخر وهكذا . لذلك لا تكون نقطة التعادل واضحة .

من هذه المثلة نرى ان فعل القوانين الطبيعية لا يكون واضحا الا فى الحالات التى يمكن ان تتم فيها التفاعلات بين مواد نقية ولا يتم تفاعل آخر فى نفس الوقت .

مفليان مادة واحدة يتم فى درجة ثابتة عادة او فى مدى ضيق من التغير فى درجة الحرارة اما غليان مزيج من المواد فيتم عادة على مدى واسع من درجات الحرارة .

كذلك انصهار الثلج يتم فى درجة حرارة ثابتة اما انصهار مزيج من المواد فيتم على مدى واسع من التغير فى درجة الحرارة .

كذلك عند معايرة حامض قوى مع قلوبى قوى يتم التحول من الحامض الى القلوبى باضافة نقطة واحدة اما فى حالة ما تكون عملية التأين تحدث فى نفس وقت المعايرة وعلى مدى عملية المعايرة كلها فان نقطة التحول من حامض الى قلوبى تكون غير واضحة .

فحدوث تفاعلين فى نفس الوقت يسبب تداخل بينهما بحيث لا تكون لحظة التغير الكيفى واضحة بل قد تتخذ شكل التغير الكيفى يصاحب التغير الكمي فى نفس الوقت .

كذلك فى التحولات الاجتماعية . انها لا تحدث بصورتها الواضحة النقية فى أغلب الاحيان بل أن ثورات قليلة هى التى اتخذت ذلك الشكل المتميز الذى تكون فيه القوات الطبقة واضحة ومتبلورة والعلاقات الاجتماعية قبل وبعد الثورة متميزة تماما .

ففى فرنسا كانت الثورة الفرنسية اوضح مثل على الثورة البورجوازية ولكن هل كانت ثورة كرومويل فى انجلترا بهذا الوضوح .

واذا كانت الثورة الفرنسية قد اثمرت علاقات انتاج رأسمالية وحطمت تماما العلاقات الاقطاعية فهل تم ذلك فى انجلترا او المانيا بنفس الوضوح أم أن تلك البلاد تمت فيها هذه التحولات من خلال عدد من القفزات الثورية المتلاحقة بحيث كانت توجد علاقات انتاج من أنواع مختلفة فى نفس الوقت .

ومن ناحية أخرى كان انتصار الرأسمالية على النطاق العالمى عاملا حاسما فى التحول الى علاقات الانتاج الرأسمالية فى البلاد التى لم يتم فيها ثورات برجوازية ناجحة . ففى مصر كانت علاقات الانتاج الرأسمالية تتغلغل فى الريف بتحول مصر الى زراعة القطن بتحولها الى الانتاج السلعى ولقد قطعت هذه العلاقات شوطا طويلا على مدى السنين من ضرب محمد على للطبقة الاقطاعية القديمة وهم المماليك ثم اللائحة السعيدية وتعديلاتها فى عهد اسماعيل ولم تكتمل مقومات الملكية الزراعية الرأسمالية الا فى عهد الاحتلال . لقد تم تحول فى علاقات الانتاج على الرغم من هزيمة الثورة البرجوازية الوطنية فى مصر .

ان ذلك يدل على أن الشكل الذى اتخذته الثورة البرجوازية فى فترات مختلفة من مرحلة التحول الرأسمالى على النطاق العالمى كان ينضج على المجتمعات التى لازالت ثورتها البرجوازية بعيدة عن الانتصار .

ان ظروفنا مشابهة من عدة نواح بالظروف التى مر بها التحول الرأسمالى على النطاق العالمى يمر بها العالم اليوم فى مرحلة الثورة الاشتراكية .

ولذلك فان شكل التحول الى الاشتراكية لا يتغير فقط بالظروف الموضوعية لكل بلد وطابعها القومى فحسب بل أيضا بمدى تطور الثورة الاشتراكية فى العالم . ان ذلك لا يغير فقط من طابع العنف او التحول السلمى انما أيضا فى أسلوب التحول السريع او البطيئ والتدرجى الذى يتم فى فترات صغيرة عديدة على مدى سنين طويلة .

ان التداخل بين الثورة الوطنية والتحول الاشتراكى فى هذه الظروف يعطى الثورة الوطنية ليس فقط الطابع الاشتراكى او مضمونها الاجتماعى ولكنه يؤثر أيضا على أسلوب التحول نفسه فى السرعة والبطء فى العنف او التدرج .

ان التداخل بين الثورة الوطنية والتحول الاشتراكى فى هذه الظروف يعطى الثورة الوطنية ليس فقط الطابع الاشتراكى او مضمونها الاجتماعى ولكنه يؤثر أيضا على أسلوب التحول نفسه فى السرعة والبطء فى العنف او التدرج .

السلطة

ينبغي أن يكون مفهومنا عن السلطة القائمة في الجمهورية العربية سواء في مضمونها الحالي أو في تطورها يجب أن يكون معتمدا أساسا على الواقع الذي تبنيه أعمالها وليس على آراء أو مفاهيم معلنة مسبقا فمن الثابت أن المفاهيم التي كان يدافع عنها قادة الثورة كانت تختلف من سنة إلى أخرى ومن مناسبة إلى مناسبة ومن الواضح أنه بالتحول التدريجي للايديولوجية الموجهة لهم والتغير في أسلوب حلهم للمشاكل بل وفي اتجاههم إلى تمثيل مصالح طبقية محل أخرى يجب أن نتوقع أن تكون الأفكار التي يعبرون عنها ليست ثابتة ذلك أن هذا التغير لم يكن نتيجة معركة فكرية إنما كان بالدرجة الأولى نتيجة للممارسة والتجربة الذاتية ومن المسلم به أنه كان بين قادة الثورة من تأثر بالفكر الاشتراكي العلمي وكان لهذا تأثيره على فهمهم في التطبيق والتحويلات التي مروا بها .

وإذا كان الوضع كذلك فإلى أي مدى يمكن أن يقال أن هذه القيادة تمثل إرادة الطبقة العاملة وطبقات الشعب العامل ومصالحها وايديولوجيتها ثم إلى أي حد تسيطر هذه القيادة على السلطة .

أن ذلك يتطلب أن ندرس الشواهد التي تؤكد هذا التحول في السلطة تلك الشواهد التي تبين الدور الذي تقوم به الطبقة العاملة في قيادة السلطة ومن الصعب أن نحدد كل هذه الشواهد بدقة ولكن لعل أهمها هو الآتي :

أولا — أن تتجه تشريعاتها وقراراتها وأجراءاتها إلى تصفية الأشكال الرئيسية للاستغلال الرأسمالي وقيام علاقات جديدة في الإنتاج في القطاع العام والتعاونيات التحكم في التجارة الخارجية والداخلية تأمين أهم وسائل الإنتاج والتمويل التجميع الزراعي والتعاونيات الزراعية ... الخ .

ثانيا — أن تؤكد هذه الإجراءات اشتراك نسبة متزايدة من جماهير العمال والفلاحين بشكل ايجابي سواء في عمليات الإنتاج والتخطيط (اشتراك العمال في مجالس الإدارة ، واجبات نقابية جديدة ، تنظيم جديد للتعاونيات الزراعية ... الخ) أو في الاعتماد على جماهير الشعب في تنفيذ وحماية الأعمال الجديدة .

ثالثا — ان تحدث في أجهزة الدولة قفزات موازية لهذه الاعمال الجماهيرية بتوسيع قاعدة الديمقراطية (انتخاب السلطات المحلية توسيع نسبة العمال والفلاحين في المجالس المنتخبة ، اعطاء سلطات للمجالس الشعبية المنتخبة ... الخ) .

رابعا — ان تنال جماهير العمال والفلاحين مزيدا من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية (٢٥٪ من الارباح للعمال ، تخفيض ضرائب الارض ، تخفيض اقساط اصلاح الزراعى — حد ادنى للاجور — ساعات عمل اقل .. خدمات اوسع مجانية في التعليم والصحة معاشات وتأمين شيخوخة ومرض ... الخ) .

ان هذه الشواهد ليست لازمة لتأكيد اتجاه التحول في السلطة فحسب انما هى أيضا لازمة للانتصار في المعارك الوطنية وللمحافظة على الاستقلال ومن أجل تحقيق المضمون الاشتراكى للثورة فى نفس الوقت .

ان تلك الشواهد تدل على اتجاه حركة الثورة واتجاه التحول فى السلطة غير ان هذه العملية لاتكتمل الا بتبلور شكل من أشكال دكتاتورية حلف الطبقة العاملة وطبقات الشعب العامل . أى عندما تكون هذه الطبقات منظمة بشكل يبؤها السلطة ويجعلها تقود حركة المجتمع وفى مركز يمكنها من تحقيق المجتمع الاشتراكى ومن اقرار علاقات الانتاج الاشتراكى فى كل المجالات وتصفية ما تبقى من علاقات الانتاج المتخلفة رأسمالية كانت أو شبه اقطاعية .

وفى نفس الوقت يتمكن هذا الحلف الثورى من ان يكمل تصفية جهاز الدولة البروقراطى التى لاتزال اجزاء منه باقية وفعالة رغم التحولات التى تمت فى السلطة .

لقد مرت عشر سنوات على ثورة ٢٣ يوليو وقد قفزت الثورة فى هذه المدة قفزات كبيرة سواء فى تحقيق أهداف التحرر الوطنى أو السير بالثورة الاجتماعية وقد تبين على مدى هذه السنين الارتباط المتزايد بين حركة التحرر الوطنى والتحولات الاجتماعية التى تصاحبه وتتفاعل معه وقد اثمرت الثورة مضمونا جديدا للديموقراطية أساسه حلف الطبقات الثورية واثمرت التجربة الوطنية والاجتماعية مفاهيم ايدولوجية تشتمل نظرة الى أهم المسائل التى تواجه الثورة .

واذا كان طرد الملك والاصلاح الزراعى وكسر احتكار السلاح وتأميم القنال وكسر العدوان المسلح الاستعمارى وأخيرا تأميم رؤوس الاموال الاستعمارية ثم تأميم بنك مصر والبنك الاهلى وأخيرا اجراءات يوليو الاشتراكية وما سبقها ولحقها من اجراءات تقدمية تعتبر نقط تحول وقفزات فى مسار الثورة فان الميثاق الوطنى يعتبر تقييما ايدولوجيا لهذه الاعمال .

ما هى الاشتراكية

الاشتراكية هى النظام الاجتماعى الذى تسيطر عليه علاقات انتاج اشتراكية وينتفى فيه الاستغلال . ومن المتفق عليه من واقع التجارب الاشتراكية السابقة ان ذلك يتأتى باستيلاء الطبقة العاملة وحلفائها على السلطة وتصفية الطبقات المستغلة من الرأسماليين محليين أو أجانب والاقطاعيين وتصفية أشكال الانتاج المتخلفة رأسمالية أو سابقة عليها وذلك بتمليك الدولة لكافة وسائل الانتاج ثم اقامة مجتمع الوحدة وتوزيع العائد على أساس العمل .

وقد اوضحت التجارب التى تمت فى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الاخرى ان أهم شروط تحقيق الاشتراكية فى بلد ما هى اقامة دكتاتورية الطبقة العاملة بقيادة حزبها الشيوعى ولكن أيا كانت الشروط التى يجب توفرها لاحداث ذلك الانتقال فان الخطوات اللازمة لتحول أسلوب الانتاج هى :

أولا استيلاء الدولة الاشتراكية على عصب الانتاج الصناعى وهى المشروعات الكبيرة فى الصناعات الاساسية والتجارة الخارجية والنقل ومصادر التمويل أى البنوك وشركات التأمين .

ثانيا جنبا الى جنب مع الانتاج الاشتراكى تظل هناك أشكال أخرى متفرقة من الانتاج وهى الانتاج الرأسمالى والانتاج السلعى البسيط وحتى فى بعض الاحوال الاشكال ما قبل الرأسمالية وتلك لايمكن السيطرة عليها وتحويلها الى أشكال اشتراكية الا بشكل تدريجى وهذا هو الحال فى الزراعة على وجه الخصوص حيث تكون أول خطوة هى تصفية الملكيات الكبيرة بتوزيعها على الفلاحين أو اقامة التعاونيات أو الملكيات الجماعية حسب ظروف كل بلد ومستوى التقدم التكنيكي فى الانتاج الزراعى .

ثالثا يجب تخطيط الانتاج وتوزيع الناتج ويمتد التخطيط من القطاع الاشتراكى الى القطاعات الاخرى ويجب ان يتم السيطرة على التجارة الخارجية كجزء جوهري من عملية التخطيط .

رابعا تهدف الخطة الى زيادة مجموع القوى الانتاجية بأسرع مايمكن الى الاستخدام الكامل لكافة الموارد المادية والبشرية فى البلاد من أجل رفع المستوى المادى والحضارى للشعب .

خامسا يكون توزيع الناتج القومي بعد اقتطاع نصيب الاستثمارات الجديدة على مجموع الشعب حسب الشعار « لكل حسب عمله » .

وليس يخفى ان أحداث تلك التغيرات الاقتصادية يتبع ويصاحب تغيرات في الهيكل الفوقى للمجتمع من شكل الدولة وتنظيمها السياسى والاسس التى تحكم سياستها فكل نظام اجتماعى تحدد أسسه علاقات الانتاج القائمة فيه . غير ان تلك تتبعها علاقات اجتماعية أخرى تشكل الهيكل الفوقى للنظام الاجتماعى والسؤال هو هل تحكم على النظام الاجتماعى بدراسة الهيكل الفوقى أو الاساس الاقتصادى القائم عليه هذا الهيكل الفوقى .

من المؤكد ان تغير علاقات الانتاج يكون نتيجة لتحول ثورى في الهيكل الفوقى للمجتمع في الدولة في السلطة الطبقية المسيطرة على المجتمع . ان ذلك يكون تعبيرا عن التناقض بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج ، عن عجز الطبقة الحاكمة عن ان تحتفظ بسيطرتها على المجتمع وأن الطبقة القائدة للثورة قد تعاضمت قوتها الى الحد الذى يمكنها ان تسيطر على السلطة .

ان ذلك يعطى امكانية التحول في علاقات الانتاج . اما الحكم على النظام الاجتماعى القائم فيمكن بدراسة علاقات الانتاج الجديدة بدراسة علاقات الملكية وكافة العلاقات المميزة لاسلوب انتاج بذاته اما دراسة السلطة القائمة وكل الامكانيات الاخرى فلا يغنى عن دراسة علاقات الانتاج في الواقع نفسه .

ان دراسة التجارب الثورية في البلاد التى تحقق مثل ذلك التحول الثورى يعطينا قرائن تساعد على كشف الواقع بمعنى ان أى دراسة للهيكل الفوقى للمجتمع انما هى دراسة للقرائن أو الشروط التى أثبتت تجارب سابقة ضرورة توفرها في هذه التجارب لكن امكانية الحكم على النظام الاشتراكى نفسه لا تكون بدراسة هذه القرائن بل بدراسة علاقات الانتاج في الواقع الحى .

وبمعنى أدق فان أى شروط تقدم لامكانية حدوث تحول اشتراكى انما هى دراسة في الهيكل الفوقى وايا كانت الصفات التى تضيفها على الاشتراكية بالنسبة للمفاهيم الايديولوجية أو شكل السلطة أو الموقف من الاسرة الطبقية ... الخ . فان الاشتراكية هى أولا وقبل كل شئ موقف من الاستغلال من ملكية ادوات الانتاج هى اسلوب للانتاج تحدده علاقات انتاجية ويتم فيه الانتاج لمصلحة الطبقة العاملة وكافة الطبقات الكادحة .

التحول الاشتراكي والثورة الوطنية

ان مفهومنا عن التحول الاجتماعى كامتداد للمعركة الوطنية كجزء لايتجزأ منها انما يتبع من الطابع الجديد للمعركة ضد الاستعمار تلك المعركة التى لايمكن أن تحقق نتائجها بصورة نهائية حاسمة مالم تكتسب الثورة الاجتماعية مضمونا اجتماعيا ليست نتيجته مجتمع رأسمالى بل مضمونها اشتراكيا . ولقد تعرضنا فيما سبق للمصاعب التى تواجه عملية الاستقلال الاقتصادى تلك المصاعب التى تنتج عن الهيكل الاقتصادى فى بلد شبه مستعمر الناتجة عن اعتماده على الاقتصاد الزراعى المتخلف وضعف انتاجية العمل والقيود التى وضعها الاستعمار بتحكم رؤوس أمواله فى تطور الاقتصاد الوطنى ثم نهبه عن طريق التجارة غير المتكافئة وأخيرا تعذر امكانية اقامة اقتصاد وطنى عن الاستعمار اذا كان هذا الاقتصاد يسير على أسس رأسمالية وان استمرار علاقات الانتاج الرأسمالية انما يمثل معوقا أساسيا لامكانية تحقيق الاستقلال الاقتصادى ونتيجة لذلك ما ينشأ من أشكال جديدة لعلاقات الانتاج ذات طابع انتقالى تميل أكثر فأكثر الى احلال علاقات اندماج اشتراكية ثم تأثير ذلك كله على جهاز السلطة وقيادة الثورة وشكل الدولة .

ويحسن هنا أن نتتبع الخطوات التى تمت فى مجال التحول الاقتصادى وعلاقة ذلك بحركة التحرر الوطنى . ففي سنة ٥٦ قامت البنوك الأجنبية فى مصر بكف يدها عن اجراءات التمويل المعتادة سواء فى ذلك محصول القطن أو التمويل الصناعى والتجارى كما قامت بعض هذه البنوك بالتلاعب فى أرصدة البلاد الأجنبية وتجاريتها الخارجية حتى تستنزف ما تبقى من الارصدة النقدية بعد التجمد فتضر بتجاريتها الخارجية ضرا بليغا وامتنعت الدول الاستعمارية عن توريد سلع رئيسية للاستهلاك والانتاج وأوعزت الى الدول الغربية الأخرى بعرقلة تجارتنا كما عمدت توكيلات وفروع هيئات التأمين البريطانية والفرنسية بعد تأمين قناة السويس الى استبعاد التأمين على خطر الاضطرابات من وثائق التأمين المختلفة بمصر وشرعت ترفع الاسعار للتأمين البحرى وتأمين خطر الحرب ورفضت بعضها تأمين الشحنات والبواخر التى تمر بقناة السويس أو ترسو فى موانئ مصرية . وفى أول نوفمبر صدرت قرارات الحراسة على أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين ثم صدر فى بداية سنة ٥٧ قرارات التمصر لاهم المؤسسات البريطانية والفرنسية ان ادراك أهمية قرارات التأمين التى صدرت بعد العدوان يتأتى عندما نلاحظ ان البنوك الأجنبية

التي لم يكن رأسمالها يزيد عن ٢٥ مليون جنيه كانت تتحكم في نحو ١٠٠ مليون جنيه في نهاية ٥٨ من جملة الودائع التي تقل عن ٢٠٠ مليون جنيه أي ما يزيد عن النصف . وكان نصيبها من الكمبيالات المخصومة نحو ٧٦ مليون جنيه من ١٥٨ مليون جنيه أي حوالي ٤٨٪ أما شركات التأمين الأجنبية وعددها ١٢١ من ١٣٥ شركة تأمين في مصر كانت تمتلك أصولا قيمتها ٢٠ مليون جنيه من مجموع أصول شركات التأمين في مصر وقدرها ٣٨ مليون جنيه .

وبالتالي فإن الحكومة في عملية التأمين التي تلت العدوان الثلاثي سيطرت سيطرة مباشرة على نصف امكانيات الائتمان في مصر وماتبع ذلك من زيادة قدرتها على التمويل والتحكم في الاقتصاد المصري عامة . هذا بخلاف الشركات الصناعية والتجارية التي امتلكها القطاع العام ونشأت على أساسه المؤسسة الاقتصادية .

ان أهمية التمويل في بناء الاقتصاد الوطنى لانتشأ فقط من عجز هذا الاقتصاد المتخلف عن تحقيق معدل عال من الادخار ذلك المعدل الذى لم يتجاوز في المتوسط ٨٪ سنويا من الدخل القومى في الفترة السابقة على الثورة في حين ان استثمار ٥٪ سنويا هو الحد الأدنى للاحتفاظ بمستوى دخل الفرد من الهبوط . بل ان حركة التمويل تنأتى من أن الاستثمار في المشروعات الحيوية كالصناعة الثقيلة التي بدونها لا يمكن أن يقام اقتصاد وطنى مستقل عن الاستعمار تلك المشاريع لاتعطى معدلات عالية من الربح كذلك التي تتحقق في مجالات أخرى كالعقارات والتجارة والصناعات الاستهلاكية الخفيفة .

ولقد بدأت حكومة الثورة منذ أيامها الاولى في القيام بالمشاريع الهامة التي تخلى عنها رأس المال الخاص كمشروع الحديد والصلب والسماح . الخ وقد وضعت وزارة الصناعة خطة على أساس مضاعفة الدخل القومى في مدى عشرين عاما وعلى أساس توسيع قطاعات الصناعة بنسبة ١٢٪ سنويا . وعلى أساس ان التوسع الصناعى سيساعد تلقائيا على توسيع القطاعات الأخرى وقد علق البنك الاهلى (١٩٥٧/٣) وهو في ذلك يتكشف الامكانيات العملية لتحقيق معدل عال من الادخار والاستثمار في ظل علاقات الانتاج القائمة في ذلك الوقت .

« يجب أن نتناولها (أى الخطة) بكل عناية وحذر لأنها لاتبدو أن تكون خطة بغير موارد » ، « ويمكننا بعد هذا أن نذكر ما يحتاج اليه المشروع ويقدر بنحو ٢٢٠٨ مليون جنيه منها ٩٨ مليون بالعملة المحلية و ١٢٢٨ مليون جنيه من العملات الأجنبية ومن هذا انفاق نحو ٢٣ مليون جنيه سنويا في المتوسط أى ما يفوق عن مجمل الادخار القومى الذى تعتمد عليه مشروعات مهمة كثيرة كالمواصلات والتنمية الزراعية (بما في ذلك استصلاح الاراضى فضلا عما تمتصه صناعة البناء وبهذا لا يعتبر

مشروع السنوات الخمس الصناعى خطة خمسية ولا يمكن تنفيذه الا عندما تظهر الخطة العامة وهى وشبكة الظهور وتبين موارد التمويل ، واذا كانت خبرة رجال التخطيط وجهدهم تضيق هباء فى بعض البلاد فما احوجنا الى الحرص عليها فى مصر لندرتها .

ان الموقف من تدخل الحكومة كان يتضح عندما نلاحظ انه حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو لم يكن البنك الصناعى يساهم الا فى مؤسسة واحدة بمقدار (١٥٠) ألف جنيه .

اما دخل الحكومة من الصناعة فلم يكن يزيد عن خمسة ملايين جنيه منها ما يزيد عن ٣ مليون جنيه من استغلال محطة انارة مدينة القاهرة ولم تكن تقوم بأى نشاط صناعى حقيقى الا فى ادارة معمل تكرير البترول فى السويس ومنجم السكرى للذهب اما الباقى فكان اتاوات وتراخيص ... الخ .

ولقد كان الموقف من التصنيع يتضح من نشرة البنك الاهلى ١٩٥٤/٤ انه من الطبيعى لبلد - زراعى أن يركز جهوده الرئيسية فى تحسين الانتاج الزراعى طالما كانت رفاهيته متوقفة على هذا الانتاج .. والواقع أن المشروعات ذات الطابع الصناعى البحت مثل مصنع الحديد والصلب تقل فى أهميتها عن المشروعات الزراعية والمشروعات الحيوية الأخرى .. » وازاء الموقف من التصنيع الذى كانت تتخذه الرأسمالية المصرية لم يكن أمام الثورة الا أن تدخل بنفسها فى هذا المجال فبجانب مشروعات تقوية قطاعات تدعيم الهيكل الصناعى من محطات قوى وطرق وخدمات أخرى ارتفعت ارسدة المشروعات التى يقرها مجلس الانتاج القومى من ٣١٠.٠٠٠ جنيه سنة ٥٢/٥٣ الى ٧١٠.٠٠٠ جنيه سنة ٥٤/٥٣ الى ٩٠٢.٣٥٠.٠٠٠ جنيه سنة ٥٥/٥٤ ، ١٦٦.٠٠٠ ر.ه سنة ٥٥/٥٤ بخلاف اعتمادات أخرى تبلغ ٣٥٥ مليون جنيه سنة ٥٤/٥٣ يصرف منها تحت اشراف مجلس الانتاج منها ٨٠ مليون لكهرباء خزان أسوان و ٣٨٨ مشروع محطة شمال القاهرة ... الخ . وفى سنة ٥٤ و ٥٥ (٢٣٠ جنيه) وساهم المجلس بمليون جنيه فى شركة الحديد والصلب .

والواقع أنه ازاء الموقف المتقاعس من الرأسمالية حيال واجبات بناء صناعة وطنية لتدعيم الاقتصاد الوطنى كان يجب على حكومة الثورة العمل فى عدة اتجاهات .

اولا تحطيم السيطرة الاستعمارية على مصادر التمويل والائتمان وضرب القطاعات التى يسيطر عليها رأس المال الاستعمارى .

ثانيا التحكم فى مصادر التمويل عموما من أجل توجيه الاستثمارات فى اتجاه التصنيع .

ثالثا حشد أكبر قدر من المدخرات القومية لاستخدامها في تقوية الاقتصاد الوطنى وتحطيم السيطرة الاستعمارية وبناء هيكل صناعى قوى .

ومنذ عام ٥٢ قام مجلس الانتاج القومى وتبع ذلك قيام المشاريع التى تكون حجر الاساس فى قطاع الدولة وفى سنة ٥٥ بدأت نواة جهاز التخطيط وفى سنة ٥٨ صدر القانون ٣٤٤ بالحد من صناعة البناء وفى سنة ٥٧ صدر قانون تنظيم البنوك وهذا القانون بجانب ما نص عليه من تسجيل البنوك لدى البنك المركزى والحد الأدنى لرأس المال ومراقبة الحسابات والتقارير الدورية . . . الخ فانه نص على منع الاندماج الا باذن وتقول النشرة للبنك الاهلى (٥٧٢) واضح ان القانون يأخذ بجميع وسائل الرقابة المعروفة ويحظر امتلاك أسهم الشركات المساهمة بما يزيد قيمته عن ٢٥٪ من رأس المال المدفوع للشركة المساهمة ويشترط الا تتجاوز القيمة الاسمية للاسهم التى يملكها البنك فى هذه الشركات رأس المال المدفوع واحتياطياته وفى اعتقادنا أن وضع حد أقصى للقروض وتحديد أنواع الاستثمارات يفرض قيودا كبيرة على البنوك التجارية « ان فرض حد أقصى فيه حد من نشاط البنوك » .

وتبدو أهمية القانون فى الحد من استثمارات البنوك ليس فقط فى الحد من اتساع سيطرة الاحتكارات على اقتصادنا بل يتضح أيضا عندما نلاحظ أن السبب الذى أبدى لتأميم بنك مصر سنة ٦٠ كان سيطرته على عدد كبير من الشركات بحيث كانت عملية تخليه عن القدر الكبير من الاسهم التى يجب أن تباع فى البورصة تنفيذا لاحكام هذا القانون كفيل باحداث رجة خطيرة فى سوق الاوراق المالية .

وفى سنة ١٩٥٨ أيضا صدر قانون التنظيم الصناعى وهو قانون يجعل نمو الصناعة خاضعا تماما للدولة سواء فى اتجاه الاستثمار أو حجم ونوع الصناعة وقدرتها الانتاجية وأسعار منتجاتها بل حتى مكان انشائها .

والحق أنه حتى سنة ٥٨ كان جهاز الدولة متحركا الى حد كبير فى كل فروع النشاط الاقتصادى والتحكم الذى يشمل كل شىء دون تكوين رأس المال نفسه . ولكن مهما كان تحكم الحكومة فى اتجاه حركة رأس المال الناتج من شمول القوانين لكافة مجالات الاقتصاد فان ذلك فى حد ذاته لم يكن يمكنها من زيادة معدلات الادخار والاستثمار اللازمة للنمو الاقتصادى .

وفى بداية سنة ٥٩ صدر قانون الحد من الارباح الموزعة على اسهم الشركات بحد أقصى ١٠٪ من رأس المال على أن يكون معدل الزيادة فى الربح لا يتجاوز ١٠٪ . ولقد كانت استجابة الراسماليين سريعة وحاسمة بحيث يمكن أن يقال أنه حدثت حركة تمرد فى البورصة وكانت نتيجة ذلك

رفع كلا النسبتين الى ٣٠٪ مما يعتبر الغاء للقانون في التطبيق . ثم كان تأميم بنك مصر والبنك الاهلى سنة ٥٩ واهم مصانع الادوية واهم شركات النقل البرى .

وفي الحقيقة أن هذه الحركة كانت تعبر بصورة مبدئية أنه لم يعد من الممكن المحافظة على شكل الملكية الرأسمالية لركائز الاقتصاد المصرى اذا كان من المرغوب حقا أن تمول خطة التنمية التى بدأ وضعها سنة ٥٨ على أن تنفذ ابتداء من سنة ٦٠ .

ولقد تبين فى التطبيق أن سياسة توجيه رأس المال أو محاصرته غير مجدية مالم تكن مصحوبة بسياسة تصفية لاهم الركائز الاساسية لرأس المال الكبير . ولقد كان بنك مصر يسيطر على ما يقرب من ٣٠٪ من أعمال البنوك فى مصر وكانت شركات الغزل والنسيج التى يسيطر عليها البنك ويمتلك الجزء الاكبر من رأسمالها تستهلك ٤٠٪ من القطن المصنع فى مصر وتنتج ٧٧٪ من الاقمشة وكان رأس مالها الاسمى ١٥ مليون جنيه أما أصول ميزانياتها فكانت ١٢٢ مليون جنيه منها ٧٠ مليون أصول ثابتة . وعند صدور القانون بإنشاء مؤسسة مصر التابعة للقطاع العام كان مجموع الاموال الموظفة والمستثمرة فى بنك مصر وشركاته عام ١٩٥٩ أكثر من ٢٥ مليون جنيه . وبعد ضرب بنك مصر لم يكن من المستغرب أن تصدر قوانين يوليو سنة ٦١ الثورية التى صفت الركائز الاساسية للنظام الرأسمالى فى مصر .

ولقد شملت قوانين التأميم الكلى أو الجزئى ٨٠٪ من قطاع رأس المال المنظم فى شركات مساهمة أو توصية الاسهم أو محدودة وصار القطاع الصناعى التابع للمؤسسة العامة للتصنيع يشمل ١٧٠ شركة رؤوس أموالها المدفوعة ٢١٨ جنيه .

وفي نفس الوقت صدرت القوانين ١٢٧ و ١٣٢ لسنة ٦١ بتعديل قوانين الاصلاح الخاصة بالحد الاعلى للملكية والحيازة وقانون ١٢٨ لسنة ٦٠ بتخفيض ما يتبقى من اقساط على المنتقمين الى النصف والقانون ١١٢ لسنة ٦١ بإشراك المواطنين والعمال فى الارباح و ١١٤ لسنة ٦١ بالا يزيد عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ٧ والقانون ١١٣ لسنة ٦١ بالحد الاقصى للمكافآت والمرتبات و ١٢٣ لسنة ٦١ يجعل الحد الاعلى لساعات العمل ٤٢ ساعة فى الاسبوع ، ١٢٥ لسنة ٦١ يقصر العمل لكل فرد على وظيفة واحدة ، ١١٥ لسنة ٦١ بتعديل الضرائب على الايراد و ١٢٩ لسنة ٦١ بفرض ضرائب تصاعدية على العقارات ثم القرارات الجمهورية ١٢٠٣ لسنة ٦١ يقصر المقاولات الحكومية على شركات القطاع العام ، ١٠٨٥ لسنة ٦١ يقصر الاستيراد على الشركات الحكومية .

وباستيلاء الحكومة بالتأميم على عصب الانتاج أصبح من السهل محاصرة باقى فروع الانتاج الرأسمالى فمن اجراءات الحراسة على الرأسماليين الكبار أو تأميم عديد من الشركات الأخرى أو وضعها تحت الحراسة عند حدوث أى تلاعب أو تعطيل للانتاج .

وتبع ذلك اجراءات أغسطس لسنة ٦٣ التى شملت بالتأميم ما يكاد يشمل باقى قطاعات رأس المال وليس فقط الركائز الأساسية فيه مع شمولها أيضا على تكملة تأميم أغلب الشركات التى أممت جزئيا بالقانون ١١٨ و ١١٩ لسنة ٦١ .

وأخيرا قصر صرف سندات التأميم فى حدود ١٥ ألف جنيه لمن شملتهم قرارات التأميم مما يعنى مصادرة باقى ثرواتهم وليس أدل على خطورة هذا القرار وعنفه من أن التأمينات شملت بالقانون رقم ١١٧ لسنة ٦١ الخاص بالاسهم التى تزيد عن ١٠ آلاف جنيه أسهما قيمته ٦٥٥ مليون جنيه تبلغ نسبة المساهمين الذين يملكون أكثر من ١٠٠ ألف جنيه ٩٠٪ من مجموع المساهمين البالغين ١١٤٥ يملكون ٦١٪ من قيمة الاسهم ويتراوح ما يملكه المساهم بين ١٤ ألف جنيه لدى ٥٤٤ مساهما و ٤٤٣ ألف جنيه لدى ٢٣ مساهم . أما قيمة ما شملته قوانين ١١٨ و ١١٩ فهى ٦٧ و ١٥ مليون جنيه .

وإذا درسنا الاجراءات التى اتخذت فى مجال النقل البرى (تأميم الشركات الكبرى كلها وشركات الامتياز) وفى النقل المائى والبحرى (تأميم كل الشركات) وفى مجال التجارة يقصر ١٠٠٪ من الاستيراد ٨٠٪ من التصدير مع الشركات القطاع العام) ثم ما فتح من مجتمعات تعاونية أو مملوكة للدولة وقصر التعامل فى عديد من السلع الهامة والتموينية أو اللازمة للانتاج الزراعى على وزارة التموين وبنك التسليف الزراعى ثم ادخال التعامل فى القطن فى كل خطواته من الحقل حتى التصدير والتصنيع فى نطاق القطاع العام (المحالج ، التجارة الداخلية فى تعاونيات التصدير لشركات ملك الدولة ..) وحتى تنشيط ادخال الحرفيين فى تعاونيات انتاجية . من كل ذلك يتضح لنا الاسلوب التدريجى حقا لكن المخطط لاحداث التحول الاشتراكى فى اقتصادنا .

فلم تقتصر تلك الخطوات على الركائز الأساسية للاقتصاد (التموين والتجارة الخارجية الكبيرة) بل شملت حتى أضال فروع النشاط الاقتصادى . فإذا كان التأخير فى الزراعة بصورة أساسية أو فى التجارة الداخلية التجزئة أو حتى الجملة فان ذلك راجع الى طبيعة هذين القطاعين .

أما فى الزراعة فان الخطة لحصار أغنياء ومتوسطى ملاك الارض أو بصورة أخرى حصار الرأسماليين الزراعيين فذلك بحرمانهم من أى نشاط اقتصادى خارج حدود فلاحه الارض .

فقد حرم التعامل في السماد والبذور والمبيدات وعديد من السلع اللازمة للانتاج الزراعى الا عن طريق التعاونيات وقصر بيع القطن والسمسم وعديد من المحاصيل على التسويق التعاونى ابتداء من بعض المحافظات حتى يشمل كل انحاء الجمهورية واتخذت في بعض المحافظات اجراءات للاستيلاء على ماكينات الري . . الخ واذا أمكن حصار الراسمالين الزراعيين بهذه الطريقة فانه من الممكن وقتها الابتداء بتطبيق الزراعة التعاونية خاصة ان مشروع جميع الحيازات كاد ان ينتهى تطبيقه في كل البلاد بعد ان كان قاصرا على مناطق الاصلاح الزراعى .

ولقد كان السائد لمدة طويلة هو الاتجاه الى توزيع الارض بهدف توسيع قاعدة الملكية الزراعية وتحويل الاجراء الى ملاك غير ان المشكلة الزراعية لم تحل وان التخوف من تطبيق شعار المزرعة التعاونية او الجماعية ومزارع الدولة انما ناجم من الظروف الخاصة بالارض الزراعية في مصر من ضيق الرقعة وكثافة السكان في الريف غير أنه وان كان التحول الاشتراكي في الريف لم يبدأ بعد فمن المؤكد أن المشكلة تتضح .

التحول الاشتراكي

نريد أن نلاحظ القسّمات الأساسية للتحول الاشتراكي في البلاد التي سبقتنا كالاتحاد السوفيتي والصين وليس المطلوب هو دراسة التنظيم السياسي في تلك البلاد ولا الظروف الخاصة بتوازن القوى الطبقيّة فإن كل تلك العوامل قد تأثرت بالظروف الخاصة بكل بلد وتطورها التاريخي ويمدّى اتساع الثورة الاشتراكية في العالم . وكما أن الثورة البورجوازية اتخذت أشكالا متعددة من بلد الى بلد في سرعتها أو عنفها فإن الثورة الاشتراكية اتخذت هي الاخرى قسّمات خاصة من بلد الى بلد في كل حقبة تاريخية غير أن التحول الاشتراكي يتضح أساسا في التحولات الاقتصادية في اقتصاد كل بلد .

وإذا كان التحول الاشتراكي يعنى ملكية الشعب لوسائل الانتاج الرئيسية وذلك يخلق قطاعا اشتراكيا يقود الاقتصاد القومي مع سيطرة الدولة على التجارة الخارجية والتمويل والنقل ثم السير في تحويل فروع الانتاج الاخرى من رأسمالية الدولة ورأسمالية الافراد وحرفيين وكافة فروع الانتاج السلمي البسيط الى أشكال اشتراكية سواء بملكية الدولة لوسائل الانتاج جميعا أو ايجاد أشكال من التعاونيات والمملكيّات الجماعية على حسب الظروف .

وإذا كان هذا هو مايعنيه التحول الاشتراكي فإن دراسة هذا التحول من هذه الزاوية في البلاد التي سبقتنا في التحول الاشتراكي يلقي أضواء ذات فائدة كبيرة على دراستنا للتحول الاشتراكي في بلادنا ويعطينا مفهوما أكثر وضوحا لذلك التحول الاشتراكي ونوع علاقات الانتاج التي تحكم اقتصادنا ومدى اتساعها .

وفي الصين ابتداء التحول الاشتراكي في الصناعة بوصفها أهم اقسام الاقتصاد القومي الذي يقود القطاع الاشتراكي الناتج عنها في باقى فروع الاقتصاد القومي .

وبالاستيلاء على رأس المال البيروقراطي وهو يمثل المؤسسات اليابانية والامانية والايطالية التي كان قد استولى عليها الكومنتانج وتشمل أكبر البنوك وكل السكك الحديدية تقريبا ومعظم صناعات الحديد

والصلب واقسام اساسية من الصناعات الثقيلة الاخرى وبعض قطاعات من الصناعات الخفيفة وبذلك تكون قطاع اشتراكي . وقد ارتفعت قيم الانتاج الصناعى المملوك للدولة من ٢٦٣٪ من القيمة الكلية للانتاج الصناعى سنة ٤٩ الى ٤١٥٪ سنة ٥٢ الى ٥١٣٪ سنة ٥٥ وبجانب القطاع الاشتراكي كان يوجد قطاع راسمالى خاص اتخذت الخطوات لتحويله الى راسمالية دولة .

وقد كانت سياسة الدولة الصينية من الناحية الاقتصادية بالنسبة للصناعة والتجارة الراسمالية هى سياسة الاستخدام والتقييد والتحويل وطبقا لهذه السياسة اقيم حلف اقتصادى مع البرجوازية الوطنية كان قطاع الدولة يمارس فيه قيادته على القطاع الراسمالى وبذلك وجدت اشكال متعددة من راسمالية الدولة اى الراسمالية التى تكون تحت قيادة الدولة البروليتارية وكما قال لينين « تلك التى سنكون قادرين على تقييدها والتى سنكون قادرين على تحديد حدودها » .

ومن خلال اشكال مختلفة من راسمالية الدولة ثم تحول الملكية الفردية القائمة فى النظام الراسمالى الى نظام من الملكية الاشتراكية بواسطة مجموع الشعب .

ان الدولة تتحكم منذ ١٩٥٢ فى المواد الخام وفى مبيعات الصناعة وبذلك ارتفعت الراسمالية الى مدار راسمالية الدولة وقد اتخذت راسمالية الدولة شكل الادارة المشتركة ومساهمة الدولة فى رأس المال ثم تعويض الراسمالين بنسبة من ربح المؤسسة ثم اتخذت شكل دفع نسبة ثابتة من استثماراتهم لمدة معينة .

ولم تكن تلك التعويضات ضئيلة بحال من الاحوال فقد بلغت ارباح الراسمالين الصافية « غير محسوب فيها الضرائب والاستثمارات فى شنغهاى على سبيل المثال فى الفترة من سنة ١٩٥٠ الى ١٩٥٥ حوالى ٤٠ مليون يوان كما انهم حصلوا بعد ذلك على ما بين ٦٠ ، ٧٠ مليون يوان سنويا على استثماراتهم وبذلك امكن التخلص من الملكية الراسمالية رغم ارتفاع هذا الثمن . وفى سنة ٥٦ كان ٩٩٪ من المنشآت الصناعية الخاصة تحت ادارة مشتركة من الدولة والراسمالين وفى ذلك الوقت كانت القضية الاساسية هى اشتراك العمال والمستخدمين فى الصناعة والتجارة فى ادارة المؤسسات .

اما فى التمويل والائتمان فقد حولت الحكومة الصينية كل البنوك الخاصة الى بنوك مشتركة (عامة خاصة) موحدة تحت قيادة بنوك الدولة كما ركزت فى يد الدولة كل الائتمان المصرفى وأعمال التأمين وكل معاملات الذهب والنقد الاجنبى .

وفي التجارة اقامت حكومة الصين نظاما يضمن الاشراف على التجارة الخارجية والتبادلات الخارجية وسيطرته على تجارة الجملة الداخلية وخلقت نظاما تعاونيا وقد سيطرت على تجارة الخامات الصناعية وبالتأميم التدريجي لتجارة الجملة دعمت المركز التبادلي للتجارة الاشتراكية في الدولة .

وفي سنة ٥٦ كان ٦٨٪ من محلات التجارة يعمل بهذا ٧٤٪ من المستخدمين تحت ادارة مشتركة من الدولة ورأس المال الخاص وفي مجال الحرفيين ادخلتهم تدريجيا في التعاونيات الحرفية او مشاريع تشارك فيها الدولة وفي عام ١٩٥٥ كان ٢٩٪ من الحرفيين في تعاونيات .

اما في الزراعة فقد ادخل عام ١٩٥٢ نظام التعاونيات الانتاجية الزراعية شبه الاشتراكية وهو نوع بدائي من التعاونيات يتميز بتجميع الاراضي تحت ادارة موحدة مع الابقاء على ملكية الارض وادوات الانتاج الاخرى مملوكة ملكية خاصة .

وفي اول الامر منع الفلاحون المتيسرون من الاشتراك في التعاونيات وفي سنة ٥٣ خططت الدولة شراء وتوريد الحبوب وحددت اسعارها وفي اقل من ٥ سنوات بدا اصلاح الزراعي انجاز التحول الاشتراكي في الزراعة بتنظيم ١١٠ مليون فدان اي ٩١٪ من ١٢٠ مليون فدان في مليون جمعية من احجام مختلفة ومستويات مختلفة اي انواع من التعاونيات تتراوح بين التجميع المشار اليه الى ان تصل التعاونيات الى الفناء الملكية الفردية للارض وادوات الانتاج الاخرى وتوزيع عائد العمل على اساس العمل فقط .

من هذا يتضح انه بعد استيلاء الطبقة العاملة وحلفاؤها على السلطة لم يتحول الاقتصاد الصيني بصورة فجائية الى اقتصاد اشتراكي . بل ان التحول بدا بقطاع اشتراكي في الصناعة يقود باقى الاقتصاد القومي ووجدت منه اشكال جديدة من الانتاج اتخذت شكل راسمالية الدولة وراسمالية خاصة وانتاج سلعي بسيط وفي بعض الاحيان اقتصادي بدائي .

وظل الاقتصاد الصيني عدة سنين طويلة في مراحل انتقالية تتراوح فيها علاقات انتاج من انواع مختلفة متعددة حتى تم التحول الاشتراكي بصورة تكاد تكون تامة سواء في الصناعة بملكية الدولة او بالتعاونيات الانتاجية او في الزراعة بتعاونيات الانتاج سواء المتقدم منها او المتخلف . كذلك تم التحول في كافة فروع الانتاج الاخرى التجارة والنقل . وقد تمت عملية التحول الاشتراكي بصورة مشابهة في الاتحاد السوفيتي .

وقد حل لينين علاقات الانتاج في فترة « النب » السياسية الاقتصادية الجديدة . وبين كيف انه يوجد قطاع اشتراكي تحكمه علاقات انتاج اشتراكية ويوجد في نفس الوقت قطاع رأسمالية الدولة في حلف يقوده القطاع الاشتراكي في الانتاج ومن ناحية أخرى يوجد قطاع انتاج سلمي بسيط من المزارعين الذين لاتضمهم تعاونيات انتاجية او حرفيين وانتاج بدائي متخلف . وقد ظل الاتحاد السوفيتي حتى بداية الثلاثينيات دون تصفية نهائية لاغنياء الريف .

ان ذلك يبين ان التحول الاشتراكي لا يتم بمجرد استيلاء الطبقة العاملة على السلطة انما يعتبر استيلاء الطبقة العاملة على السلطة ضرورة لامكانية هذا التحول في هذه البلاد .

ثانيا ان في مرحلة التحول توجد قطاعات اقتصادية مختلفة ذات علاقات انتاج متباينة .

ثالثا انه حتى في القطاع الاشتراكي فانه توجد مستويات متعددة من علاقات الانتاج الاشتراكي تبدأ بملكية الدولة وتنتهي بالتعاونيات الزراعية من النوع المتخلف .

علاقات الانتاج

ان دراسة علاقات الانتاج فى مجتمعنا فى تلك الظروف التى تتحول فيها الثورة الوطنية الى ثورة اشتراكية او بالاحرى تكتسب الثورة مضمونا اجتماعيا اشتراكيا . تلك الدراسة تتسم بالتعقيد بقدر ما يتسم مسار الثورة وهى تعبر بنفس القدر عن الطابع الانتقالى للثورة ذلك الطابع الذى لايعتبر سمة قاصرة فى الثورة مرحلة تتحول فيها الثورة الى ثورة اشتراكية بل هى سمة ذلك التحول الذى هو الثورة نفسها . فان الثورة الوطنية فى مصر وفى ظروفنا محليا وغالبا اليوم ليست ثورة من النوع القديم تتحول الى ثورة اشتراكية بل هى ثورة من نوع جديد تكتسب طابعا اجتماعيا متغيرا من اول قيامها . وتنتهى بمضمون اجتماعى هو الاشتراكية . ان الطابع الانتقالى فى مسار الثورة بطولها كلها هو سمة لازمة بدونها لايمكن ان تنجز حتى الواجبات الوطنية فحسب .

غير انه على تعقد تلك الدراسة فانه يجب ان نتفق منذ البداية على ان علاقات الانتاج التى تحكم اى مجتمع هى علاقات تعنى فى جوهرها ملكية وسائل الانتاج . فبحسب نوع تلك الملكية يتحدد طابع الانتاج ونوع الاستغلال الذى يمارس فى المجتمع والطبقات المستغلة والطبقات الواقع عليها الاستغلال .

بالطبع تتحكم فى اى مجتمع قوانين انتاج متعددة اخرى غير ان علاقات الانتاج هى فى جوهرها علاقات ملكية .

والنقطة الثانية انه على الرغم من ان الطريق الخاص بمصر لانجاز التحول الاشتراكى يتميز بخصائص متعددة ينفرد بها غير ان هذا التحول فى مصر مثله مثل نظيره فى المجتمعات الاخرى التى سبقتنا فى التحول الاشتراكى هو فى جوهره موقف من الاستغلال بالمفهوم العلمى ، موقف من الملكية المنفردة لادوات الانتاج هو تحول هذه الملكية الى مجموع الشعب .

منذ بدايات ثورة ٢٣ يوليو اخذ قطاع الدولة فى الاقتصاد فى الاتساع وقد راينا كيف ان البرجوازية المصرية كانت عاجزة عن القيام بالمشروعات الانتاجية فى المجالات التى لايمكن بدونها ان يتحقق اى استقلال اقتصادى او الخروج من السيطرة الاستعمارية على اقتصادنا او التحرر من

العلاقات غير المتكافئة التي تربطنا بالسوق العالمى . وقد أخذت مشاريع الدولة تشكل المشاركة بين رأس المال الحكومى الذى كان يمثل القطاع الاساسى فى شركات جمعية كالحديد والصلب وكىما . وكانت مشروعات مجلس الانتاج بجانب مشروعات تدعيم الهيكل الاقتصادى كتنوليد الكهرباء والنقل ... الخ والتي كانت تقوم بها الحكومة بمفردها منذ زمن طويل فى مصر .

ولذلك كانت الفترة الاولى من ثورة ٢٣ يوليو تتسم باتساع قطاع الدولة فى الانتاج ذلك القطاع الذى كانت تحكمه علاقات رأسمالية والذى يمكن ان نسميه قطاع رأسمالية الدولة .

والحقيقة ان تسمية هذا القطاع الحكومى برأسمالية الدولة لايعتبر مجرد اعطاء اسم جديد لحقيقة قديمة . فمنذ زمن طويل منذ بداية ما نسميه بالاقتصاد المصرى الحديث فى العقود الاولى من القرن التاسع عشر كان يوجد قطاع رأسمالية دولة يتسع ويضيق مجال نشاطه حسب الاحوال ولكنه كان قطاعا موجود منذ فترة طويلة ويشمل أساسا قطاعات تدعيم الهيكل الاقتصادى تلك القطاعات التى غالبا ما توكل للدولة فى البلاد التى تكون الرأسمالية فيها نتيجة لتأخر نموها عاجزة عن القيام بها بصورة مضمونة او مريحة غير أنه منذ ثورة ٢٣ يوليو أخذ قطاع رأسمالية الدولة فى الاتساع فى مجالات لم يدخلها قبل ذلك ومع بروز مشكلة بناء اقتصاد وطنى تعظم دور رأسمالية الدولة وأخذ يتضح دورها فى حصار رأس المال الخاص . ان ذلك الحصار لم يتخذ فقط شكل استئثار الدولة بمصادر التمويل بل أيضا بدخولها فى مجالات تمثل فى المدى الطويل الركائز الأساسية للانتاج حتى ولو كانت فى بداية الامر مجرد مشايخ على اهميتها ليست مربحة بصورة تغرى الرأسمالية المصرية بالاستثمار فيها .

وقد أخذ قطاع رأسمالية الدولة دفعة قوية سنة ٥٧ بتأميم المؤسسات الاستعمارية بعد العدوان الثلاثى وأصبح قطاع رأسمالية الدولة منذ ذلك الوقت يقوم بدور مرموق فى الاقتصاد المصرى .

ومع بروز مشكلة بناء اقتصاد وطنى تعظم بصورة مطردة دور رأسمالية الدولة وأخذ القطاع يقوم أكثر فأكثر بدور المحرك الاساسى لعملية التنمية الاقتصادية ولم يكن من الممكن ان تقوم رأسمالية الدولة بهذا الدور المتعظم الا اذا حاصرت الرأسمال الفردى الذى كان تركه يعمل بحرية كفيلا بأن يحرف خطة التنمية ويستنزف قدرة الاقتصاد كله على الادخار والاستثمار . وبصدد قوانين التنظيم الصناعى وقوانين البناء ... الخ مع سيطرة الحكومة على البنوك وحتى قبل تأميم بنك مصر والبنك الاهلى ، بتحكمهما فى توجيه الاستثمارات حسب احتياجاتها .. كانت تتحكم حلقات هذا الحصار من الدولة والقطاع العام على رأس المال الفردى .

لكن في ظروف الاقتصاد المصري البالغة التعقيد الى حد بعيد يجب أن نتساءل من يحاصر من ؟

ففي نفس الوقت الذي كانت رأسمالية الدولة متمثلة في القطاع العام أساسا تحاصر الرأسمالية كان لايزال رأس المال الخاص قادرا ليس فقط على الحصول على كميات متزايدة من الأرباح وفائض القيمة بل كان رأس المال الخاص يستنزف أيضا جزء كبيرا من عائد القطاع العام .

وليس بعيدة التقديرات التي أعطيت لأرباح المقاولين التي اعتبرت مسئولة عن زيادة تكاليف مشاريع خطة التنمية بحوالى ٣٠٪

ان علاقات الانتاج فيما يلى سنة ٥٦ كانت تمر بمرحلة انتقالية من ناحية يوجد القطاع العام سواء المملوك ملكية تامة للدولة او بالمشاركة مع رأس المال الخاص الوطنى او الأجنبى فى البترول وديماج فى الحديد والصلب ، وكانت علاقات رأسمالية الدولة تتناول نواحى كثيرة من نشاط رأس المال الفردى بالقرارات والقوانين العديدة التى تحكم حركته وبسيطرة الدولة على مصادر التمويل والائتمان . وعلى الرغم من أنه لايمكن قبل يوليو سنة ٦١ ان نطلق على قطاع الدولة تسمية اشتراكية فانه من ناحية أخرى لايمكن ان يعتبر مجرد قطاع رأسمالية الدولة فى نطاق الرأسمالية فانه مع زيادة نفوذ هذا القطاع واتساع نشاطه وارتباطه بالمعركة ضد الاستعمار كان الاقتصاد المصرى بمجمله تهيمن عليه مجموعة علاقات رأسمالية دولة وينطلق فى طريق التطور غير الرأسمالى .

ان هذا الطريق ذى الطابع الانتقالى الذى يؤدى مع تطوره مع تطور الثورة الوطنية الى اكتساب تلك الثورة مضمونا اشتراكيا هو فى حقيقته أسلوب جديد للتحويل الاشتراكى فى بلادنا وهو بذلك تحكمه علاقات انتاج ليست رأسمالية صرفة وان لم تكن قد تحولت الى اشتراكية . ان العلاقات الانتقالية قبل يوليو ٦١ كانت تتميز من ناحية بأن القطاع العام (رأسمالية الدولة) لم يؤم بعد الركائز الأساسية للانتاج كما ان القطاع الخاص لايزال يستنزف القطاع العام .

ولكن من ناحية أخرى كان القطاع العام يحاصر الرأسمالية حصارا متزايدا الاحكام .

كل ذلك كان يجرى فى الوقت الذى كانت السلطة تمر بطور انتقالى يتزايد فيه الاتجاه اليسارى الى تصفية دور البرجوازية الوطنية فى قيادة التحالف الثورى الذى يقود الثورة وتثبيت حلف العمال والفلاحين وأيدولوجية وأسلوب عمل الطبقة العاملة على قيادة هذا الحلف الذى يتحول تدريجيا الى شكل ديمقراطية الشعب العامل .

ان تأميمات يوليو سنة ٦١ وما سبقها من تأميم بنك مصر والبنك الاهلى وبعض فروع الانتاج الاخرى كالتأمين الجزئى لصناعة الادوية وبعض قطاعات النقل . . . الخ هذه التأمينات وقد تمت قبل صدور الميثاق كانت تعبيرا عن انتقال جديد ولكنه حاسم في خط سير الثورة والحقيقة انه قبل دراسة هذه التأمينات وعلاقات الانتاج الناجمة عنها يجب أن نفرق تماما بين التأمينات التى قد تقوى الرأسمالية او على الاقل قد تحل لها بعض المشاكل والتى هى مرتبطة بشكل رأسمالية الدولة الاحتكارية كما فى حال الفحم فى انجلترا او السكك الحديدية فى فرنسا ، وبين التأمينات التى تضعف الرأسمالية ان لم تكن خطوة فى تصفيتها كما فى مصر .

فعندما تتناول التأمينات ليس فقط اجزاء من فروع الانتاج الجوهرية بل هى الركائز الاساسية بل وكذلك الاجزاء التى تعتبر اكثرها اربحية فى فروع الانتاج الذى يمتلكه رأس المال الخاص عند ذلك تكون قضية تصفية الرأسمالية هى موضع البحث . ان التناقضات بين فروع الانتاج التى تحكم كل منها علاقاته الخاصة يعتبر من اهم الاسباب التى تعجل بالتحول الاشتراكى فى بلادنا . . . وقد برزت هذه التناقضات بصورة واضحة بعد اتساع القطاع العام سنة ٥٥ وعلى الرغم من انه يجب ألا يعتبر هذا القطاع اشتراكيا أو محتويا على جزء اشتراكى فى ذلك الوقت فان وجود هذا القطاع فى تناقض متزايد مع القطاع الخاص كان اما أن يهدد مسار الثورة بالانتكاس أو يعجل بتصفية الركائز الاساسية للانتاج الرأسمالية بشكل يجعل مسألة التحول الاشتراكى هى مسألة الساعة .

وفى الواقع فان أغلب البلاد المستقلة حديثا والتى يوجد بها قطاع دولة فان هذا القطاع ليس سوى مجموعة من المؤسسات الحكومية وهو من صغر الحجم وضالة الوزن فى الحياة الاقتصادية لهذه البلاد بحيث لا يمكن أن يغير الشكل الاساسى لعلاقات الانتاج . غير أن اتساع هذا القطاع مباشرة باجراءات يوليو سنة ٦١ لا يمكن الا أن يعتبر تغييرات اساسيا فى علاقات الانتاج التى تحكم الاقتصاد المصرى .

وقد نشأ من ضربات يوليو سنة ٦١ اتساع مهول فى القطاع المملوك ملكية تامة للدولة ويشمل هذه الركائز الاساسية للانتاج فى الصناعة والتجارة والتمويل والنقل . . . الخ . كما أن قوانين يوليو سنة ٦١ دعمت الى حد كبير قطاع رأسمالية الدولة .

اما قوانين أغسطس سنة ٦٣ فقد حولت جزءا كبيرا من القطاع المملوك ملكية مشتركية بين الدولة ورأس المال الخاص الى ملكية تامة للدولة وفى الحقيقة فان هذه العملية لم تتم فقط فى أغسطس سنة ٦٣ بل قد شملت عديد من الاجراءات قبل أغسطس سنة ٦٣ . وبعد أن بلغ قطاع الدولة المملوك ملكية تامة هذا الاتساع بعد أن شمل التأمين الركائز الاساسية للانتاج الرأسمالى لا يمكن الا أن تؤكد أن هذا القطاع قد حول

بشكل حاسم علاقات الانتاج وصار في الواقع قطاعا اشتراكيا في الانتاج .
أن ملكية الدولة تحولت بهذه الاجراءات الى ملكية اشتراكية .

وقد صار قطاع الدولة المكون من القطاع الاشتراكي وقطاع رأسمالية الدولة وهو يشمل جميع ركائز الانتاج الهامة بل وأكثر من ذلك كثيرا من الفروع الأقل أهمية ذات الحجم الصغير قد صار هذا القطاع هو المهيمن على الاقتصاد المصري كله بقيادة القطاع الاشتراكي المملوك ملكية تامة للدولة والذي يشمل البنوك وشركات التأمين وكل فروع الصناعة الثقيلة وفروع تدعيم هيكل الانتاج وكثير من فروع الصناعة الأخرى والتجارة الخارجية .

وقد حاصر القطاع هذا بشكل حاسم الرأسمال الخاص وليس غريبا أن نرى شركات المقاولات تطلب دخول القطاع العام بعد قصر المقاولات الحكومية على الشركات الخاضعة للقطاع العام كما أن هذا الحصار يتسع حتى يشمل أجزاء مطردة الاتساع من التجارة الداخلية أيضا .

وشمل حصار قطاع الدولة في الاقتصاد سواء من بداية اتساعه حتى تحول الجزء القائد فيه الى قطاع اشتراكي شمل حصاره بصورة متزايدة الاحكام الرأسمالية في الريف . وقد ارتبط هذا بنشاط التعاونيات الزراعية سواء في مناطق الإصلاح أو خارجه .

وقد اتخذت رأسمالية الدولة في الريف شكل قصر التجارة في القطن على شركات القطاع العام وثم تأميم المحالج ثم قصر التسويق الداخلي على الجمعيات التعاونية في مناطق محدودة أولا ثم تتسع حتى تشمل جميع أنحاء الجمهورية وبجانب ذلك المحاصيل الأخرى كالبصل والسهم والفلو السوداني وتجارة الاسمدة وعديد من السلع الأخرى التي يعتمد عليها الانتاج الزراعي . ويرتبط برأسمالية الدولة في الريف الدور الجبار الذي يقوم بنك التسليف الزراعي وسياسته في دعم الجمعيات التعاونية . أن رأسمالية الدولة في الريف مرتبط بالتجميع الزراعي الذي شمل كل الأرض الزراعية الآن ويهيء الأرض للخطوة الأساسية في تحويل الريف الى ريف اشتراكي بقيام تعاونيات الانتاج الزراعي حتى ولو كانت من النوع الابتدائي الذي يوزع فيه العائد على أساس العمل والملكية .

ان التحول الاشتراكي في مصر وان كان لا يختلف جوهره عن التحول الاشتراكي في البلاد التي سبقتنا في طريق الاشتراكية الا أنه يختلف كثيرا في الطريق الذي نسلكه للوصول الى الاشتراكية فان أهم ما يميز التحول الذي تم في بلد كالاتحاد السوفيتي مثلا انه ابتداء بتكوين قطاع اشتراكي متميز بمجرد استيلاء الطبقة العاملة على السلطة ذلك القطاع الذي تكون بتأميم أو مصادرة أهم ركائز الانتاج التي كان يمتلكها الرأسماليين الكبار

الروس أو الاجانب . وبجانب ذلك القطاع الاشتراكي وجد أيضا قطاع من رأسمالية الدولة يشمل نشاط الرأسماليين الذين رضوا بالتعاون مع النظام السوفيتي سواء في مشاريع كبيرة كتلك التي احتاجت الى رأسمال أجنبي وأخذت امتيازات استغلال مرافق معينة من الدولة السوفيتية أو الرأسمال الذي اشترك في مشاريع معينة مع الدولة .

وقد كانت خطة السوفيت هي قيادة التحالف بين القطاع الاشتراكي وقطاع رأسمالية الدولة وتصفية الانتاج الرأسمالي الصغير . المهم في هذه الحالة كان قيام قطاع اشتراكي بمجرد قيام السلطة الجديدة وقد كان هذا القطاع هو المحرك الاساسي القائد للتحويل الاشتراكي .

أما في مصر فان التحويل الاشتراكي لم يبدأ بقفزة واحدة يتحقق فيها قيام قطاع اشتراكي يقود هذا التحويل . لقد كان قيام هذا القطاع في حد ذاته هو نتيجة سلسلة متتالية لحلقات من القفزات في نطاق علاقات الانتاج الرأسمالية مع تطور رأسمالية الدولة في خضم معركة التحرر ومن أجل بناء اقتصاد وطني . تلك المعركة التي كانت تضع علاقات الانتاج الرأسمالية في تناقض متزايد مع مصالح التحرر الوطني تجعل تصفية رأس المال الكبير ثم فئات شرائح متتالية من رأس المال واجبا ملحا لانجاح الثورة الوطنية .

لكن تلك التصفية لرأس المال هي تصفية أيضا لعلاقات الانتاج الرأسمالية وهي في نفس الوقت ايجاد لقطاع اشتراكي تقوده علاقات انتاج جديدة ويقوم بالتالي بالدور القيادي في أحداث التحويل الاشتراكي في نطاق الاقتصاد الاجتماعي كله .

ان الطرق التي تمت بها ظهور قطاع اشتراكي قد فرضت طابعها على هذا القطاع وعلى مدى تطوره فان قيام قطاع اشتراكي لا يستتبع بالضرورة وبصورة ميكانيكية ان يخضع الاقتصاد لكافة قوانين الانتاج الاشتراكي . أو حتى هذا القطاع نفسه لهذه القوانين كلها وإذا كان هذا صحيحا في بداية التحويل الاشتراكي في البلاد التي سبقتنا في هذه العملية الاجتماعية والاقتصادية المعقدة فان ذلك هو الحال عندنا بصورة أوضح .

ان قطاع الدولة قد مر بمرحلة متعددة في تنظيمه فمن بداية غير منظمة تتبع فيها المشروعات الانتاجية وزارات وادارات متفرقة بلا رابط الى قيام المؤسسة الاقتصادية سنة ٥٧ ثم مؤسسة نصر ومؤسسة مصر بعد تأميم بنك مصر وأخيرا التقسيم النوعي للمؤسسات حسب فروع الانتاج . أما في طريقة وضع الميزانيات والحسابات فلا زال ذلك يجري الى حد كبير بنفس الاسلوب الرأسمالي رغم ان هذا القطاع اما مملوك للدولة ملكية تامة أو مملوك بالمشاركة مع رأسماليين وواضح أن تغيير تلك النظرة

للميزانيات وحسابات التكاليف أو النظرة للربح أو معدلات النمو في كافة الفروع . . . الخ كل ذلك لا يمكن أن يتحقق الا تدريجيا مع الاحساس بالمشاكل التي يفرضها تسيير اقتصاد اشتراكي ما يستتبع تغييرات جوهرية وتفصيلية سواء في التخطيط أو الرقابة أو ادارة مثل ذلك الاقتصاد . وكل ذلك يجب أن نتوقع أن يحدث وهو فعلا يحدث تدريجيا ومع مدى طویل .

هنا يجب أن يثار سؤال أساسي اذا كانت علاقات الانتاج اشتراكية فما نوع السلطة ؟ يجب أن تكون سلطة الطبقة العاملة . . . الخ والا فهل يمكن أن توجد علاقات انتاج اشتراكية بدون سلطة الطبقة العاملة بدون دكتاتورية البروليتاريا ؟ ان هذا هو نفس السؤال هل يمكن أن يحدث تحول اشتراكي دون سلطة البروليتاريا ؟

نحن يجب أن نتساءل هل علاقات الانتاج القائمة تتحدد بنوع السلطة أو أن علاقات الانتاج تنبئ عن السلطة القائمة في المجتمع ؟ يجب أولا أن نبين أن علاقات الانتاج هي أولا وقبل كل شيء علاقات ملكية بمعنى أن الطبقة المالكة لوسائل الانتاج هي الطبقة المستغلة أيا كانت نوع السلطة القائمة . وفي البلاد التي حدث فيها تحول اشتراكي البلاد التي استولت فيها الطبقة العاملة على السلطة لم ينتفى الاستغلال لمجرد قلب حكومة الرأسماليين وتولى الطبقة العاملة وحلفاؤها السلطة . وقد ظل الانتاج الاراسمالي قائما في الاتحاد السوفيتي بعد الثورة ليسنين طويلة قبل أن تتم تصفيته وحتميا وجد قطاع اشتراكي وقطاع رأسمالية دولد لكن القطاع الراسمالي مع وطأة الحصار الذي كان يخضعه كان رأسماليا وكان مستغلا أيضا .

وتحت سلطة البروليتاريا وجدت ولادة غير قصيرة علاقات انتاج رأسمالية وسابقة على الراسمالية . ومن ناحية أخرى فانه بحرمان الراسماليين من ملكية وسائل الانتاج الرئيسية في المجتمع بدون ملكية خاصة للبنوك وشركات التأمين ومؤسسات التجارة الخارجية والصناعية الثقيلة . . . الخ بدون كل ذلك يصبح الكلام عن سلطة البرجوازية غير ذي موضوع .

ان مجرد تأميم تلك المؤسسات حتى مع تبقى اجزاء من فروع الاقتصاد الأخرى في أيدي الراسماليين وحتى لو كانوا يحصلون على نصيبهم ويزيد من مائض القيمة الذي تنتجه هذه الفروع ، حتى مع ذلك فائنا يجب أن نجزم أن السلطة القائمة هي سلطة معادية للرأسماليين سلطة تصفى مصالحهم تصفى طبقتهم تلك الطبقة التي يتعلق كيانها بملكية ادوات الانتاج . ويجب هنا ألا ندخل انفسنا في سلسلة التساؤلات التي لا معنى لها ، كيف يمكن ذلك دون سلطة البروليتاريا أو السؤال العكس وكيف لاتكون سلطة البروليتاريا وقد أمكن ذلك فعلا ؟

الحقيقة أننا يجب أن نخرج عن أسلوب التفكير الذى يحاول أن يخضع الواقع المادى للفكر فان النظرة المادية الجدلية للتاريخ أعمق من ذلك وأوسع شمولاً . ان العلاقة بين السلطة وعلاقات الانتاج ليست علاقة من جانب واحد إنما هى علاقة جدلية فان عمليات التأميم بل حتى عمليات اتساع قطاع الدولة ودخوله فى المجالات الحيوية للانتاج وخروجه عن النطاق التقليدى لنشاطه فى مجالات تدعيم الهيكل الاقتصادى كل ذلك كان يعنى بالضرورة اضعاف الاجنحة التى تدافع عن مصالح البرجوازية ذلك الاضعاف الذى كان يهيبء الوضع بدوره الى مزيد من عمليات التأميم التى توسع القطاع العام وتغير مضمونه من مجرد رأسمالية دولة تحاول تقوية الاقتصاد المصرى فى صراعه مع المصالح الاستعمارية الى رأسمالية دولة من نوع جديد تفتح طريق التطور غير الرأسمالى وذلك بدوره يزيد من اضعاف الاجنحة اليمينية ان لم يكن التخلص منها .

ان العلاقة الجدلية بين السلطة وعلاقات الانتاج موازية للعلاقة الجدلية بين السلطة ومسار الثورة الوطنية فى اتخاذها مضمونا اجتماعيا جديداً ذلك المضمون الجديد الذى بدونه تكون حركة التحرر نفسها مهددة بالانتكاس .

ولذلك فليس غريباً انه بعد عمليات تأميم المؤسسات الاستعمارية سنة ٥٧ ظهر شعار الاشتراكية الديموقراطية التعاونية الذى كان يعبر عن الطريق الانتقالى الذى كان يسير فيه اقتصادنا فى وقت لم تكن التصفية النهائية للاستغلال الرأسمالى هى قضية الساعة .

ولكن بزيادة التناقضات بين مصالح الرأسماليين ومسار الثورة عندما تبين تقاعس الرأسماليين عن بناء الاقتصاد الوطنى عندما اتضح أن مصالحهم فى توظيف رؤوس أموالهم من أجل الربح تتناقض مع اتجاهات خط التنمية لانجد فقط أن نصيبهم فى هذه الخطة فى هبوط بل نجد أيضاً التصريحات التى تعرض برأس المال وتهيب بالجماهير أننا سوف نستغنى عن ملايين الاغنياء بملايين العمال والفلاحين وليس بعيد عن ذاكرتنا خطبة الرئيس فى بور سعيد ١٩٦٠ .

ان تلك العلاقة بين مضمون السلطة وعلاقات الانتاج يتضح عند دراسة قوانين يوليو سنة ١٩٦١ لقد كان من المحتم أن تصدر فى نفس الوقت قوانين اشراك العمال فى ادارة المؤسسات مع قوانين التأميم ان أى ادراك لمضمون قوانين التأميم كخطوة حاسمة لتصفية المصالح الطبقيّة لرأس المال تبين أنه من الضرورى أن تكون تلك القوانين مرتكزة على حماية العمال على اشتراكهم فى الادارة بحيث يتحقق فى مجال الانتاج احلال سلطة مجموع العاملين محل سلطة الرأسماليين ولم يكن من الغريب بل من المحتم أن تحدث نفس الانتقالات فى سلطة الدولة بصدور الميثاق الذى يضمن للعمال والفلاحين ٥٠٪ من جميع المجالس المنتجة فى التنظيمات التى تمثل سلطة الدولة .

ان اشراك العمال في ادارة المؤسسات الانتاجية هو تعبير عن انتقال السلطة في ذلك المجال للطبقة العاملة صاحبة المصلحة الاكبر في التحول الاشتراكي . ذلك التحول الذي عبر عنه الميثاق بصدق بأنه احلال لسلطة تحالف الشعب العامل محل سلطة تحالف الرجعيين من رأس مال واقطاع .

وقد حدث نفس الشيء في مجال الزراعة بالنص على وجوب ضمان ٥٠٪ من مقاعد مجالس ادارة الجمعيات التعاونية والزراعية لصغار الفلاحين .

ان اشراك العمال في الادارة يعتبر انتقالا من الطابع البيروقراطي الذي تتميز به ادارة المؤسسات التابعة لرأسمالية الدولة الى الطابع الديمقراطي الذي يعبر عن سيطرة الشعب العامل على القطاع الاشتراكي .

ان تأميمات يوليو سنة ١٩٦١ وماتبها كانت تنبئ بالضرورة عن حلف اشتراكي يجد تعبيره في مجال السياسة وتنظيم الانتاج في ضمان ٥٠٪ للعمال والفلاحين واشتراك العمال في ادارة الانتاج وسيطرة صغار المنتجين الازراعيين على الجمعيات التعاونية .

دكتاتورية الشعب العامل

عندما نصل الى هذه النتائج فيما يختص بأسلوب التحول الاشتراكي وتطور علاقات الانتاج ذلك الاسلوب وتلك العلاقات التي مرت بالعديد من الاشكال مع تطور حركة التحرر واتخاذها مضمونا جديدا . عندئذ يجب ان نقف وقفة أخرى عند موضوع السلطة فندرس ماذا تمثل تلك السلطة ولماذا ونرى من خلال تطور المعركة الثورية في بلادنا النتائج التي وصل اليها مضمون السلطة الجديد وامكانية انجازها التحول الاشتراكي .

يجب هنا ان نبدا من التساؤل ما هي الطبقات الثورية التي شاركت في معركة التحرر .

أولا الطبقة العاملة وهي الطبقة التي ليس لها مصلحة في انجاز المعركة الوطنية فحسب بل هي أيضا الواقع عليها العبء الأكبر من الاستغلال سواء الاستعماري أو الرأسمالي عموما أيا كانت طبيعة المستغلين .

وقد قامت الطبقة العاملة في مصر بدورها منذ نشأتها الحديثة وشاركت في كل الهبات الثورية من ثورة ١٩١٩ ثم تحركات الثلاثينات ضد الرجعية الرأسمالية الاقطاعية المتحالفة مع الاستعمار ثم ظهرت بقيادة جديدة وساهمت بدور قيادي في اللجنة الوطنية للطلبة والعمال في هبة ١٩٤٦ ومنذ ذلك الوقت كانت تتجاذب مع البرجوازية الوطنية قيادة الثورة . ولو انه يمكن ان يقال ان هبة ١٩٤٦ بقيادة اللجنة الوطنية للطلبة والعمال تمثل في الحقيقة نقطة تحول اذ في ذلك الوقت اتضح افلاس الاحزاب البرجوازية وانه يجب ان توجد قيادة جديدة تمثل الطبقة العاملة تكون قادرة على قيادة الهبات الثورية للجماهير وأن ١٩٤٦ كانت اول محاولات ايجاد هذه القيادة الجديدة .

ثانيا الفلاحين . ان ثورة الفلاحين مرتبط أساسا بقضية توزيع الارض وتحت قيادة البرجوازية انتهت كل الثورات التي شارك فيها الفلاحين بتهادن مع ملاك الارض ومع تحول علاقات الانتاج تدريجيا في الريف المصري الى الرأسمالية بجانب الارتباط العضوي بين الرأسماليين

الجدد وأصولهم الاقطاعية كان يدفع شعارات الارض الى النسيان بمجرد انتعاش ظروف البرجوازية . ونجد أن قضية التحرر بالنسبة للفلاحين ترتبط ارتباطا وثيقا بقضية الارض وقد شارك الفلاحون في مصر في كل الثورات التي هبت منذ ثورة عرابي وعلى الرغم من أن مشاركة الفلاحين لم تكن قوية في هبة ٣٦ الثورية الا أنه منذ ذلك الوقت ارتفع على نطاق جماهيري شعار الارض لن يفلحها وقامت هبات فلاحين كحركة بهوت .. الخ .

أما البرجوازية الصغيرة في المدن فقد كانت تمثل كتلة أساسية في كل الهبات الثورية في المدن . والمشكلة بالنسبة للبرجوازية الصغيرة هي هل تستمر في ثورتها الى مدى أبعد من مجرد أهداف التحرر ان الطريق الذي سارت فيه حركة التحرر واكتسابها مضمونا جديدا قد فتح آفاقا جديدة لهذه الطبقة آفقا لا تجعل تطلعاتها في اتجاه انتقال أفرادها الى الطبقة الأعلى الى صفوف البرجوازية إنما سارت حركة التحرر في اتجاه اكتساب مضمون يصفى كيان الرأسمالي نفسه . غير أن البرجوازية الصغيرة التي تتكون من فئات وشرائح متعددة لا يضر أغلبها في عملية التحول الاشتراكي بل يستفيد فان رفع الاستغلال الرأسمالي لا يفيد الطبقة العاملة وحدها إنما يفيد منه كل فئات الكادحين يفيد منه الحرفيون وأصحاب الحوانيت وصغار التجار فالتوسع الاتفاق العام على الخدمات بصورة خاصة ينعكس في خدمات مباشرة في الصحة والتعليم والتموين ... الخ . كما يفتح مجال العمل لفئات أكثر اتساعا مع اتساع القطاع العام وزيادة معدل التنمية ومن ناحية أخرى فان مجالات النشاط الاقتصادي للبرجوازية الصغيرة التي تمثل أصغر فئات الرأسماليين لا يتناولها التحول الاشتراكي الا بعد أن يصفى الاستغلال الرأسمالي في المستويات الأعلى منها وفي هذه الحالة فان تلك الفئات اذ يتم التحول في مجالاتها في صورة تعاونيات أساسا كما أن الذين يشتركون بوحداتهم الانتاجية لاتتأثر دخولهم بتحولهم الى عمال بل تزيد دخولهم واطمئنانهم المعيشي .

ويمكن أن نعتبر من فئات البرجوازية الصغيرة فئات واسعة من المواطنين والعاملين في جهاز بيروقراطية الدولة وهؤلاء يشبه وضعهم وضع المثقفين في أنهم على الرغم من أنهم يكونون جزءا أساسيا من جهاز الدولة القديم وأدوات تسيير الجهاز الاقتصادي القديم فانهم قوة ثورية وهم لا يمكن أن نربطهم بالطبقة المستغلة بل على العكس هم أنفسهم موضع استغلال وسرعان ما يتحولون الى خدمة السلطة الجديدة التي تحتاج اليهم بل هي توليهم المهام التي كان يقوم بها الرأسماليين عندما كانوا يملكون أدوات الانتاج . ولذلك نجد أن وضعهم يتحسن وتتفتح أمامهم فرص لم تكن موفرة لهم ويتكون الجهاز البيروقراطي الجديد من المثقفين الذين تتحسن أحوالهم ويرتفع مستواهم المادي والاجتماعي .

اننا لا يمكن ان نعتبر الاغلبية الساحقة من المستغلين في جهاز الدولة البروقراطي اعداء للتحويل الاشتراكي بل انهم من المستفيدين منه .
والمتقفون بصورة خاصة — بخلاف شريحة ضيقة منهم تخدم الطبقات المستغلة وتنصر فيها تماما ولا يمكن ان نعتبرهم من الطبقات المستفيدة والمتحمسة للتحويل الاشتراكي .

ان ذلك يغير من تكوين الطبقة العاملة في هذا التحويل اذ لا يمكن ان يقتصر كيانها على العمال اليدويين لمقط بل يجب ان يدخل فيها كل العاملين من المثقفين الذين لا يمكن ان يستغنى عنهم جهاز الدولة الجديد والاقتصاد الاشتراكي الذي يحتاج الى هؤلاء الكوادر .

ان عملية التحويل سينطوي نجاحها على اعتبار فئات المثقفين جزء من الشعب العامل وليس من البرجوازية .

اما البرجوازية الوطنية فهي التي يحدث تغيير جذري في فئاتها مع سير الثورة في طريقها فان فئات البرجوازية الكبيرة الصناعية منها والمالية او التجارية هي البرجوازية المسيطرة اساسا على وسائل الانتاج من مصانع وبنوك وشركات وهي التي كانت فيما سبق تستفيد اكبر الاستفادة من انتصار الثورة وهي بقدر قوتها من ناحية وارتباطها بفئات اقطاعية او مصالح استعمارية كانت تجد من مصلحتها في وقت من الاوقات ان تقف حركة الثورة عند حد معين بحيث يكون التهادن مع الاستعمار من ناحية والمحافظة على ملاك الارض الذين يتحولون بدورهم الى الاستغلال الرأسمالي للارض يكون هذا التهادن في مصلحتها اكثر ما يمكن ويحرم بذلك باقى الطبقات الثورية من مكاسب الثورة الوطنية وتظل هذه الثورة في نطاق الرأسمالية ويستمر الاستغلال الرأسمالي قائما ذلك الاستغلال الذي يقوم عليه كيان الرأسمالية الكبيرة .

غير ان مع ثورتنا الوطنية في طريقها الجديد مع اكتساب الثورة مضمونا اجتماعيا جديدا كان يعنى في التطبيق تضيق الخناق على البرجوازية اولا ثم فئات من البرجوازية الاخرى كلما كان يتضح من سير الثورة ان علاقات الانتاج الرأسمالية هي معوق اساسي في طريق التحرر وانه مالم تصفى تلك العلاقات والمصالح المرتبطة بها فان سير الثورة الوطنية معرض للانتكاس .

وبضرب البرجوازية الكبيرة وتكون القطاع العام سواء في صورته الاولى كراسمالية دولة او بظهور قطاع اشتراكي وزيادة التناقض بين الرأسماليين ككل والقطاع العام تصبح تصفية اجزاء اكثر اتساعا من الرأسمالية قضية ملحة لحل التناقضات بين نوعين من علاقات الانتاج ولانتهاء الاستنزاف الذي يقوم به رأس المال الخاص للقطاع العام وحتى يمكن انجاز بناء اقتصادي وطني قوى متكامل وانجاز خطة التنمية .

ولذلك فان اجزاء اكثر اتساعا من البرجوازية تهجر صفوف الثورة بل تكتفى بالتذبذب بل تطالب صراحة بالكف عن الاجراءات الثورية وتحاربها وتتحول الى صفوف المعادين للثورة وهى فى محاربتها للتحويل الاجتماعى تنضم الى صفوف المعادين للثورة الوطنية نفسها .

ان عملية التحويل هذه تنزع البرجوازية ليس فقط من قيادة الثورة الوطنية او فرصتها فى هذه القيادة انما هى لاتبقى فى صفوف الثورة الا جزءا من البرجوازية التى تقبل ان تسير فى طريق الثورة حتى تتحقق الاشتراكية .

ان كل هذا يبين ان السلطة الثورية التى تقود الثورة الوطنية هى سلطة كل الطبقات الثورية هى سلطة كل الطبقات الكادحة التى تتبين فى مسار الثورة ان تحقيق اهداف التحرر الوطنى يستلزم التحويل الاشتراكى .

ان سير الثورة الوطنية يوضح كيف ان السلطة الثورية التى تحقق التحويل الاشتراكى هى بالضرورة ممثلة لكل الطبقات الثورية وهى بتعبير ادق تمثل سلطة الشعب العامل .

غير ان التساؤل هو عن دور الطبقة العاملة وبالدقة عن دكتاتورية البروليتاريا هل السلطة حققت وتحقق هذا التحويل الاشتراكى هى ممثلة لدكتاتورية البروليتاريا .

يجب قبل ان نرد على هذا التساؤل ان نسترجع مصادر الاشتراكية فى بلد نامى كمصر والبلاد العريقة فى الرأسمالية .

ان الكفاح من اجل الاشتراكية فى البلاد الاستعمارية هو كفاح موجه اساسا ضد الرأسمالية الاحتكارية كفاح يفرض التناقض بين علاقات الانتاج الرأسمالية وقوى الانتاج التى وصلت الى قمة التركيز والتمركز فى الرأسمالية المالية الاحتكار والاستعمار .

ان هذا يمثل التناقض بين قوى انتاج وصلت الى قمة النمو وعلاقات انتاج ضاقت وتضيق أكثر وأكثر بمحتواها المادى .

اما فى البلاد المتحررة من الاستعمار فان قوى الانتاج على العكس لم تنمو انما هى فى ظل علاقات الانتاج الرأسمالية عاجزة عن النمو ذلك العجز الذى يجعل البرجوازية الوطنية عاجزة عن تحقيق التطور الاقتصادى عاجزة ان تستقل عن الاستعمار اى أن علاقات الانتاج على عكس البلاد الرأسمالية الاستعمارية لم تمر فى ظل حركة التحرر بالتطور الذى يسمح بنمو الرأسمالية واتجاهها الى الاحتكار والاستعمار ان

علاقات الرأسمالية تمثل طريقا مقفلا امام قوى الانتاج من البداية وهى بالتالى معوق أساسى أمام حركة التحرر وبذلك فان الاشتراكية فى البلاد النامية هى جزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطنى بل هى تمثل المضمون الاجتماعى الذى بدوننه لاينجز هذا التحرر .

ان هذا الوضع يجعل جبهة الطبقات التى تكافح من أجل الاشتراكية فى البلاد النامية أكثر اتساعا من تلك التى تكافح من أجل الاشتراكية فى البلاد الاستعمارية .

ان قضية الاشتراكية فى البلاد الاستعمارية هى أساسا قضية الطبقة العاملة بل حتى الطبقة العاملة يقتطع منها جزء يبيع كفاحه الاشتراكى اذ أن الرأسمالية فى تلك البلاد لازالت قادرة على رشوة برجوازية الطبقة العاملة كما تسمى تلك الشرائح من الطبقة العاملة التى تتميع ببعض فئات مائدة الاستعمار .

ان قضية الاشتراكية لاتصبح قضية الطبقات الثورية الاخرى بصورة ملحة الا فى وقت الازمات حين تتمكن الطبقة العاملة ليس فقط من توحيد صفوفها بل أيضا فى جذب الطبقات الكادحة الاخرى الفلاحين والبرجوازية الصغيرة الى صفوف جبهة شعبية . حقا ان النظام الاستعمارى كله يهر بازمة مزمنة وذلك يجعل قضية الاشتراكية أكثر الحاحا حتى فى البلاد الاستعمارية نفسها لكن ذلك يختلف عن الازمات الحادة الخاصة بكل بلد تكون الرأسمالية عاجزة عن الاحتفاظ بالسلطة .

اما فى مصر والبلاد المشابهة لها فان ظروف معركة التحرر تبين فيها أن علاقات الانتاج الرأسمالية تمثل عائقا يحول دون انجاز التحرر الوطنى فى مجال الاقتصاد القومى على الخصوص فان تقدم المعركة ضد الاستعمار يهينى لحركة التحرر الوطنى التخلص من الاجنحة اليمينية المتهادنة مع الاستعمار والتى تعادى طريق التطور غير الرأسمالى وفى هذه الحالة فان قضية الاشتراكية لاتكتسب فقط تطلع الطبقة العاملة بل تكسب كل الطبقات الوطنية التى تكون الحلف الثورى المهادى للاستعمار بعد اسقاط تلك الاجنحة .

ان ارتباط التحول الاجتماعى ارتباطا عضويا بقضية التحرر يجعل ثورية الطبقات الشعبية غير الطبقة العاملة أعلى كثيرا منها فى البلاد الرأسمالية المتقدمة اذ يجعل تبنى هذه الطبقات لقضية الاشتراكية ليس نابعا من كفاحها ضد الاستغلال الرأسمالى فحسب ضد الطبقات الرأسمالية والاقطاعية فى الداخل بشكل خاص وانما ضد الاستعمار بصورة أساسية ايضا .

ان هذا الوضع يجعل الكفاح ضد الاستغلال الرأسمالى والاقطاعى فى مستوى أعلى جدا مما لو كان البلد قد تخلص فعلا ونهائيا من القهر

الاستعماري منذ وقت طويل . اذ أن هذا الوضع يجعل الطبقات المستغلة عاجزة عن عزل الطبقة العاملة وتفتيت جبهة الشعب العامل . بل تصبح هي معزولة تماما ومرنيط مصيرها بمصير الاستعمار نفسه وتصبح تصفية هذه الطبقات نهائية بقدر ما تخلص الحركة الوطنية من اتجاهات التهادن مع الاستعمار .

في هذه الحالة ما نوع السلطة التي تحقق التحول الاشتراكي في امتداد وتداخل مع معركة التحرر في هذه الحالة تكون السلطة ممثلة لارادة ومصالح نفس الطبقات الثورية التي انتصرت في معركة التحرر واستمرت فيها الى نهايتها . تكون السلطة هي التحالف الوطني الذي يضم العمال والفلاحين والمتقنين والبورجوازية الصغيرة . وكما يقول الميثاق سلطة الشعب العامل دكتاتورية الشعب العامل أو ديموقراطية الشعب العامل .

ولماذا تكون سلطة الشعب العامل وليست سلطة الطبقة العاملة . لانه نتيجة للظروف التي يتحقق فيها التحول الاشتراكي نتيجة لان التحول الاشتراكي هو امتداد عضوي لحركة التحرر وجزء لايتجزأ منها ونتيجة لان الجبهة الواسعة التي قامت بالثورة الوطنية عندما تخلصت من الاجنحة اليمينية المتهادنة مع الاستعمار حققت النصر في المعركة الوطنية والتحول الاشتراكي ايضا في هذه الحالة فان السلطة تتكون من مجموع هذه الطبقات بعكس الثورة الاشتراكية في البلاد التي لاتكون القضية الوطنية هي المحور الذي تتحرك عليه الحركة الثورية في هذه الحالة تكون الطبقة العاملة هي الطبقة التي تقود الكفاح من أجل الاشتراكية بل وقد تستمر في الكفاح لفترات طويلة منفردة بهذه المعركة على الرغم من أن النصر لايتحقق الا اذا تمكنت من تكوين جبهة شعبية تكون هي قائدها لتحطيم رأس المال وفي هذه الحالة فانه مهما كان تكوين الجبهة التي تستولى على السلطة فانه ليس فقط بدون قيادة الطبقة العاملة لايتحقق النصر بل من ناحية أخرى يكون تكوين جبهة لاحداث ذلك التحول الثوري اقرار بقيادة الطبقة العاملة . ولذلك فان السلطة التي تحدث التحول الاشتراكي مهما كان شكلها أو تكوينها يجب أن تكون شكلا من اشكال ديكتاتورية البروليتاريا .

غير أن قيادة الطبقة العاملة للتحالف الذي يحقق التحول الاشتراكي ليست بهذه البساطة فان هذا التحالف وان كان يجتمع على تناقض عدائي ضد الاستعمار والطبقات المتحالفة مع الاستعمار ثم في تناقض عدائي ايضا ضد الطبقات التي تقف ضد التحول الاشتراكي فان هذا التحالف الثوري نفسه ينطوي في نفس الوقت على تناقض سلمى حقا ولكنه تناقض بين اساليب الانتاج التي تتبعها هذه الطبقات وهو تناقض يستمر لمدة طويلة . فان التحول الاشتراكي يتم اساسا في نطاق الصناعة الثقيلة أولا والبنوك والتجارة الخارجية ثم فروع الصناعة الاخرى والزراعة والانتاج الحرفي غير أن هذا التحول يتم نهائيا عندما تتقدم ادوات الانتاج

في ظل علاقات الانتاج الاساسية في المجتمع وتصفى كل اشكال الانتاج السلمي البسيط الذي يقوم به الفلاحون وتختفى محلات التجارة الصغيرة بقيام التعاونيات الزراعية والتجارية ويختفى الانتاج الصناعي الصغير والحر في سواء بتقدم الصناعة الكبيرة الاشتراكية او تعاونيات المنتجين بل حتى في هذه الظروف فانه مع اتساع النطاق الاشتراكي وتقدم التكنيك تتلاشى تدريجيا التفرقة بين انواع العمل الذهني والعمل اليدوي وبصورة اوضح فان بناء الاشتراكية ينطوي على اكمال التحول الاشتراكي في كل فروع الانتاج والتوزيع حتى اضعافها شأنا .

ماذا يعنى هذا ؟ انه يعنى بالدقة اختفاء علاقات الانتاج الاخرى جميعها وبناء علاقات الانتاج الاشتراكية فقط سواء في الصناعة او الزراعة ... الخ وباختفاء تلك العلاقات تختفى ايضا الطبقات التي تكون التحالف الثوري نفسها وينصهر الشعب العامل كله في طبقتي العمال والفلاحين الاشتراكيين اى تختفى البرجوازية الصغيرة في الريف والمدينة .

ان حل التناقضات بين الطبقات الثورية هو بالضرورة حل سلمي يتم في اطار بناء الاشتراكية في اطرارات التحالف الوثيق من اجل رفع مستوى الشعب بمجموعه لكن ذلك ايضا يحتم ان هذا الحل يتم لمصلحة الطبقة العاملة اذ انها هي القطب المتصاعد في هذا التناقض او هذا التحالف .

ومن ناحية اخرى فان التحول الاشتراكي يعنى قبل كل شىء تصفية علاقات الانتاج الاستغلالية وبمجرد ما تتبين تلك السلطة الثورية التي تقود هذا التحالف ان القضية ليست رأس مال مستغل ورأس مال غير مستغل ، مستغل بمعنى تحقيق ارباح استثنائية او التمتع بوضع احتكاري ... الخ . وغير مستغل بمعنى تحقيق الارباح العادية لرأس المال واعطاء العمال حقوقهم المتعارف عليها بل ان القضية هي قضية ملكية رأس المال وعلاقات الانتاج الاساسية وهي استخدام العامل المأجور وان جوهر الاستغلال هو فائض القيمة التي يحققها العمل . ان تبني وجهة النظر هذه هي تبني لوجهة نظر الاشتراكية العلمية وهي تبني لايدولوجية الطبقة العاملة لهذا التحالف . ان تبني هذه الايديولوجية هي أساس التحول الاشتراكي وان هذه النظرة تتبين حقيقتها في مسار الثورة الوطنية عندما يتضح ان علاقات الانتاج الرأسمالية معوقة لسير الثورة الوطنية وعندما يتضح ان حصار القطاع الرأسمالي وتصفيته ووقف الاستغلال الذي يقوم به أصبح واجبا اكثر الحاحا . ان قيادة الطبقة العاملة في المجال الايديولوجي يتحدد أساسا في الموقف من الاستغلال .

ان ذلك لاينفى ان السلطة القائمة بالتحول الاشتراكي انما تمثل الحلف الثوري من العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة غير ان قيادة الطبقة العاملة تبرز في مسار الثورة نفسها في مسار التحول

الاشتراكي وبناء الاشتراكية في النهاية . ان السلطة التي قامت بالتحول الاشتراكي في المجالات الاساسية من اقتصادنا هي سلطة تمثل ذلك الحلف وليس دكتاتورية البروليتاريا . ليست الطبقة العاملة وحدها ، وقيادة الطبقة العاملة انما تنشأ من تبنى مفهومها في الاستغلال وأسلوبها في التحول الاشتراكي اي الاستيلاء على أدوات الانفاج لصالح الشعب كله .

ومن ناحية أخرى فان قيادة الطبقة العاملة تتدعم في عملية التحول الاشتراكي وبناء الاشتراكية . ان التحول الاشتراكي يعنى تصفية الطبقات المستغلة لصالح الشعب العامل . هذه العملية مرتبطة بتولى طبقتى العمال والفلاحين أساسا وباقى طبقات الشعب العامل والمراكز التنظيمية في هيكل السلطة في الدولة نفسها وذلك التحول مرتبط ارتباطا عضويا بضمنان ٥٠٪ للعمال والفلاحين من مقاعد المجالس الشعبية المنتخبة التي تملو سلطتها فوق سلطة الاجهزة التنفيذية .

اما في البناء الاشتراكي وهو بناء يتضمن تقوية هياكل الانتاج الاجتماعى وتنظيمها تنظيميا اشتراكيا واستخدام ارقى تكنيك فان ذلك يصفى فروع الانتاج المتخلفة ويحولها جميعا الى فروع الانتاج الاشتراكي . ان تلك العملية التي بدونها لا يمكن زيادة الانتاج الواجبة والتي هي مرتبطة من ناحية بالعمل الاشتراكي ومن ناحية بتقديم التكنيك ان تلك العملية تصفى الانتاج السلمى البسيط الذى تعتمد عليه البرجوازية الصغيرة سواء في الانتاج او التوزيع وتتحول فئات متزايدة الاتساع من هذه الطبقات الى صفوف الطبقة العاملة .

ان تقدم التكنيك في البناء الاشتراكي يقلب النسبة بين عدد العمال والفلاحين على النطاق القومى وتهبط بالتالى نسبة الفلاحين من اقلية كبيرة الى ما لا يزيد عن الربع من القوى العاملة مع زيادة موازية في عدد العمال الصناعيين كما ان الطبقة العاملة مع زيادة عددها يتدعم دورها القيادى .

ان ذلك في الظروف الخاصة التي يمر التحول الثورى في ظل تحالف وطنى ثورى لايعنى ان الطبقة العاملة يجب ان تتمتع بتمثيل خاص فوق نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين في المجالس المنتجة اذ ان هذه العملية التدريجية يضمنها ليس فقط القيادة الايديولوجية لافكار الطبقة العاملة في التحول الاشتراكي بل يضمنها اكثر مسار هذا التحول الذى يتضح فيه مع تقدم القطاع الاشتراكي دوره القيادى في الانتاج وحتمية تصفية الاشكال المتخلفة الاخرى لصالح مجموع الشعب .

ان قيادة الطبقة العاملة تتدعم من خلال ظهور دورها الاكثر فاعلية لصالح مجموع الشعب في تحقيق الاشتراكية . ان قيادة الطبقة العاملة لاتبرز من خلال قلب سلطة الشعب العامل ليس بقلبها او تغيير قيادتها بل

ان سلطة الشعب العامل تلد قيادة الطبقة العاملة . ان قيادة هذه السلطة التى يتغير مضمونها بمسار الثورة الوطنية باكتسابها المضمون الاشتراكى هى نفس السلطة التى تعبر مع انجاز التحول الاشتراكى وبناء الاشتراكية عن قيادة الشعب العامل لهذا التحالف .

ان هذه القيادة هى التى اكتسبت المضامين الجديدة فى مسار الثورة وهى بمجتواها الفكرى واسلوب انجازها للواجبات الثورية بل ولطبيعة هذه الانجازات تتحول الى سلطة تمثل قيادة الطبقة العاملة لان الطبقة العاملة هى الطبقة التى يتحتم ان تقود البناء الاشتراكى ليس فقط لانها اكثر الطبقات مصلحة فى البناء الاشتراكى بل لان هذا البناء يعنى ازدياد عددها وتساعد اهمية الانتاج الذى تقوم به بل يصبح هو البناء الاساسى للمجتمع .

ان هذا الوضع يفرض مفهومنا للثورة الوطنية الجديدة تلك الثورة ذات المضمون الاجتماعى الجديد المضمون الاشتراكى . ان ذلك نابع من ان التحول الاشتراكى وبناء الاشتراكية هو امتداد وجزء لا يتجزأ من الثورة الوطنية .

ان المفهوم القديم الذى كان يصور ان مجتمعا كمجتمعنا يجب ان يمر بثورتين . مرحلتين ثوريتين قد كذبه الواقع . لقد كان يقال انه يلزمنا ثورة وطنية ديموقراطية ثم ثورة اشتراكية وكان يقال بل يلزمنا ثورة اشتراكية فقط غير ان الجديد الذى قدمه الواقع هو ان الواجبات الثورية التى تخص المرحلة الوطنية الديموقراطية والواجبات الاشتراكية قد امتزجا منذ البداية وليس الامر ان المرحلة تداخلت بل ان اسلوب احراز الواجبات الوطنية قد تم فى ظروف جديدة ظروف حصار الرأسمالية وتصفيته على النطاق العالمى والمحلى ايضا وأن تقدم الانجازات الوطنية كان يصفى فى نفس الوقت الرأسمالية المحلية هى ثورة وطنية وديموقراطية ايضا ولكن ليس ديموقراطية البرجوازية بل ديموقراطية الشعب العامل ديموقراطية الاشتراكية .

حينما يكون هذا هو نوع الثورة الجديدة فليس هناك اى معنى مع استمرار قيادة الثورة فى تحقيق الانجازات التى يفرضها الواقع الجديد ومسار الثورة وليس هناك اى معنى لتصور قيام قيادة جديدة قيادة تعبر عن تحول جذرى فى مسار الثورة او دخولها فى مرحلة جديدة فان مراحل الثورة اتخذت شكلا جديدا حقا ان الواجبات الاشتراكية تجيء بعد الواجبات الوطنية غير ان تلك يتضمن انجازها الابتعاد عن طريق التطور الرأسمالى وبداية طريق التحول الاشتراكى ولا يمكن ان نعتبر بداية التصنيع الجديد فى سنة ٥٣ تحولا اشتراكيا ولكن من ناحية أخرى هل كان يمكن ان تتم خطوات يوليو التى انشأت قطاع اشتراكى متميز بدون تلك البدايات فى سنة ٥٣ وماتلاها ؟ يجب ان نرجع هنا الى مفهومنا عن لحظة التحول الثورى عندما يحدث تفاعلين فى نفس الوقت .

ان ذلك هو الذى يجعل تسمية السلطة القائمة بهذا التحول الاشتراكى سلطة الشعب العامل وليس سلطة الطبقة العاملة .

غير انه يجب ألا نعبث بالتسميات والمسميات ففى التجارب التى سبقتنا هل كانت سلطة البروليتاريا تتخذ شكلا واحدا ؟ هل سلطة البروليتاريا هى سلطة الطبقة العاملة الصناعية فقط ؟ او ان تلك السلطة اتخذت فى اغلب الاحيان شكل تحالف العمال والفلاحين والمتقنين والبرجوازية الصغيرة بل وبعض اجزاء البرجوازية الوطنية . واذا كان الامر كذلك ليست هى نفس الطبقات التى تقوم حاليا بانجاز التحول الاشتراكى فى بلادنا وحتى فيما يخص قيادة الطبقة العاملة لهذا التحالف ليس هو الوضع الذى يفرضه فى المدى الطويل مسار الثورة سواء فى عملية انجاز التحول الاشتراكى او بناء الاشتراكية . الا تحمل سلطة الشعب العامل سمات ولو جنينية لقيادة الطبقة العاملة التى تتأكد فى الفكر وتتعاظم على النطاق التنظيمى ليست هى نفس مجموعة الطبقات وان اختلف اصل هذا الحلف نتيجة لان الظروف التى نشأ فيها كان محور حركتها الثورية هى قضية التحرر الوطنى من الاستعمار .

ان الخلاف فى حقيقته هى الطريقة التى تنظم بها الطبقة العاملة قيادتها هى نفسها وفى طريقة تنظيم وقيادة هذا الحلف . ففى كل التجارب الاشتراكية السابقة كان الحزب الشيوعى هو الشكل الذى تتخذه قيادة الطبقة العاملة وكان الحزب يمثل الطليعة الثورية القائمة للطبقة والتحالف الثورى .

وهنا يجب ان ندرس الشكل التنظيمى لهذا الحلف ودور الحزب . هل ديكتاتورية الطبقة العاملة تتمثل فى سلطة الحزب الشيوعى بالضرورة .

التنظيم

لقد قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ في ظروف خاصة مرت بها القوى الثورية في مد ثوري استمر من سنة ١٩٥٠ حتى قامت الثورة . لقد كانت القوى الثورية تمثل جبهة من العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية في معركة ضد الاستعمار بلغت حد الكفاح المسلح سنة ١٩٥٠ غير أن القوى المعاكسة للثورة والاستعمار والسراى والاقطاع والبرجوازية الكبيرة تمكنوا في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ من احداث نكسة مؤقتة في صفوف الجبهة الثورية بحريق القاهرة ذلك الحريق الذى مكن تلك القوى من أن تشل فاعلية اجزاء كبيرة من القوى الوطنية بالقبض على الشيوعيين وشباب الوفد والحزب الوطنى والحزب الاشتراكى وسائر الفئات الوطنية والعمال والنقابيين . كما أسقطت حكومة الوفد التى كان وجودها يمثل ظرفا مواتيا لتحرك تلك القوى الثورية كما تم ذلك قبل انعقاد المؤتمر التحضيرى لتأسيس اتحاد عام لنقابات العمال مباشرة .

لقد كانت الجبهة الوطنية التى تقود الكفاح الوطنى فى ذلك الحين تتمثل فى تحالف التنظيمات الحزبية التى تعبر عن مصالح تلك الطبقات الثورية .

غير أن تلك الجبهة كانت فى الحقيقة اكبر اتساعا من ذلك فالى جانب التنظيمات الجماهيرية كان يوجد تنظيم مسلح من ضباط الجيش الذى يضم جماعات من الضباط الثوريين الذين يمثلون كافة الاتجاهات الوطنية فى الجيش ذلك هو تنظيم الضباط الاحرار وقد كان يضم مع الضباط اللاحزيين جماعة من الضباط الشيوعيين والاخوان المسلمين .

وفى الوقت الذى انتكست الحركة الجماهيرية لم يظل محتفظا بقدرته على الحركة الا تنظيم الضباط الاحرار الذى كان هو نفسه مهددا بالتصفية والقمع لو لم يتحرك . ولقد كان جهاز السلطة القديم متحلا بشكل لايجعله قادرا على ابداء اى مقاومة فعالة . لقد كانت الحركة الثورية للجماهير قد كشفت تماما ضعف هذا الجهاز وعفونته وخيانة الطبقات التى يعبر عن مصالحها وارتباطها بالاستعمار .

ولقد كان لحدوث الثورة في صفوف الجيش أولا وقلبها لجهاز الحكم بالقوة من هذا الطريق أثارا لها انعكاسها على مسار الثورة من نواحي عديدة .

ان الجيش هو احد أجهزة السلطة بل هو في ظل حكم الطبقات المستغلة جهاز القمع الاساسى في يد هذه الطبقات توجهه ضد الشعب ولم يكن متصورا ان يكون هذا الجهاز هو الذى يقلب السلطة التى أقامته غير ان ظروفنا تاريخية جعلت للجيش المصرى وضباطه الوطنيين تراثا خاصا به من المعارك التى قاموا بها يحملون لواء الثورة ويعبرون عن مصالح الشعب .

لقد كان الجيش ولادة طويلة هو التنظيم المسلح الذى يمكنه ان يتحرك لاحداث ثورة ولقد كانت ثورة عرابى تجربة خاصة لشعبنا كان فيها الضباط الوطنيون هم المعبرون عن مصالح الشعب فى وقت كان حكم الاتراك الاقطاعيين كاتما أنفاسه وكان الجيش هو التنظيم السياسى الوحيد القادر على استخدام السلاح وكان وجود ضباط وطنيين هو العامل الحاسم فى تلك الثورة . حقا لقد كانت توجد تنظيمات سياسية وجماعات من المثقفين الذين يحملون أفكار ثورية غير أن مصر ، مصر بالذات كانت لمدة آلاف السنين دولة تحكمها بصورة مستمرة حكومة على قدر كبير من المركزية وكانت فرصة قيام عصيان ناجح تكاد لا تتوفر الا فى صفوف الجيش صفوف المثقفين المسلحين .

لقد كان لنشوب الثورة فى الجيش اثر حاسم على تشكيل الجبهة التى تولت السلطة من الناحيتين التنظيمية والسياسية فبعد فترة التردد الاولى وعدم الوضوح حتى عند الضباط الاحرار أنفسهم الذين ساورتهم فكرة التخلّى عن السلطة واعادة حكومة الوفد بشرط تحقيق الاصلاح الزراعى بعد هذه الفترة تبين لقيادة الثورة انها يجب ان تستمر قابضة على ناصية السلطة اذا كانت الثورة سوف تحقق أهدافها وهذا وضعها منذ اللحظة الاولى فى تناقض مع التنظيمات السياسية القائمة والتى كانت تعبر بصورة متفاوتة عن مصالح البرجوازية باتجاهاتها المختلفة والاقطاعيين .

ان التنظيم الخاص بضباط الجيش لم يكن حزبا ولم يكن تشكيلا مسلحا تابعا لحزب من الاحزاب أو تابعا لجبهة انما كان هو جبهة فى صفوف الجيش . جبهة مسلحة وهذه الجبهة لها استقلاليتها التامة ولم تكن فرعا للجبهة التى تضم الشيوعيين وشباب الوفد والاشتراكيين والاخوان . حقا كانت توجد علاقات وتنسيق ومساعدة تنظيمية خاصة مع الشيوعيين لكن كان تنظيم الضباط هو تنظيم جبهة وطنية يعكس بصورة مستقلة مطالب وأهداف الشعب .

غير أن هذا التنظيم وإن كان يعكس مطالب جبهة وطنية واسعة تعبر عن الأمن الوطني للبرجوازية الوطنية والفلاحين والعمال والمثقفين والجنود إلا أنه من ناحية الشكل التنظيمي لم يكن له الشكل الفضفاض الذي تتميز به الجبهات بل كان بالدرجة الأولى تنظيمًا يتمتع بقدر كبير من المركزية وأيا كانت الاتجاهات الفكرية والسياسية داخلة فقد كانت تحكم حركته إرادة موحدة . ولقد كان لهذا الوضع منذ البداية تأثيره على موقف الثورة من الأحزاب وأهم من ذلك في اتجاه حتمية أن يقود الثورة تنظيم واحد أي كانت الطريقة التي تصفى بها التناقضات بين الطبقات الثورية .

ولقد كان قيام تنظيم الضباط المسلح بالانقلاب الثوري في وقت كانت التنظيمات الحزبية مضروبة والحركة الجماهيرية تعاني من القمع الإرهابي للحكومات المعادية للشعب كان ذلك يخلق حالة تناقض مهدت لتصفية التنظيمات الحزبية البرجوازية .

ولقد كان أول اصطدام مع الأحزاب حول قانون الإصلاح الزراعي الذي رفضته كل الأحزاب البرجوازية مجتمعة من أول الإخوان المسلمين حتى الوفديين .

ومنذ ذلك الوقت كان يتضح بصورة مستمرة لقيادة الثورة تلك القيادة التي نشأت خاصة بعيدة عن التنظيم الحزبي أنها أمام أشكال التنظيمات الجماهيرية تسيطر عليها قيادات غير ثورية .

إن تبين طبيعة المعركة بين قيادة الثورة والأحزاب القديمة قبل أن تكون هذه القيادة متمثلة للتحويل الاجتماعي الذي أخذ يتشكل مع استمرار حركة الثورة يستلزم أن نسلم أولاً أن الأحزاب الوطنية كانت قد وقعت ولمدة طويلة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية تحت سيطرة قيادات متهادنة أو متعاونة مع الرجعية والاستعمار بحيث تنعزل تدريجياً عن الحركة الثورية لقاعدتها . لقد كانت الحركة الثورية للجماهير تعاني انفصاماً بينها وبين قياداتها القديمة التي تحولت إلى التهادن .

ولقد كان ذلك في الظروف الجديدة للثورة عاملاً حاسماً في تصفية الأحزاب القديمة وعدم قدرتها على مقاومة القيادة الثورية الجديدة أو منازعتها القيادة .

ولقد كان لذلك آثاره البعيدة إذ أن الأحزاب القديمة وهي الممثلة للتقليدية البرجوازية الوطنية بقياداتها المختلفة كان تصفيتها في ظل أوضاع ثورية يحكمها تنظيم ثوري ذو طابع خاص وهو تنظيم الضباط الأحرار كان يعنى ذلك حرمان البرجوازية من التنظيم المستقل من الحزب الطبقي القادر من خلال حركته المستقلة أن يفرض قيادة طبقة البرجوازية الوطنية منذ البداية على قوى الثورة الجديدة .

ان هذا الوضع قد مكن الثورة من وجود قيادة تنظيمية واحدة قادرة على تمثيل مصالح الطبقات الثورية مجتمعة ومحاولة تحقيق أهدافها على الرغم من وجود عيوب ناتجة من تخلف التنظيم الجماهيري عن مستوى العمل الثوري .

لقد فرض هذا الوضع نفسه على تكوين الجبهة الثورية نفسها اذ اتخذ الصراع لتصفية التناقضات داخل تلك الجبهة الثورية شكل الصراع الداخلى فى تنظيم واحد بدلا من الصراع بين مجموعة من التنظيمات على قيادة الثورة الوطنية .

وقد كان لهذا الوضع اثره فى صعوبة تبين اتجاه حركة الثورة نتيجة لان هذا الصراع داخل التنظيم الذى يقود الثورة لم يكن انعكاسه فى حركة جماهيرية واسعة او كان هذا الانعكاس كاذبا فى كثير من الاحيان . لقد كان من الممكن أن نقرن بين استقالة على ماهر ومعارضيه لقانون الاصلاح الزراعى الذى صدر بمجرد استقالة حكومته وبعد مظاهرة هيئة الاقطاعيين .

ولكن كان من الصعب تبين اتجاه حركة الثورة عند اقالة محمد نجيب بعد حركة مارس . لقد كانت تلك الحركة تحت شعارات ديموقراطية . ديموقراطية البرجوازية وكانت الاحزاب القديمة تستخدم آخر ماتبقى فيها من قدرة على الحركة وجذب الجماهير الى الشعارات القديمة التى تعودتها فى كفاحها ضد الكبت الرجعى . غير ان حركة مارس التى كان نجاحها كفيلا بتصفية الثورة قد فشلت على الرغم من اشتراك الشيوعيين فيها . وبعد حركة مارس كانت اقالة محمد نجيب التى بدت فى أعين كثير من الناس حركة معادية للديموقراطية كانت فى حقيقة الامر تخلصا من جناح رجعى فى قيادة الثورة قيادة تلك الجبهة المسلحة وكان نجاح هذا الجناح فى الاحتفاظ بمواقعه كفيلا بتصفية الثورة ودفعها فى طريق التهادن مع الاستعمار والرجعية .

ويبدو غريبا حقا كما لو كان التخلص من الاجنحة اليمينية ضربة للديموقراطية . لقد كان ذلك بسبب انه فى ذلك الوقت الذى كان يتم تصفية الاحزاب القديمة بكل ما تحمله من نفوذ جماهيري لم تكن الثورة قد تمكنت لظروف قيامها واسلوبها فى قلب السلطة الرجعية او لانها قامت من صفوف القوات المسلحة مباشرة لم تكن تمكنت من تشكيل تنظيمات جماهيرية تلك التنظيمات التى لايمكن أن تقوم الا من خلال معارك يكون العمل الجماهيري هو العامل المسيطر عليها .

ومن العوامل التى ساعدت على ضعف العمل الجماهيري ليس فقط اسلوب قيام الثورة او انها قامت من صفوف القوات المسلحة مباشرة ولكن بسبب آخر انه فى الوقت الذى كان يتضح فيه ان الاحزاب البرجوازية

عائق في سبيل الثورة لم يكن التفاهم بين الثورة والشيوعيين الذين اشتركوا فيها يسمح بالاعتماد الكلى على العمل الجماهيرى للشيوعيين بل لقد ظهر الخلاف بينهم بعد وقت قصير من قيام الثورة .

لقد كان لهذا أثره على العمل الجماهيرى فان الخلاف بين الشيوعيين وقيادة الثورة جعل العناصر الرجعية من فلول الاحزاب القديمة تحتل مراكز فعالة في تنظيم هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى بعد ذلك غير ان تلك العناصر بطبيعتها معادية لمسار الثورة وموقفها من حركة الثورة اما المعاداة او التخريب على نطاق جماهيرى او على الاقل اللامبالاة وكان لهذا اثره في سياسة العداء للشيوعيين فان ضعف هيئة التحرير كان يخوف من الشيوعيين الذين كان محور نشاطهم هو العمل الجماهيرى .

لقد اضحت خطورة الضعف الجماهيرى في كل مرة كانت التنظيمات الجماهيرية مطالبة بالمساهمة الفعالة في المعركة الوطنية او ضرب الرجعيين . لقد كشفت معركة العدوان الثلاثى الضعف الشديد بل خطورة وجود هيئة التحرير وتبين عدم فاعليتها بل كان دورها ضارا في بعض الجهات . ولذلك ظهرت اشكال اخرى من العمل الجماهيرى كالجنان المقاومة الشعبية . ولم يعد مفر من حل هيئة التحرير بعد انتهاء المعركة .

كذلك بالنسبة للاتحاد القومى الذى ظهر دوره في انفصال سوريا وانه مادام يسمح للعناصر الرجعية بالنشاط في ذلك التنظيم فانهم قادرين على استخدامه ضد الثورة . وقد تبين ذلك ايضا في التجربة البرلمانية سواء برلمان ٥٧ او برلمان الوحدة الذى وقف بشدة ضد قوانين تأميم بنك مصر والبنك الاهلى وقوانين اصلاح الازراعى ولم يمكن اقرار هذه القوانين الا باستخدام كل امكانيات الحكومة في حشد النواب في اتجاهها الثورى .

ولقد كانت المجالس المنتخبة تعطى فرصة اكبر للجناح اليميني في الحكومة لكى يمارس ضغطه لفرملة اتجاه الحكومة الثورى وكان في كل الاوقات تحت شعار الدفاع عن الديمقراطية يقف ضد اتجاه الثورة في اكتساب مضمون تقدمى لحركتها . كذلك ظهر نفس الاتجاه في اللجنة التحضيرية اما المؤتمر الوطنى فكان تقريره عن الميثاق متخلفا لدرجة كادت تصفى الميثاق من كل مضامينه الثورية .

لقد ظهر على طول مسار الثورة ان قيادتها كانت اكثر تقدما من تنظيماتها الجماهيرية وانه لو لم تكن الثورة تتمتع بقدر كبير من المركزية لاسمح للتيارات المختلفة داخلها بالحركة المستقلة خارجها بل يقصر نشاطها على الصراع الداخلى في قمة السلطة لكانت فرصة الاجنحة اليمينية فيها اكبر على تعويق حركة الثورة وحرمانها من مضمونها الاجتماعى الذى كان يتحرك في اتجاه الاشتراكية .

غير أن ضعف العمل الجماهيري كان طوال الثورة متأثرا بعامل حيوى هو تعقد العلاقة بين الثورة والشيوعيين وليس العداء للشيوعية طابعا لازما مميزا للثورة منذ قيامها فقد شارك الشيوعيين في التحضير للثورة ليس فقط من خلال عملهم الجماهيري الواسع منذ نهاية الحرب حتى قيام الثورة وليس فقط بهدمهم لصرح المفاهيم السياسية والفكرية التي كانت تسيطر على عقلية الجماهير بانتزاعهم زمام الشارع منذ سنة ١٩٤٦ باللجنة الوطنية للطلبة والعمال من قيادة الوفد التقليدية بل بالمشاركة الفعالة في تنظيم الضباط الاحرار السرى وقيام الضباط الشيوعيين بدور هام في أحداث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

لقد أيد التيار من الشيوعيين الذى كان مشاركا في الثورة أيدها تأييدا فعالا من البداية غير أن التيارات الأخرى وقد كانت متأثرة بمفاهيم يسارية خاطئة عن دور الجيش كسلاح في يد الرجعية وبمفاهيم خاطئة عن الدولة والثورة جعلتهم يقررون منذ البداية أن ثورة الجيش لا يمكن إلا أن تكون انقلابا رجعيا لصالح فئة من الطبقات الرجعية المتعاونة مع الاستعمار الأمريكى خاصة .

ولم يكن لدى الحركة الشيوعية ككل وحتى التيار الذى أيد الثورة في البداية النضوج السياسى الذى يجعله يستمر في تأييد الثورة على الرغم من تشنجات التيارات اليسارية .

فقد كان الواقع يطرح في مصر — وكما طرح بعد ذلك — مسائل لم يكن من الممكن أن يوجد الرد على تساؤلاتها في الكتب .

ولقد وقف الاتحاد السوفيتى في تلك الفترة وهى فترة كانت تعاني من الجمود الستالينى موقفا شديدا التحفظ أما الأحزاب الشيوعية الأخرى فقد هاجمت الثورة ووصفتها بالانقلاب العسكرى ... الخ .

غير أن موقف الشيوعيين المتردد لم يكن يفتقد في الواقع ما يعطيه بعض المبررات فالى أى حد كان التخلص من الشيوعيين يعطى فرصة أوسع للمناورة في الوقت الذى كانت الثورة لا تحتل في أول أيامها هجمة يقوم بها الاستعمار وقد كان يوجد على بعد ٨٠ كم من القاهرة ٨٠ ألف جندي بريطانى .

وقد جاءت أزمة مارس لتحسم موقف الشيوعيين في العداء للحكومة ثم استمرت المعارضة حتى أواخر سنة ١٩٥٥ حين تكشف تماما موقف الثورة المعادى للاستعمار عداء أصيلا وجاء العدوان ولعب الشيوعيين دورا لا ينكر وفي الوقت الذى كانت بقايا أحزاب الرجعية تطالب بالتهادن مع الغزاة الاستعماريين .

غير أن أزمة ١٩٥٩ كشفت من جديد أن الغالبية (العددية على الأقل) من الشيوعيين ليست أصيلة في تأييدها للثورة ومن ناحية أخرى اندفعت الثورة في حملة العداء للشيوعية التي تناولت حتى التيار من الشيوعيين الذي استمر في تأييد الثورة بثبات . ان موقف الشيوعيين الذين مارضوا الثورة انما كان نابعا من مفهوم متخلف عن الثورة الوطنية . فان الثورة الوطنية التقليدية تعنى استمرار حكم البرجوازية وتحكم رأس المال وبداية مرحلة كفاح من أجل الثورة الاشتراكية . لقد كان تخلف هؤلاء الشيوعيين في فهم الثورة غير محدود فقط بعجزهم عن فهم دور الجيش وضباط الوطنيين في بلد كمصر لجيشها تراث طويل في كفاح الاستعمار وليس لاحذعذر في الاستناد الى الكتب اذا كان الواقع يطرح الجديد — وقد كان تقييمهم الثورة كثورة وطنية تقليدية له اثره في استمرار التردد في تأييدها من قبل هؤلاء الفريق من الشيوعيين الذين كانوا ينظرون الى كل اجراءاتها الاقتصادية كتدعيم للبرجوازية وبناء احتكاراتها في الوقت الذي كانت هذه الاجراءات بالذات هي التي تصفى الهيكل الرأسمالي للاقتصاد المصري من اساسه .

ومن ناحية أخرى فحتى بالنسبة للتيار الذي استمر في تأييده للثورة بعد فترة سنتين من البلبلة والتردد غريبة عليه فقد كانت القضية تتخذ شكلا آخر . لقد كان الخلاف الاول حول وضع الضباط الشيوعيين فحتى مع السماح للتنظيمات الشيوعية بالعمل بصورة شبه علنية لم يكن من الممكن في ثورة مسلحة ان تبقى على تنظيم مسلح غير خاضع لقيادتها . ولم يكن من الممكن الابقاء على تنظيم الضباط الشيوعيين .

وفي الوقت الذي كانت الثورة تكتسب يوما بعد يوم مضمونا اشتراكيا في جوهره في الوقت الذي أخذت تنسلخ عن الطريق الرأسمالي كانت مشكلة التنظيم هي بالدرجة الاولى موضع التناقض .

ان التنظيم الشيوعي هو تنظيم يستهدف السلطة وهو تنظيم بطبيعة تكوينه وأهدافه يستهدف الثورة . على من ؟ على الطبقة الرأسمالية التي تحكم وثورة تستهدف اقامة دكتاتورية الطبقة العاملة بقيادة الحزب الشيوعي طليعة هذه الطبقة .

ولكن اذا كانت الثورة بحكم الظروف الجديدة بحكم قيامها في بلادنا في اطار الثورة الاشتراكية العالمية في مرحلة احتضار الاستعمار في مرحلة تكون فيه تصفية الاستعمار هي في نفس الوقت تصفية للرأسمالية في وقت تكون علاقات الانتاج الرأسمالية معوق اساسي ضد تحقيق الانتصار في معركة التحرر واذا كانت قيادة الثورة الوطنية ليست في يد الحزب الشيوعي بل في يد مجموعة ثورة قادرة في التطبيق ان تصفى الرأسمالية والسير بالثورة الوطنية الجديد طريق الاشتراكية الا يعنى قيام حزب شيوعي تناقضا مع المجموعة الثورية .

ان التنظيم يعنى السلطة واستهداف تغيير السلطة يعنى الدخول فى مرحلة ثورية جديدة لاتقدر السلطة القائمة فعلا على انجاز مهامها مثل هذا الموقف فى وقت تكون الثورة مستمرة وطابعها الاجتماعى يتغير ويتقدم يوما بعد يوم الى الاشتراكية موقف غير منطقى ولايدعو للثقة .

وانه على الرغم من كل الاخطاء التى وقع فيها الشيوعيين أو قيادة الثورة فان هذا التناقض التنظيمى الناتج عن عدم وضوح الرؤساء للشيوعيين والناتج أيضا من أن التجربة الثورية الجديدة فى بلادنا لم تكن سهلة التوقع أو ظاهرة الاتجاهات أو واسعة العمل الجماهيرى كان هذا التناقض هو جوهر الخلاف بين الشيوعيين والثورة .

لقد كان الشيوعيون هم التيار السياسى الوحيد القادر على الاحتفاظ بفاعليته وتنظيمه على الرغم من كل التعرجات والازمات التى مرت بها الثورة وفى الوقت الذى كانت الثورة لازالت غير واضحة الاهداف فى الوقت الذى كان مضمونها الاجتماعى غير بارز للجماهير كان التنظيم الشيوعى يعطى مفاهيم متقدمة ذات مضمون واضح للجماهير فى صورة النجاحات التى حققتها البلاد الاشتراكية فى مواجهة العالم .

لذلك لم يكن امام الشيوعيين بهذه المفاهيم حل لمشكلة هذا التناقض التنظيمى ولم يكن يمكن لقيادة الثورة استيعاب التنظيم الشيوعى فى ظل معركة وطنية فى وقت يستهدف الشيوعيين تحقيق أهداف ليست فقط أهداف المرحلة الوطنية بل المرحلة الاشتراكية . ولقد كان من الممكن فى ذلك الوقت وجود نوع من المعاشية بين قيادة الثورة والشيوعيين لو توفر وضوح الرؤيا للجانبين على أن مسار الثورة شديد التعقيد لم يتح فرصا واسعة لمدة طويلة لتحقيق ذلك . أما عندما اكتسبت الثورة تماما مضمونها الجديد فقد أصبحت وحدة التنظيم مسألة ملحة وحتمية .

لقد انتهى المفهوم القديم عن مرحلة وطنية ومرحلة اشتراكية للثورة فى هذه الحالة يجب أن ننظر الى موضوع التنظيم نظرة جديدة .

ان ثورة ذات مضمون اشتراكى لايمكن أن يكون التناقض بينها وبين الشيوعيين تناقضا أساسيا . وإذا وجد هذا التناقض فانه بطبيعته لايمكن إلا أن يكون مؤقتا بالظروف الشاذة التى وجدت فى ظروف ثورة قامت بها قيادة وطنية لم يكن لديها منذ البداية تنظيم جماهيرى ولم يكن لديها برنامج واضح للثورة الاجتماعية وفرضت عليها ظروف المعركة ضد الاستعمار الذى كان يتمتع بمراكز قوة خطيرة أشكالا من المناورة غير عادية أنه فى أوقات الثورة من الممكن أن تبرز تناقضات ثانوية وتحتل المراكز الأساسية فى الواقع السياسى فى وقت من الاوقات ولقد كانت أزمة ١٩٥٩ التى لعب فيها الاستعمار بمهارة على أخطاء كل الاطراف سواء فى مصر أو فى العالم العربى نموذجا للظروف التى تبرز فيها التناقضات

الثانوية وتلعب الدور الاساسى لفترة ما . ففى الوقت الذى كانت الثورة تنهيا لضرب أكثر اجزاء الرأسمالية قوة فى الوقت الذى كان مصر بنك مصر والبنك الاهلى ثم الركائز الاساسية للرأسمالية المصرية مهياة لتلقى ضربات الثورة من أجل أنجاز التقدم الاقتصادى وبناء اقتصاد مصرى متحرر برزت أحداث العراق وظهرت التيارات اليسارية أكثر ما تكون ضررا ولعبت مناورات البعث وأخطاء الشيوعيين دورا خطيرا لحرف المعركة الوطنية وتقسيم القوى المعادية للاستعمار واطهار الشيوعيين كمعادين للوحدة العربية تلك الوحدة التى لم تكن التجارب قد أظهرت أنجح الأشكال لانجازها .

حقا من الممكن أن تتبادل التناقضات الاساسية الثانوية المراكز لكن فى ذلك وضع لايمكن الا أن يكون مؤقتا ويانحسر الازمة يتبنى كل طرف وضعه الصحيح فى المعركة ويتضح مع اجراءات التحول الاشتراكى أن أخطر ما تتعرض له تلك الاجراءات الثورية هى سلبية الجماهير فى الوقت الذى تكون الرجعية داخل جهاز الدولة وعلى نطاق المجتمع قادرة على شل فاعلية الجماهير من خلال اربابها باعتقال الشيوعيين .

ولكن ليست خطورة هذه العملية فى أنها تحرم الثورة من ركيزة من الكادر الثورى الذى تربى فى خلال سنين من العمل الجماهيرى سواء فى المعركة الوطنية أو الاجتماعية . فى الحقيقة أن الخطورة الاساسية تنبع اساسا من أن سياسة ضرب الشيوعيين إنما تشل قوات طبقية بأكملها بصرف النظر من تأثير الشيوعيين عليها أو اتصالهم بها .

ان الجماهير لاتهم فى مسألة الشيوعيين بغير شعاراتهم ومعنى ضرب الشيوعيين لاتفسره الجماهير على أنه خلاف حول التنظيم أو السلطة بل أن معناه أن جهاز الدولة ضد هذه الشعارات ، ضد الاشتراكية التى تنادى بها الثورة نفسها وتنفذها . ان معنى ذلك ان كل مبادرة جماهيرية تلقائية لمساعدة اهداف الثورة تكون معرضة سواء بشكل واقعى أو افتراضى لمقاومة البوليس . وذلك يعطى سياسة العداء للشيوعية معنى خطيرا فهى فى الحقيقة سياسة ضد قوة من قوات الثورة تمارس بوعى أو بدون وعى من أجهزة أو أجنحة متخلفة فى الدولة أكثر منها سياسة لتصفية قيادة منظمة متناقضة مع الثورة أيا كانت حدود هذا التناقض .

ومن ناحية أخرى فهل أجهزة الدولة تابعة تبعية ميكانيكية للقيادة السياسية أو أن حركتها تخلق ذاتيا مفاهيم أيديولوجية يكون لها تأثيرها على عملها وعلى علاقاتها بالقيادة السياسية وهل العلاقة التأثيرية من جانب واحد هو القيادة السياسية على الأجهزة أو أنها علاقة متبادلة بحيث تؤثر الأجهزة بدورها بأسلوب عملها والبيانات التى تقدمها ودرجة كفاءتها واخلاصها على القيادة السياسية نفسها بحيث قد يكون دورها معطلا أو مساعدا على تقدم الثورة .

ان انتهاء سياسة معاداة الشيوعية ليست مرتبطة بأنها التناقض التنظيمي بين الشيوعيين وقيادة الثورة فحسب بل هو مرتبط بالتخلص أكثر فأكثر من الأجنحة اليمينية في جهاز الدولة تلك الأجنحة التي تعبر عن مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية التي تصفها الثورة في الواقع لكن تلك العملية ليست سهلة . ولقد كانت عملية تصفية الأجنحة اليمينية في ثورتنا بطيئة ومعقدة بطيء وتعقد ناتج من المسار الطويل الذي سارت فيه الثورة وهي تتكشف طريقها وهي تتحول من ثورة وطنية كان يظن أنها تقليدية الى ثورة وطنية ذات مضمون اشتراكي . ثورة لحظتها الثورية طويلة .

ولقد تميز التنظيم الثوري لثورة ٢٣ يوليو بمميزات فرضتها الظروف التي قامت فيها الثورة من ناحية ومسار الثورة الذي يعبر عن المرحلة التاريخية المعقدة التي يمر بها شعبنا من ضرورة انجاز مهام وطنية واشتراكية في نفس الوقت من تداخل المراحل وما تبع ذلك من تصفية الطبقة الرأسمالية وقلب مجتمعا حتى قبل أن يكتمل نموه .

لقد فرضت ظروف الثورات الوطنية التي قامت في مثل ظروف بلادنا قيام تنظيم موحد يضم كل القوى الثورية . أنه بدون وحدة كل قوى الوطنية في تنظيم واحد يكون من الصعوبة بل من الاستحالة تحقيق النصر في المعركة الوطنية وليس هذا التنظيم حزبا بالضرورة بل قد يتخذ شكل جبهة تضم الطبقات الثورية تحت قيادة موحدة .

حقا ان الاحزاب هي الطليعة المعبرة عن الطبقات . غير أنه في ظروف الثورة تصبح القيادة الموحدة شرطا جوهريا لامكان انجاز الثورة بنجاح . فان الاحزاب الطبقية غالبا ما يثور بينها من تناقضات تقسم الجبهة الثورية وقد تصبح هذه التناقضات هي نقطة الضعف الحادة التي تمكن أعداء الثورة من تصفيتها .

لقد قامت الثورة في مصر وقت ان كانت الاحزاب البرجوازية قد فقدت القيادة الثورية القادرة على قيادة ثورة وطنية في الوقت الذي لم يكن الشيوعيون قادرين على حشد قوى الثورة في جبهة منظمة تحت قيادتهم . واثبتت أحداث بعد الحرب العالمية الثانية انه على الرغم من اتساع العمل الجماهيري للشيوعيين في فترات معينة الا انهم غير قادرين على استيعاب الطاقات الثورية وتحريكها في جبهة موحدة .

وسواء كان ذلك العجز ناتجا عن الضغط والحصار الذي كانت تمارسه الرجعية التي كان محور خطتها لتصفية الثورة هو العداء للشيوعية او كانت الاسباب ترجع الى اتخاذ الشيوعيين أشكالا من التنظيم الجماهيري اضيق من أن تستوعب كل الكتل الجماهيرية او أن الحركة الشيوعية من خلال أخطائها اليسارية كانت غير قادرة على تفهم طبيعة الثورة الوطنية في الظروف الجديدة والتغيرات التي يجب أن تصاحب العمل الثوري مع

تغير المفاهيم الخاصة بالثورة الوطنية أو لعدم وضوح الرؤيا في تفهم دور الجيش وضباطه الوطنيين كالذراع القوى الذى يمكن أن يحمى الثورة فقد فشلت الهبات الثورية حتى تم احراق القاهرة وأيا كانت تلك الاسباب منفردة أو مجتمعة فان الواقع الذى تم هو أن كل أشكال التنظيم القديمة كانت غير قادرة على استيعاب قوى الثورة مجتمعة .

ان الطابع المتغير للمضمون الاجتماعى للثورة هو في حقيقته المسئول عن عجز التنظيمات الحزبية بما فيها الشيوعيين عن استيعاب كل قوى الثورة .

لقد كان المسار الذى سارت فيه الثورة مساراً جديداً عجزت عن استيعابه في أغلب الاوقات كل التيارات الثورية الاخرى التى دخلت معارك غير مفهومة ضد الثورة سواء في الدفاع عن الديمقراطية البرجوازية ما دام في تقديرها أن هذه الثورة برجوازية أو عدم تفهمها لطبيعة التغيرات الاجتماعية التى أحدثتها الثورة .

ان كل ثورة تفرض نوع التنظيم القادر على انجاحها وسواء تمت تلك العملية بشكل مرسوم تسبده نظرية مسبقة أو فرضه الواقع فان النتيجة في الحالتين أنه مالم يكن التنظيم من نوع التحول السياسى الذى يقوم به فان الثورة نفسها تتعرض للتمزق والانتكاس .

ولقد كانت ثورتنا منذ البداية ثورة وطنية ذات مضمون متغير يتحول الى الاشتراكية لذلك كان من المتحتم أن يكون التنظيم القادر على انجاحها تنظيمًا قادراً على أن يتبنى في كل مرحلة الافكار والمفاهيم التى تخدم تلك المرحلة . اى تنظيم يسمح بالتصفية الايديولوجية بقدر تغير ميزان القوى بين الطبقات التى تكون الجبهة الثورية . أما محاولة فرض ايديولوجية واحدة على هذا التنظيم في الوقت الذى تكون القوات الطبقيّة التى تعبر عنها تلك الايديولوجية لازالت لم تتمكن بعد من مراكز القوة في الجبهة الثورية المنظمة وقبل أن تصفى المصالح التى تعبر عنها الايديولوجيات الاخرى فان ذلك تكون نتيجة الوصول بالاستقطاب داخل قوى الجبهة الى حد الانقسام واعطاء الثورة المعاكسة فرصة حشد قسوات أوسع لضرب الثورة .

وفي الوقت الذى لم تكن قوى الشيوعيين الذاتية من الضخامة الى الحد الذى يحمى الثورة في حالة حدوث ذلك الانقسام وفي الوقت الذى كان الجناح اليميني في الثورة لازال له ثقله ودوره خاصة في المراحل الاولى من الثورة لم يكن السماح بحدوث ذلك الانقسام ممكناً حتى لو كان الجناح اليسارى في الثورة راغباً في الاستعانة بنشاط الشيوعيين الجماهيري .

لذلك كان من المحتم أن يقود الثورة تنظيم واحد يسمح بوجود التيارات الفكرية المتصارعة داخله غير أنه لايسمح بالتكتلات أو الانقسامات

او المنابر المستقلة مهما كانت تلك التيارات تعبر عن مصالح طبقية ومتصارعة .

ان ذلك يسمح بتصفية الطبقات الرجعية التى تقف مصالحها ضد مسار الثورة ولو أنه فى نفس الوقت يجعل مسار الثورة معتمدا على التوازن الدقيق بين الاجنحة المتصارعة فى قيادة الثورة ويجعل دور الفرد فى مثل هذا الصراع يتخذ أهمية غير عادية سواء من حيث الكفاءة والحنكة السياسية التى تسمح باستمرار هذا الصراع فى اتجاه انتصار القوى المتقدمة فى اتجاه اكتساب الثورة مضمونها الاشتراكى وتقف فى نفس الوقت ضد الانقسام أو التصفية السياسية المتعجلة لقوى ثورية لم تستنزف ثورتها بعد بالتحويلات المتقدمة فى المضمون الاجتماعى للثورة ، أو من ناحية الثورية المتوقدة والثبات والاخلاص لاوسع فئات الشعب والعزم على الاستمرار بالثورة حتى النهاية . . انه مالم نضع فى اعتبارنا هذا الدور لايمكن أن نفهم مسار الثورة أو كيفية تحقيق المنجزات الهائلة التى قامت بها رغم الصعوبات التى لم تكف يوما عن التعرض للثورة .

اننا لو فهمنا هذا الطابع المعقد للتنظيم الثورى فى الظروف الجديدة للثورة الوطنية لادركنا أن هذا التنظيم يجب بالضرورة أن يعبر عن سلطة ثورية ذات طبيعة متغيرة هى سلطة تحالف ثورى للطبقات صاحبة المصلحة فى الثورة فى التحرر الوطنى من جهة والتحول الاجتماعى من ناحية أخرى وهى بالتالى تعبر عن تحالف طبقى مع تقدم مراحل الثورة . تحالف طبقى تنتزع فيه القيادة من البرجوازية سواء باستبعاد المعبرين عن مصالحها أو تحولهم هم عنها ثم تستبعد من التحالف نفسه أجزاء من البرجوازية تلك الأجزاء التى تصفى مصالحها مع تقدم الثورة . ان تلك السلطة الثورية التى تحقق التحرر الوطنى هى نفسها السلطة التى تحقق التحول الاشتراكى غير أن تركيبها التنظيمى ومفهومها السياسى يتغير مع تقدم الثورة مع أنه يبقى فى قيادتها نفس القادة الوطنيين القادرين على استيعاب مسار الثورة والتعبير عن مصالح الشعب العامل على طول هذا المسار .

ان هذا يجعل النظرة الى تغير السلطة مع تغير مراحل الثورة يأخذ شكلا جديدا فاذا كانت الثورة مستمرة وهى فى مسارها تحقق التحول الاشتراكى فلا محل لثورة أخرى بل تتحول طبيعة الثورة أثناء مسارها وتتحول السلطة نفسها من خلال التحويلات التى تحدث نتيجة للصراع الداخلى فى التنظيم الثورى .

واذا كان الامر كذلك فان أى تنظيم ثورى آخر غير هذا التنظيم الموحد الذى يقود الثورة على طول هذه المراحل وضع أى تنظيم آخر حتى ولو كان تنظيمها شيوعيا لايمكن إلا أن يحمل تناقضا خطرا على مسار الثورة اذ فى تلك المسألة لاتصبح القضية هى تأييد هذا التنظيم أو عدم تأييده

لقيادة الثورة أو للجناح المتقدم في تلك الثورة بل تصبح القضية هي قضية السلطة .

ان اى حكومة تمثل سلطة طبقية أو تحالف طبقى سواء كانت هذه الحكومة تقدمية أو رجعية سواء كانت تمثل سلطة الشعب العامل أو تحالف الاقطاع الرأسمالية . وفي الاوقات العادية اى الاوقات التى لايتعرض فيها المجتمع لثورة فان تغير الحكومة البرجوازية لايمثل انتقالا فى السلطة . حقا قد يمثل تعاظم نفوذ جناح أو شريحة من البرجوازية غير أن لب النظام الرأسمالى نفسه لايتعرض لاي خطر . قد تذهب حكومة الوفد وتجيء حكومة السعديين أو العكس ولايمثل ذلك اى خطورة على مصالح الطبقات المستغلة . اما فى اوقات الثورة فان تغير الحكومة يعنى تغير السلطة . ان الحكومة الثورية هي الممثلة الوحيدة لسلطة الطبقات الثورية وفى هذه الحالة تكون الدولة هي الحكومة وهي السلطة . ولذلك فان اى تغير سواء واقعى أو افتراضى لايمكن الا أن يكون معادى للثورة .

اذا كان هذا هو هدف الحزب الشيوعى فى الثورة الوطنية البرجوازية التى تعتبر مرحلة سابقة على مرحلة التحول الاشتراكى فان هذا الهدف لاعمى له بالنسبة لثورة تكون قيادتها قادرة ليس فقط على تحقيق مهام التحرر الوطنى بل وانجاز التحول الاشتراكى فى نفس الوقت .

لا محل لثورة اخرى ولذلك لا محل لقيام تنظيم ثورى آخر .

ان شكل التنظيم الذى يضم كل التيارات الوطنية الثورية المعبرة عن افكار ومصالح كافة الطبقات التى تكون حلف الشعب العامل فى الظروف التى تمر بها الثورة لايمكن أن يسمح بالمنبر المستقل لاي تنظيم آخر ان ذلك لاتمليه ضرورات الثورية والاشكال التنظيمية التى مارستها بعد تحلل الاحزاب البرجوازية فحسب بل يمليه ايضا شكل الحلف الوطنى الذى يصفى تناقضاته فى الوقت الذى لاتحتمل فيه الثورة حدوث اى تناقضات .

ومن ناحية اخرى فانه بدخول الثورة فى اجراءات تطبيق الاشتراكية واحداث التحول الاشتراكى أصبح من غير الممكن أو المجدى قيام منبر مستقل مهما ادعى لنفسه تمثيل مصالح أكثر الطبقات ثورية . ان اى موقف مستقل اما أن يكون ضارا بمصالح الثورة لانه يستهدف شل فاعلية قيادتها أو يكون مجرد نقد فى التفاصيل وذلك لايستدعى قيام منبر مستقل به بل يجعل ممارسته من خلال اشكال التنظيم التى تقيمها الثورة .

ان ذلك ينعكس حتى فى امكانية التجنيد والحشد التنظيمى لاي تنظيم غير خاضع لقيادة الثورة فهذه الامكانية لاتوجد فى ظروف التحول الاشتراكى وبناء الاشتراكية الا باتخاذ موقف المعارضة وهو فى ذلك لايمكن

ان يجذب اليه الا العناصر المتخلفة او الرجعية والاقل ثورية مهما كانت نوازع تمردها .

لذلك فان تنظيم الثورة يجب ان يحتوى ويحتضن كل التيارات الفكرية التى تعبر بصورة او باخرى عن مصالح وايدولوجيات طبقات حلف الشعب العامل .

يجب ان يتمتع هذا التنظيم بأكبر قدر ممكن من الديمقراطية فى داخله حتى يتم الصراع الايديولوجى بأسس الطرق وحتى يمكن تصفية بقايا التيارات الفكرية المتخلفة او المعبرة عن مصالح الطبقات التى تضار مصالحها بتقديم الثورة .

غير انه يجب ان يقف بحسم ضد أى اتجاه الى بلورة هذه التيارات بأى شكل من الاشكال فى تكتلات او تجمعات لها قدرات او ارتباطات تنظيمية او بقيام منابر مستقلة .

انما تكون حركة التنظيم ككل بعد المناقشات والصراع الفكرى حركة موحدة تحت قيادة الثورة .

ان مثل هذا التنظيم هو بالطبع مختلف فى شكله عن أى تنظيم آخر فى البلاد التى مارست التحول الاشتراكى قبلنا ذلك انه تنظيم يعبر عن الظروف الخاصة بثورتنا بتفاعلاتها المتشابكة وحركتها فى أكثر من اتجاه هو نتيجة لان شعبنا كما قال كتاب فلسفة الثورة يمر بثورتين ثورة تجمع القوى الوطنية تلك هى الثورة ضد الاستعمار وثورة تفرق القوى الوطنية وتزيد من حدة الصراع بينها ذلك هو التحول الاجتماعى .

ان مثل هذا التنظيم يخلق واجبات غير عادية على القيادة الثورية هو تنظيم فرضه سير الثورة وخلقها كما خلق القيادة نفسها والثقة فى هذا التنظيم ذى الشكل غير التقليدى انما ينبع من المفهوم العلمى لمسار الثورة كما يرجع الى ان قيادتها كانت تحركها دائما فى السير بالثورة الى منتهاها الاخلاص العميق للشعب وحب الوطن .

محتويات

صفحة	
٥	— الاستقلال الاقتصاى
١١	— التحول عن الرأسمالية
١٥	— المضمون الاجتماعى للثورة الوطنية
١٩	— قيادة الثورة الوطنية
٢٥	— لحظة التحول الثورى
٢٩	— السلطة
٣١	— ما هى الاشتراكية
٣٣	— التحول الاشتراكى والثورة الوطنية
٤١	— التحول الاشتراكى
٤٥	— علاقات الانتاج
٥٥	— دكتاتورية الشعب العامل
٦٥	— التنظيم

رقم الايداع ٨٠/٦٧٥

الترقيم الدولى ٠ - ١٢ - ٧٣١٥ - ٩٧٧

مطبعة

يوم المستشفيات

١ شارع بستان الخشاب بالمنيرة

القصر العينى - القاهرة

الاحزاب الرجعية تركب موجة
الديمقراطية .

خطان يتلازمان في مسار ثورة يوليو

طبيعة التناقض بين اليسار والثورة
واليسار داخل الثورة .

التحرر الوطنى والتحول الاجتماعى

هل يمكن أن نبني اقتصاد وطنى متحرر
من الاستعمار دون تغيير علاقات الانتاج
وتصفية الرأسمالية .

كيف تكتسب الثورة الوطنية مضمونا
اشتراكيا وكيف يتلاحم هذان الخطان
مؤثرين على مسار الثورة .

لماذا لم يكن من الممكن تحقيق أهداف
الثورة دون احداث تحولات اجتماعية .

ما هي طبيعة السلطة اى الطبقات التى
تمثلها وكيف تتحول طبيعة السلطة وتلك
الطبقات التى تمثلها مع تحول مسار
الثورة .

العلاقة الجدلية بين التوازنات الطبقيّة
وطبيعة السلطة ، العلاقة بين التحولات
الاقتصادية وتصفية الأجنحة اليمينية .

كيف اثرت التحولات الاقتصادية على
الخريطة السياسية فى مصر .

العمل الجماهيرى وعلاقته بالتناقضات
بين اليسار والثورة .

كيف ولماذا تمت تلك التحولات .

اثر قيام الثورة بواسطة ضباط الجيش
اى جبهة من المثقفين المسلحين . دور
الجيش فى حماية نظام الملك والدور الذى
لعبه فى ثورة عرابى او ثورة يوليو .

ما موقف الاحزاب والتنظيمات السياسية
كيف اثرت وتأثرت بمسار الثورة .

موقف اليسار من ثورة يوليو .

ثورة او ثورتان .

ما هو التنظيم القادر على انجاز مهام
ثورة يوليو بالتحول الى الاشتراكية .

ازمة مارس وموقف اليسار .

تصميم

الغلاف :

نيل

ج

0.531

962

162

Bibliotheca Alexandrina



0665942



٧٥